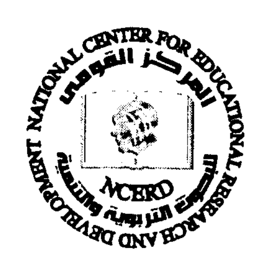
المركز القومى

للبحوث التربوية والتنمية

شعبة بحوث التعليم الفنى



تطوير مناهج الاقتصاد

فى التعليم الثانوى التجارى

فى ضوء متطلبات سوق العمل

رئيس فريق البحث

أ. د. جيهان كمال محمد

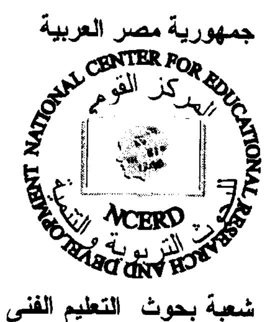
رئيس شعبة بحوث التعليم الفنى

مدير المركز

أ. د. مصطفى عبد السميع محمد

القاهرة ٢٠٠٧ م

جمهورية مصر العربية



شعبة بحوث التعليم الفنى

تطوير مناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل

الفريق البحثى:

رئيس الفريق البحثى :

أ٠د/ جيهان كمال محمد السيد

مستشار البحث

أ٠د/ يسرى عفيفى مدير مركز تطوير المناهج

أعضاء الفريق البحثى:

١- د٠/ نبيل رمضان السيد عضوا

٢- د٠/ مجدى ماهر مسيحه عضواَ

٣- د٠/ منال محمد كامل عضواَ

٤- د٠/ أمانى صلاح محمد عضواَ

٥- د٠/ السيد أحمد عبد الغفار عضواَ

٦- أ٠/ نجاة أحمد مجلى نصار عضواَ

٧- أ٠/ محمد رأفت عبد الفتاح عضواَ

٨- أ٠/ جميل السيد أحمد عضواَ

٩- أ٠/ جيهان محمد عفيفى عضواَ

طباعة وتنسيق

أ٠/ ايمان كمال يوسف

تقديم

يــأتى هــذا البحــث تلبية لحاجة المجتمع الملحة لتطوير مناهجنا الدراسية لتتناسب، وتتواكب مع ثورة المعلومات والتقدم التكنولوجى، والتطورات الاقتصادية المتلاحقة .

لذلــك استهدف البحث: تطوير مناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى فــى ضــوء متطلــبات سوق العمل، من خلال استطلاع رأى عينة من المهتمين والمشــتغلين بالتعلــيم الثانوى التجارى، (أساتذة جامعات، وموجهين، ومعلمين، وقيادات فنية عاملة بسوق العمل).

وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول :

- الفصــل الأول تناول: الإطار العام للدراسة موضحاً مشكلة البحث وتساؤلاته وأهميــته، والهــدف منه، ثم المنهج المستخدم، ثم حدود البحث، والمصطلحات المرتبطة به وخطة السير فيه.
- الفصل الثانى: تناول الدراسات السابقة، ثم تعقيب على هذه الدراسات مع بيان أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين البحث الراهن.
- الفصل الثالث: تناول أدبيات البحث واشتمل على الموضوعات التالية: التعليم الفــنى، التعلــيم التجارى، متطلبات سوق العمل، واقع مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى.
- الفصل الرابع: تناول إجراءات البحث ونتائجه، وتضمنت أدوات البحث وعينته، ثم التطبيق الميدانى لأدوات البحث، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة فى البحث.

الفصــل الخــامس: تناول التصور المقترح لمناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل.

وإنى إذا أتقدم بالشكر لجميع أعضاء الفريق البحثى ومعاونيهم لما بذلوه من جهد فى إنجاز هذا البحث، وأتمنى أن تستفيد منه الجهات المعنية كافة، ولاسيما العاملون فى مجالات التخطيط وتطوير المناهج وطرق التدريس، وجهات التدريب، والباحثون وغيرهم من الجهات والأفراد المهتمين بقضايا التعليم الفنى، كما آمل أن يتبع هذا البحث أبحاث أخرى لمراحل التعليم الثانوى الفنى تكون أوسع مجالاً وأعمق أثراً.

والله نسأل أن تعم الفائدة، وأن ينهض نظامنا التعليمى ليرقى إلى مانصبوا إليه من تميز فى كافة المجالات.

مدير المركز

أ.د. مصطفى عبد السميع

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

الفصل الثانى
الدراسات السابقة

الموضوع	رقم الصفحة

ملاحق البحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- مقدمة.
- مبررات البحث.
- مشكلة البحث.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث.
- حدود البحث.
- منهج البحث.
- أدوات البحث.
- إجراءات البحث.
- مصطلحات البحث.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة :

يعيش العالم اليوم عصراً يتصف بالثورة العلمية والمعرفية، حيث وصل الرصيد العالمى من المعرفة إلى حد الانفجار، وتحول المجتمع من الثورة الصناعية إلى ثورة المعلومات، ومن مجتمع تعتمد قوته على احتياطيات المواد الخام والثروة إلى مجتمع تعتمد قوته على الإبداع والاختراع وامتلاك المعلومات.

ولعل التحدى الأكبر الذى يواجه المجتمع المصرى اليوم وغدا هو الفجوة المعرفية الآخذة فى الاتساع إلى حد الصدمة الثقافية بينه وبين العديد من الدول المتقدمة، وكيفية تضييق هذه الفجوة، بحيث يصبح المجتمع قادراً على التحول إلى مجتمع معرفى منتج للمعرفة وليس فقط مستهلكاً لها.

ولما كان التعليم بالنسبة لنا قضية أمن قومى وقضية وجود، ويعد مدخلاً حاكماً لإقامة ذلك المجتمع المعرفى؛ لأنه يضع اللبنات الأولى لبنية أساسية معرفية تمكننا من الدخول بقوة فى مضمار المنافسة العالمية، حتى يصبح لنا مكانة بين الأمم المتحضرة، لذا فقد أصبح لزاماً على التعليم أن يفرز القوة القادرة على الفكر والتصميم والابتكار والإبداع فى جميع المجالات.

ويعنى هذا أن التعليم مطالب بتحقيق أربعة أهداف هى: (١٧: ١٢٠)

١- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

٢- إقامة المجتمع المنتج.

٣- تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- إعداد جيل من العلماء.

ويمثل التعليم الفنى بعداً مهماً فى التنمية الاقتصادية، باعتباره المنطلق الأساسى فى إعداد القوى البشرية من العمالة الماهرة والمؤهلة لتنفيذ المشاريع التنموية؛ سعياً وراء إزالة نقطة الاختناق الرئيسة التى تواجه التنمية القومية فى المجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتبار أن التعليم الفنى أداة فعالة فى تقدم المجتمع، فالقدرة على التقدم والنمو لأى دولة من الدول تتوقف إلى حد بعيد على مدى كفاءة نظام التعليم الفنى. (١٦: ٩٣ : ٩٤)

وهكذا يستمد التعليم الفنى أهميته من حركة المجتمعات وسعيها وراء التنمية، وتكون مكانة التعليم الفنى قد ارتفع شأنها إلى حد كبير، فالاتجاه نحو التنمية الشاملة من أهم سمات العصر، ولذا زاد الاهتمام بالتعليم الفنى فى كل دول العالم ومنها مصر.

وبناءً على ما تقدم يعتبر ربط التعليم الفنى بواقع سوق العمل المصرى مطلباً حيوياً ومهماً، وذلك للأسباب الآتية: (٢٤: ٧٧)

١- أن سوق العمل المحلى مازال يتردد فى توظيف الخريجين بحجة عدم مواءمة المهارات المكتسبة من تخصصات الخريجين مع احتياجات سوق العمل.

٢- القطاع الخاص يأمل دائماً- فى توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن يتوفر فى هذه القوى بعض المهارات الإضافية بجانب ما تكتسبه من مهارات من التعليم النظامى.

وهذه الأسباب تضع على كاهل التعليم الفنى الذى يعد الخريجين لمجالات العمل المختلفة المسئولية الكبرى فى الوفاء بمتطلبات سوق العمل، خاصة فى ظل التحديات التى يواجهها هذا النظام التعليمى، نذكر منها على سبيل المثال (٦: ٥١)

- تحول نمط التصنيع من الصناعة كثيفة الاستخدام للأيدى العاملة إلى الصناعة الكثيفة الاستخدام لرأس المال، ثم إلى الصناعة الكثيفة الاستخدام للمعرفة والتقنية، مما يحتاج إلى عمالة قليلة العدد وفائقة التدريب وتتمتع

بمهـــارات عملـــية عالية تمكنها من التعامل مع التكنولوجيا فائقة التطور، الــتى تتطلـــب خلفـــية علمية متعمقة فى العلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومـــات والاتصـــالات، وهذا لا ينتجه التعليم الفنى التقليدى بصورته الحالية، الأمر الذى يؤدى إلى انتشار البطالة بين صفوف خريجيه.

- التقدم المستثمر فى أنماط التصنيع والتوسع فى استخدام الحاسب الآلى جعل مـــن الضرورى، بل من المحتم زيادة الجرعة الثقافية والعلمية والتقنية فى بـــرامج التعليم الفنى حتى تصبح مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب وإعادة التدريب.

- تدنى المكانة الإنتاجية للتعليم الفنى ولخريجيه وهو يبدو نظاماً مغلقاً مسدوداً لا توجـــد له نوافـــذ أو قنوات للنمو المهنى، كما أن سوق العمل لا يرحب كثيراً بمخرجات التعليم الفنى لضعف الجوانب العلمية والعملية فى برامجه ومناهجه.

ويعد التعليم التجارى من فروع التعليم الفنى، والذى يلعب دوراً أساسياً فى تنمـــية المجـــتمع إذ يهـــدف إلـــى إعداد الطلاب للحياة بمختلف جوانبها، والإعداد لمواجهـــة المطالـــب الخاصة بالمجتمع والإعداد للحياة كأعضاء فى أسرة أو الحياة كأعضاء منتجين فى تنظيم أو مؤسسة تجارية أو غير تجارية، عامة أو خاصـــــة (٢: ٢).

وفـــى ســـبيل تحقيق هذه الأهداف فإن التعليم الثانوى التجارى يعتمد على مجموعات من المقررات الدراسية، منها مادة الاقتصاد التى تعتبر من المواد الثقافية المهنية والتى يجب أن تساير كل التغيرات والتطورات الاقتصادية التى تحدث محليا وعالمـــياً، وقـــد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث مثل دراسة كل من(سوزان المهـــدى ١٩٩٤، معهد التخطيط القومى ١٩٩٧، عبد العزيز محمد ٢٠٠٠، سعيد مصـــطفى ٢٠٠٥، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ٢٠٠٦م)، أن التعليم الثانوى الفنى بعيد عن سوق العمل ومواقع الإنتاج، حيث لم يحدث تكامل أو تزاوج

أو تنسيق بين هذا النوع من التعليم، ومتطلبات التنمية، فهو لم يعد خريجيه إعداداً متكاملاً، فلا يتضمن الإعداد الثقافى الجيد، والتكوين العلمى السليم، والتدريب المهنى فى مواقع العمل.

وهناك أيضا العديد من الدراسات التى اهتمت بعلم الاقتصاد باعتباره علماً من العلوم المهمة لجميع أفراد المجتمع، وأكدت على أهمية إكساب الطلاب المفاهيم الاقتصادية الحديثة بالمراحل التعليمية المختلفة، وأثبتت وجود قصور فى محتوى المناهج التجارية من حيث ارتباطها بواقع البيئة والمجتمع الذى يعيش فيه الطلاب، مثل دراسة كل من : (محمد كامل ١٩٩٠، بهية عبد المجيد ١٩٩١، حنان أبو المجد ١٩٩٤، سعد الجبالى ١٩٩٤، وفاء الحسينى ١٩٩٧، أشرف بهجات ١٩٩٨، ممدوح عبد الهادى ١٩٩٨، عبد الهادى عبد الله ٢٠٠١، منال كامل ٢٠٠٥م).

ولذلك فقد رأى فريق البحث ضرورة تطوير مناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل.

• **مبررات البحث :**

تتمثل بعض تلك المبررات فيمايلى:-

١- عدم الاهتمام بملاحقة التطورات السريعة فى مجال تطوير المناهج بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

٢- قصور منظومة المنهج، التى تشمل الأهداف والمحتوى الدراسى وطرائق التدريس والوسائط التعليمية وأساليب التقويم المختلفة.

٣- استخدام أسلوب المحاضرة والشرح النظرى فى التدريس.

٤- قصور تضمين المحتوى الدراسى للمفاهيم الاقتصادية الحديثة.

٥- عدم ملاحقة المنهج للاتجاهات العالمية المعاصرة.

- **مشكلة البحث** :

تتمثل مشكلة البحث في: " وجود قصور في محتوى مناهج الاقتصاد بالمدرسة الـــثانوية التجارية، من حيث عدم مسايرة تلك المناهج لمتطلبات سوق العمل" على الرغم من أهميتها لطلاب هذه المدرسة.

وللتصدى لهذه المشكلة، فإن البحث الحالى يحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- مـــا متطلـــبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى ؟

٢- ما المفاهيم الاقتصادية المنبثقة من متطلبات سوق العمل التى تم التوصل إليها؟

٣- ماواقع مناهج الاقتصاد فى ضوء المفاهيم الاقتصادية التى تم التوصل إليها؟

٤- مـــا التصـــور المقـــترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل؟

- **أهمية البحث** :

تظهر الأهمية المتوقعة لهذا البحث فى النقاط التالية :

١- يفيد واضعى المناهج فى تعرف المفاهيم الاقتصادية اللازمة لطلاب المدارس التجارية فى ضوء متطلبات سوق العمل.

٢- يعـــد محاولة للتغلب على أوجه القصور فى محتوى مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية.

٣- يكسب طلاب المدرسة الثانوية التجارية بعض المفاهيم الاقتصادية الحديثة.

٤- يعد استجابة موضوعية لما ينادى به المربون فى الوقت الحاضر من ضرورة إعادة النظر فى المناهج الدراسية وتطويرها وفق متطلبات سوق العمل.

- **أهداف البحث** :

يهدف هذا البحث إلى :

١- تحديد قائمة بمتطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى.

٢- وضع تصور مقترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل.

- **حدود البحث** :

يقتصر البحث الحالى على :

١- المدرسة الثانوية التجارية نظام الثلاث سنوات (الإدارة والخدمات).

٢- محتوى مناهج الاقتصاد المقررة على طلاب الصف الثانى والثالث بالمدرسة الثانوية التجارية (الإدارة والخدمات) فى العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

- **منهج البحث** :

يتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى، وذلك فى وصف ماهو كائن فى سوق العمل وفى محتوى مناهج الاقتصاد، ورصد البيانات وتحليل وتفسير النتائج، ووضع التصور المقترح فى ضوء ما يسفرعنه البحث.

- **أدوات البحث** :

- إعداد استبانة تتضمن متطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى، وذلك لتعرف آراء الخبراء فى سوق العمل والعاملين بحقل التعليم التجارى من أساتذة الجامعات والموجهين والمعلمين حول مدى أهمية هذه المتطلبات ومناسبتها لطلاب المرحلة الثانوية التجارية، ومقترحاتهم بشأن تطوير مناهج الاقتصاد فى ضوء هذه المتطلبات.

- **المواد التعليمية** :

التصور المقترح لمناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى.

- **إجراءات البحث:**

١- الدراسة النظرية للمراجع والدراسات العربية والأجنبية فى مجال البحث.

٢- إعداد قائمة أولية بمتطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى، وعرضها على خبراء فى سوق العمل والعاملين فى ميدان التعليم التجارى من أساتذة الجامعات والموجهين والمعلمين لتعرف آرائهم حول مدى أهمية هذه المتطلبات ومناسبتها لطلاب التعليم الثانوى التجارى، ومقترحاتهم بشأن تطوير مناهج الاقتصاد فى ضوئها.

٣- وضع قائمة بمتطلبات سوق العمل فى صورتها النهائية.

٤- وضع قائمة للمفاهيم الاقتصادية منبثقة من قائمة متطلبات سوق العمل.

٥- تحليل محتوى مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى نظام الثلاث سنوات فى ضوء قائمة المفاهيم الاقتصادية التى تم التوصل إليها.

٦- إعداد تصور مقترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل، متضمناً:

- الأهداف.
- المفاهيم.
- طرق التدريس.
- الأنشطة.
- التقويم.

٧- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

مصطلحات البحث:

- التعريف الإجرائى لمفهوم تطوير المنهج :

يقصـــد بالـــتطوير فى هذا البحث: " العملية التى تستهدف إجراء تحسينات نوعـــية فـــى المـــنهج تـــبدأ بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فى مناهج الاقتصاد بالمدرســـة الـــثانوية التجارية بغرض تلافى سلبياته وتدعيم إيجابياته، وتقديم منهج مطـــور مقـــترح يـــأخذ فـــى الاعتـــبار متطلبات سوق العمل ويتضمن الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، وأساليب التقويم" .

- التعريف الإجرائى لمفهوم متطلبات سوق العمل:

يقصـــد به " تلك الاحتياجات الفعلية للمهنة، اللازمة فى مناهج الاقتصاد ، مـــن خـــلال تحديـــد المفاهيم والمهارات والاتجاهات التى يتطلبها قطاع الأعمال والإنـــتاج من خريجى التعليم الثانوى التجارى (الإدارة والخدمات) ليقوموا بمهام الأعمال الفنية بمهارة وإتقان".

" المراجع "

- أولا : المراجع العربية :

١- أحمد عبد المطلب : مدى فاعلية التعليم فى تنمية الوعى الاقتصادى، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، ١٩٨٧.

٢- أشرف بهجات عبد القوى : فاعلية وحدة مقترحة فى الاقتصاد فى إكساب طلاب المدرسة الثانوية التجارية بعض المفهومات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، ١٩٩٨.

٣- بهية عبد المجيد محمد بدران: فاعلية وحدة مقترحة فى الاقتصاد (المصارف الإسلامية) فى تنمية بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية لدى طلاب المرحلة الثانوية التجارية وطلاب المرحلة الثانوية العامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١.

٤- حنان أبو المجد طمان: فاعلية برنامج مقترح فى الضرائب على تنمية الوعى الضريبى لدى تلاميذ التعليم الأساسى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٩٤.

٥- سعد أحمد الجبالى : متطلبات الثقافة الاقتصادية للمواطن المصرى فى ظل المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على مناهج التعليم قبل الجامعى، المؤتمر العلمى السادس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، " الإيجابيات والسلبيات"، الإسماعيلية- أغسطس ١٩٩٤.

٦- سعيد جميل سليمان : تهيئة طلاب التعليم الثانوى العام لعالم العمل- دراسة استكشافية فى ضوء بعض الخبرات الأجنبية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- سـعيد مصطفى : ربط التعليم الفنى باحتياجات السوق على المستويين المحلى والعالمى، المؤتمر والمعرض الفنى (التقنى) الأول، تعليم فنى متطور" رؤية مستقبلية واقعية، وزارة التربية والتعليم، ١٧-١٨ إبريل القاهرة.٢٠٠٥.

٨- سـوزان محمد المهدى :"التعليم الثانوى الفنى " رؤية للمستقبل " مجلة التربية والتنمـية، المكتـب الاستشارى للخدمات التربوية بالقاهرة، العدد الخامس، يناير ١٩٩٤.

٩- شـفيق ويصـا أندراوس : تقويم محتوى برنامج إعداد معلم المجال التجارى بالتعلـيم الأساسى فى ضوء المفاهيم الاقتصادية اللازمة للتلاميذ، حولية كلية التربية بالفيوم، العدد الثانى، الجزء الثالث، ١٩٨٦.

١٠- عـادل على صادق : أسلوب حديث لتدريس مادة الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية، حولية كلية التربية بالفيوم، العدد الثانى، الجزء الثالث، ١٩٨٦.

١١- عـادل علـى صادق : تدريس الاقتصاد وأهميته لتلاميذ التعليم الثانوى العام والتجارى، حولية كلية التربية بالفيوم، العدد الثانى، الجزء الثالث، ١٩٨٦.

١٢- عبد العزيز محمد عبد الصمد سعد: "التعليم الفنى ودوره فى تحقيق متطلبات سـوق العمـل"، رسـالة دكـتوراه ، غـير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٣- ــــــــــــــــــ: تقويم مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية فـى ضـوء المفاهـيم الاقتصـادية اللازمة للطلاب ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٩٦.

١٤- عـبد الهادى عبد الله أحمد على : بناء برنامج فى الثقافة الاقتصادية لطلاب كلـيات التربـية وقياس فاعليته، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠١.

١٥- عــزت عــبد الرؤوف على : تطوير مقررات الاقتصاد الزراعى بالمدرسة الــثانوية الزراعية فى ضوء فلسفة التربية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

١٦- علــوى أحمــد محمد البارق : "إعداد معلم التعليم الفنى بدولة قطر فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،٢٠٠١.

١٧- المجلــس القومـــى للتعليم والبحث العلمى: متابعة وتقويم نظم التعليم الفنى، المجالس القومية المتخصصة، م٢٧، ١٩٩٩م.

١٨- محمــد حســن الحبشى :تطوير التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات فى ضوء احتــياجات سوق العمل، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٩- محمــد كــامل عبد الحميد : فاعلية وحدة مقترحة فى الادخار على اكتساب المفاهيم والاتجاهات الادخارية لدى تلاميذ الصف الثامن من التعليم الأساسى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٩٠.

٢٠- معهــد التخطيط القومى : استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الفنى (صناعى – زراعــى– تجــارى) فــى ضوء متطلبات الثورة التكنولوجية المعاصرة، القاهرة ١٩٩٧.

٢١- ممدوح عبد الهادى عثمان : تصميم برنامج فى الاقتصاد باستخدام الكمبيوتر لطــلاب المــرحلة الــثانوية التجارية وقياس فاعليته، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٦.

٢٢- ممدوح عبد الهادى وبرهامى عبد الحميد: فاعلية برنامج فى الاقتصاد لمعلمى الاقتصــاد بالمــرحلة الــثانوية العامة فى ضوء احتياجاتهم، المؤتمر العلمى

الخامس، كلية التربية- جامعة طنطا، المدرسة فى القرن الحادى والعشرين- رؤية مستقبلية، ٢-٣ مايو ٢٠٠٠.

٢٣- منال محمد كامل ياسين : فعالية برنامج تدريبى قائم على التعلم الذاتى فى رفع المستوى المهنى لمعلمى المواد التجارية فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للتعليم التجارى، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٢٤- ٣- نعاس محمد حسن حمودة : "التعليم الفنى فى مواجهة التحديات العالمية"، المؤتمر والمعرض الفنى (التقنى) الأول، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٧-١٨إبريل، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٥- وفاء محمد الحسينى : المفاهيم الاستهلاكية المناسبة لتلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،١٩٩٧.

26 - Bettina Lankard Brown : Adding International perspectives Vocational Education " , ERIC Digest , No. 183, 1997.

27- Jay W. Rojewski : "Preparing the WorkForce of Tomorrow Conceptual Framework for Career and Technical Education" Journal of Vocational Education Research, vol. 27, Issue 1, 2002.

28-Richard Lynch : " High school Career and Technical Education for the First Decade of the 21 st Centary " Journal of Vocational Education Research , Vol. 25: 2000,.

29- Robert Shummer : A New , Old Vision of Learning, Working and Living , Vocational Educational Education in the 21 st Century , Journal of Vocational Education Research, vol, 26,N o.3, 2001.

30-UNESCO : Technical and Vocational Education and Training Vision for the Twenty – First Century, Seoul, April (26-30), 1999.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات العربية.

ثانيًا : الدراسات الأجنبية.

ثالثاً : التعليق العام على الدراسات السابقة.

الفصل الثانى

الدراسات السابقة

تناولـــنا فـــى الفصـــل السابق مشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وأدواته، وإجراءاته، ويتضمن هذا الفصل دراسة وعرض لأهم الدراسات والبحوث التى تتعلق بموضوع البحث الحالى، وذلك بهدف الإفادة منها فى تصميم أدواته، وبيان موقع البحث الحالى من خريطة تلك الدراسات والبحوث.

أولاً: الدراسات العربية:

١-دراسة سوزان محمد المهدى (١٩٩٤) (٣)

استهدفت الدراسة تعرف كيفية تحقيق الارتباط بين مخرجات التعليم الثانوى الفـــنى، ومـــدى إسهامها فى تحقيق حاجات التنمية الشاملة من القوى العاملة فى مصر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وذلك لأنها ذات طبيعة نظرية تتناول مقومات التخطيط للقوى العاملة وعلاقتها بالتعليم بصفة عامة والتعليم الثانوى الفنى بصفة خاصة.

وقد أوصت الدراسة بمايلى:

١- تحقـــيق الارتـــباط بين مخرجات التعليم الثانوى الفنى واحتياجات سوق العمل والإنتاج.

٢- تحسين مستوى كفاية خريجى التعليم الثانوى الفنى.

٣- ضرورة تغيير أهداف التعليم الثانوى الفنى وفقاً لمتطلبات العصر.

٤- تطوير الخطط والمناهج الدراسية النظرية والعملية.

٥- تطويـــر التعلـــيم الـــثانوى الفنى فى مصر بما يحقق الارتباط بمفهوم العصر وتحدياته.

٢- دراسة معهد التخطيط القومى (١٩٩٧) [١١]

استهدفت الدراسة وضع استراتيجية لتطوير التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة ليتواءم مع متطلبات الثورة التكنولوجية المعاصرة، وهذا ما تطلب تعرف واقع التعليم الفنى فى مصر والمشكلات المرتبطة به، والاتجاهات الحديثة عالمياً ومحلياً فى تطوير التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات، والمتطلبات التى تفرضها الثورة التكنولوجية لتكوين العامل الفنى فى مصر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، لوصف وتحليل واقع التعليم الفنى فى مصر، والمنهج المقارن لتعرف على التعليم الفنى فى الدول المتقدمة، وهى إنجلترا، وسنغافورة، وتايوان، وألمانيا.

وتوصلت الدراسة إلى عناصر استراتيجية تطوير التعليم الفنى فى مصر، وهى:

١- ربط التعليم بسوق العمل.

٢- التكامل والتنسيق المؤسسى بين التعليم الفنى والتدريب المهنى.

٣- توفير التمويل الكافى للتعليم الفنى.

٤- حسن إعداد معلم التعليم الفنى ورفع مستواه.

٥- حسن إدارة التعليم الفنى.

٣- دراسة عبد العزيز محمد عبد الصمد سعد(٢٠٠٠) [٦]

استهدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتقويم التعليم الفنى لرفع كفاءته، بدءاً من البعد الفلسفى وصولاً إلى ما ينبغى أن يكون عليه التعليم الفنى ليتواءم مع متطلبات سوق العمل.

وتناولــت الدراســة واقع التعليم الفنى ومدى ملاءمة تخصصاته، وسياسة القبول، وإعداد المعلم، ونظام التقويم، والمناهج، فى إعداد طلابه لمواجهة متطلبات ســوق العمــل على المستويين المحلى والعالمى، كما تناولت متطلبات سوق العمل وكيف أنها تتسم بالدينامية والتغير، وتستلزم الوعى بالتحديات العالمية المعاصرة، وتتطلــب توافــر مهــارات للتوظف لدى قوة العمل لكى تستطيع التواؤم مع سوق العمل.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- يعانى التعليم الفنى من العديد من المشكلات، أهمها عدم الاتساق مع متطلبات سوق العمل.

٢- عدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعوّل عليها مخططو التعليم فى تحديد ما هو مطلــوب مــن مهــن وتخصصات فى سوق العمل من جهة، مع عدم وجود توصيف دقيق للمهن لدى المختصين أو التربويين من جهة أخرى.

٣- تخطيط التعليم فى ضوء الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة صار ضرورة ملحة فى ظل التغيرات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

٤- وجود عدد من المهن المستحدثة لاتجد من يشغلها.

٤-دراسة مرفت ميخائيل رزق ميخائيل (٢٠٠٠) (١٠)

اســتهدفت الدراسة بيان أهمية المتغيرات الاقتصادية والإقليمية المعاصرة علــى الاقتصاد المصرى ، وبخاصة اكتمال الوحدة الأوربية وقيام الاتحاد الأوربى بصــياغة سياســة جديدة تجاه دول شرق وجنوب المتوسط ومنها مصر، فى إطار اتفاقــيات المشاركة الأورومتوسطية التى أعلنت فى مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، وفى ظل قواعد التجارة الدولية المطبقة حالياً بواسطة منظمة التجارة العالمية.

وتناولــت الدراســة كيفية الاستفادة من الفترة الانتقالية التى تتيحها اتفاقية المشاركة المصرية- الأوربية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد المصرى من

إقامـــة مـــنطقة للـــتجارة الحرة بين الطرفين، وذلك عن طريق تنمية الصادرات السـلعية المصـرية بجانب الصادرات الخدمية وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجـذب رؤوس الأمـوال الأجنبية للاستثمار فى مصر، وعقد اتفاقيات بين مصر وشركائها التجاريين لإقامة مناطق تجارة حرة للتغلب على قواعد المنشأ الواردة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية، وتطوير وتحديث المواصفات القياسية المصرية لتشجيع الصادرات المصرية لاختراق السوق العالمية ومواجهة المنافسة الدولية.

وأسفرت الدراسةعمايلى :

١-ستســتفيد مصر من اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية شرط تحديث وتطوير الصناعة وتحسين مناخ الاستثمار.

٢- ضرورة الاهتمام بالمواصفات القياسية العالمية.

٣ - ضرورة تبنى وسائل تنافسية تمكن السلع المصرية من النفاذ للأسواق العالمية.

٥-دراسة عادل عبد العزيز على السن (٢٠٠١) (٤)

اسـتهدفت الدراســة تعـرف تأثير سياسة تحرير التجارة فى إطار النظام التجارى متعدد الأطراف لاتفاقيات التجارة العالمية على أداء الاقتصاد المصرى فى المـرحلة الراهنة من مراحل تطوره التاريخى وانعكاسها عليه، وبالذات فى مجال علاقاته التجارية مع العالم الخارجى، وما يتعين القيام به لتعظيم الفوائد التى يمكن الحصـول عليها من تطبيق هذه الاتفاقية من جهة، وللحد من السلبيات التى قد تنتج عن هذا التطبيق من جهة أخرى. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخى.

وتناولـت الدراسـة محاور كثيرة منها عرض للمبادئ والمفاهيم النظرية لسياسـة الـتجارة الخارجية، ثم الإشارة إلى تيارات التبادل التجارى الخارجى فى العصـور القديمة والوسطى مع توضيح الارتباط بين طبيعة هذا التبادل والظروف الاقتصـادية والاجتماعية التى سادت تلك العصور، ثم إلقاء الضوء على مراحل تطور سياسة التجارة الخارجية التى بدأت بنشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

وبــيان الــدور الــذى قامت به فى تحرير سياسة التجارة الخارجية وموقف البلاد النامــية من هذا التحرير، ثم تناولت الدراسة أخيراً بيان انعكاسات السياسة العالمية للــتجارة العالمــية على الاقتصاد المصرى باعتبار مصر عضواً بمنظمة التجارة العالمــية وملــتزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيات فى علاقاتها التجارية الخارجية، وذلــك للوصول إلى اكتشاف السبل المتاحة أمام القطاعات المختلفة لهذا الاقتصاد للتكيف مع أحكام ومقتضيات الاتفاقيات المتعلقة بها.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- العمل على زيادة القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الإنتاجية.

٢- ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية المصرية.

٣- ضرورة زيادة الصادرات من المنتجات المصنوعة.

٦-دراسة عبد الله عباس إبراهيم الشال (٢٠٠٢) (٧)

اســتهدفت الدراســة تتبع مدى فاعلية تحرير التجارة فى الخدمات لتحقيق الكفــاءة الاقتصــادية للاقتصاد المصرى، وذلك من خلال تحليل الاتفاقية العامة للــتجارة فى الخدمات، ودراسة الأوضاع العالمية والمحلية للتجارة فى الخدمات، بالإضافة إلى دراسة الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة فى الخدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاقتصاد المصرى فى ظل منظمة التجارة العالمية.

واستخدمت الدراسة التحليل النظرى والتحليل الوصفى والتحليل التطبيقى.

وتناولت الدراسة الاثار الاقتصادية لتحرير تجارة الخدمات فى ظل منظمة الــتجارة العالمية باعتباره من القطاعات المهمة فى الاقتصاد المصرى، لذا تناولت الدراسة التعريفات الأساسية للتجارة فى الخدمات وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية، ونــبذة تاريخــية عــن منظمة التجارة العالمية وتحليل أداء قطاع الخدمات عالمياً ومحلياً ومؤشرات القدرة التنافسية لهذا القطاع، كما تناولت الدراسة دراسة تحليلية

للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، واخيراً الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة فى الخدمات على الإقتصاد المصرى.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- تبــنى استراتيجيات للمنافسة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة فى الخدمات.

٢- تنمية مهارات العمال وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

٣- يــؤدى تحرير التجارة الدولية فى إطار منظمة التجارة العالمية إلى زيادة حجم التبادل التجارى لجميع الأطراف وتوسيع الأسواق.

٤- ضــرورة أن تعمل مصر على تشجيع التصدير وتخفيض التكلفة وتقديم خدمة منخفضة السعر.

٥- ضــرورة اهــتمام مصــر بعملــيات التنمية الاقتصادية للتغلب على المشاكل الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٧-دراسة عادل محمد أحمد العالم (٢٠٠٣) (٥)

استهدفت الدراسة تعرف تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الدولية الحديثة على بنوك القطاع العام التجارية المصرية.

وتناولت الدراسة تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الإيجابية، ومنها:

(١) توفــير فــرص جديدة من شأنها تحقيق الرخاء المتبادل بين الدول الصناعية والــدول النامــية (٢) التأثير الإيجابى على حجم الصادرات الدولية مما يتيح للدول النامــية فــرص اجتذاب الاستثمارات الأجنبية (٣) تزايد المزايا التى تحصل عليها الدول النامية نتيجة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

كذلك تناولت الدراسة المشاكل والتحديات، ومنها أن المكاسب المتحققة عن اتفاقــية الــتجارة الحرة لن تكون متكافئة على مستوى المقارنة بين الدول المتقدمة

والدول النامية نتيجة التعديلات التى تقوم بها الدول المتقدمة. كما تناولت أيضاً أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على الجهاز المصرفى المصرى، ومنها (١) سيطرة بنوك القطاع العام على هيكل ونشاط الجهاز المصرفى (٢) تواضع حجم بنوك القطاع العام بالنسبة للبنوك العالمية (٣) ضعف الطاقة الاستيعابية للبنوك الوطنية نتيجة لضعف السوق المالى فى مصر (٤) اهتزاز الثقة بين الوحدات المدخرة والمستثمرة.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- هناك علاقة بين كفاءة الأداء فى البنوك التجارية وبين برنامج الإصلاح الاقتصادى.

٢- زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرية إلى أسواق الدول المتقدمة.

٣- للتغيرات الهيكلية آثار مهمة على القطاع المصرفى.

٤- هناك حاجة إلى دمج وتملك البنوك فى مصر.

٥- تزايد درجة وسرعة العولمة.

٦- سرعة انتشار التجارة الإلكترونية.

٧- تعاظم استخدام الكمبيوتر فى تسوية المعاملات ورفع الوعى المصرفى.

٨- لايمكن للمصارف إهمال قنوات العمل المصرفى كأدوات متزايدة الأهمية.

٨-دراسة هبة محمود الطنطاوى الباز (٢٠٠٣) [١٢]

استهدفت الدراسة تحليل التطورات الحديثة التى تشهدها الصناعة المصرفية بالإضافة إلى تعرف الاستراتيجية التى اتبعتها البنوك لمواجهة هذه التطورات، وكذلك محاولة التوصل إلى الوسائل المختلفة التى اتبعتها، أو يمكن أن تتبعها البنوك المصرية من أجل زيادة كفاءتها وقدراتها التنافسية فى مواجهة التطورات والمستحدثات المصرفية.

وتضــمنت الدراســة ثلاثة أبواب، تناول الأول منها بالتحليل التطورات المالية والمصرفية المعاصرة، وذلك فى ثلاثة فصول، تم تخصيص الفصل الأول لدراسة عولمة النشاط المصرفى وتحرير الأسواق المالية والنقدية، وتناول الفصل الثانى نطاق التعامل بالأدوات المالية الحديثة، فى حين تناول الفصل الثالث الرقابة علــى العمليات المصرفية، واستعرض الباب الثانى تحليل استراتيجية البنوك فى مواجهــة الــتطورات المالية والمصرفية الحديثة، أما الباب الثالث من الدراسة فقد تناول بالدراسة والتحليل استراتيجية عمل البنوك المصرفية فى مواجهة التطورات المالية والمصرفية الحديثة.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- ضرورة النظر إلى اندماج البنوك بصفته وسيلة وليس هدفاً.

٢- ربط الاندماج باستراتيجية التطوير للبنوك المدمجة حتى تحقق الفوائد المرجوة منها.

٣- تدريــب مكثف للعاملين بالإدارات حتى لا يكون هناك تخوف من التأثير على العمالة مع تحقيق عملية الاندماج.

٤- ضــرورة ممارســة البنوك المصرية لوظائف البنوك الشاملة من خلال توسيع البنوك التجارية لمجالات أنشطتها.

٥- ضــرورة توافــر كوادر فنية مدربة قادرة على القيام بمهام الهندسة المالية بما فيها من ابتكار لوسائل جديدة والترويج لها.

٦- تدعــيم الجهــات الرقابــية بالكوادر والكفاءات اللازمة لمتابعة أعمال البنوك الشاملة وما تقدمه من خدمات مستحدثة.

٩-دراسة سعيد مصطفى (٢٠٠٥) [٢]

استهدفت الدراسة تطوير التعليم الفنى لتلبية احتياجات سوق العمل.

لذا تناولت الدراسة خطة وزارة التربية والتعليم الشاملة لتطوير التعليم الفنى من خلال مسارين متوازيين هما:-

المســار الأفقى، وذلك بنشر الأجهزة والمعدات اللازمة لقاعات الأوساط المتعددة والمســار الرأســى، وذلــك برفع كفاءة وتحديث الأجهزة المتوفرة بالفعل وزيادة عددهــا فــى بعض القطاعات وتدريب الإخصائيين والمعلمين والعاملين على هذه الأجهــزة. كما تناولت الدراسة التخصصات الجديدة فى سوق العمل مثل الحاسبات الآلــية والبرمجــيات وشــبكة المعلومات، والسكرتارية وإدارة الأعمال والتسويق والمؤسسات المالية والمحاسبة الحكومية وأعمال المشتريات والمخازن.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- توفير التمويل اللازم لتطوير التعليم الفنى.

٢- تحديد دقيق لاحتياجات السوق المحلية والعربية والعالمية من العمالة الماهرة.

٣- المتابعة الجادة لخريجى التعليم الفنى بعد التخرج.

٤- التوسع فى مشروع مبارك - كول.

٥-إقامة مجتمع قومى للمعلومات والمعرفة.

٦- الاختيار الدقيق للمعلمين والمدربين.

٧- التخفيف من حجم المواد النظرية والتركيز على التدريبات العملية.

١٠-دراسة **محمد فؤاد الفاتح (٢٠٠٥)** (٩)

استــتهدفت الدراسة تعرف السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل الناجمة عــن التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة، مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية.

وتناولت الدراسة السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل من العمالة، ومنها تناقصــت الحاجة إلى العمالة اليدوية محدودة المهارة، وزادت الحاجة إلى توظيف

عمالة متعددة المهارات، وازدياد تشابك أنظمة العمل وتعرف احتياجات المستهلكين والعمــلاء والاستجابة لها، وضرورة الإلمام باللغات الأجنبية، كما تناولت الدراسة التغــيرات المؤثرة على حركة سوق العمل، مثل تطور التكنولوجيا وآليات السوق ونمط الإدارة.

وتناولت الدراسة المهارات اللازمة للنجاح فى سوق العمل، مثل المهارات الأساســية والمهــارات الفنية والمعايير اللازمة للمهارات القياسية، وكيفية تقدير احتياجات سوق العمل، وتناولت كذلك رسم خريطة لجانب العرض والطلب.

وتوصلت الدراسة للعناصر الرئيسة لربط التعليم الفنى بسوق العمل، وهى:

١- تعليم مدرسى متصل بالعمل يقوم على منهج سياقى يوظف المعارف الأساسية لاحتياجات التخصص، وتعليم تربوى فاعل ونشط.

٢- تعلــيم فــى مواقــع العمل أو محاكى للعمل يقوم على تطبيق عملى للمعارف والمهارات فى حل المشكلات الموجودة فى مواقع العمل، وإتاحة الفرصة لتعلم المهارات المؤهلة للعمل.

٣- تنشــيط العلاقــات لــربط المدرسة بمواقع العمل من خلال التوجيه والإرشاد المهنى، والتدريب فى محيط العمل وتقديم النصيحة والمشورة للطلاب.

١١-دراسة داليا عادل رمضان الزيادى (٢٠٠٦) [١]

اســتهدفت الدراســة تعــرف ملامح وأدوات نظام الجودة الشاملة وسلسلة المواصفات القياسية الدولية فى الجودة، الأيزو ٩٠٠٠، ومعرفة أثر الجودة الشاملة على تنمية الصادرات فى قطاع الغزل والنسيج.

وتناولت الدراسة ثلاثة أبواب، يتضمن الباب الأول الجودة الشاملة كمدخل لتنمــية الصادرات المصرية، ويتضمن ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول أهمية تنمية الصادرات المصرية ومشكلات تنميتها بقطاع الغزل النسيج وسبل مواجهتها، ويتــناول الفصل الثانى تعريف الجودة الشاملة ومبادئها وأهدافها والفصل الثالث،

يتـــناول سلســـلة المواصفات القياسية الدولية للجودة الشاملة، ويتضمن الباب الثانى أدوات الجـــودة الشـــاملة ودورها فى تنمية الصادرات المصرية فى ظل المتغيرات العالمـــية، فـــى حين يتضمن الباب الثالث دور الجودة الشاملة فى تنمية الصادرات بقطاع الغزل والنسيج المصرى خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- عـــدم اهتمام غالبية شركات قطاع الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام بالحصول على شهادات الأيزو وعلامة الجودة المصرية.

٢-عدم الاهتمام باقتصاد المعرفة للوقوف على الابتكارات الجديدة فى مجال الغزل والنسيج.

٣- يمكـــن أن تعمـــل اتفاقية المشاركة المصرية- الأوربية على زيادة صادراتها للاتحاد الأوربى.

٤- وجود عقبات داخلية وخارجية تقف دون زيادة الصادرات المصرية.

٥- ضرورة الاستفادة من اليابان فى مجال الجودة الشاملة.

وأوصت الدراسة بمايلى :

١- الاهتمام بتنمية الصادرات لأنها تسهم فى خفض العجز فى النظام التجارى.

٢- ضرورة الاستمرار فى تطبيق الجودة الشاملة.

٣- ضرورة اهتمام شركات قطاع الغزل والنسيج بمتطلبات الجودة الشاملة.

٤- الاهتمام بالترويج لمنتجات شركات الغزل والنسيج.

٥- الاهتمام بتعبئة وتغليف المنتجات ببعض شركات الغزل والنسيج.

١٢-دراسة محمد حسن الحبشى (٢٠٠٦) (٨)

اســـتهدفت الدراســـة تطويـــر التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات فى ضوء احتياجات سوق العمل، لذا سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- الوقــوف على احتياجات سوق العمل من الشعب والتخصصات الفنية الحاكمة في القطاعات الرئيسة للنشاط الاقتصادى، لمواكبة التغيرات العالمية والمحلية المعاصرة.

٢- التوصل إلى قوائم المهارات الأساسية المتعددة اللازمة لتلبية الاحتياجات الفعلية لخريجى المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات.

٣- الكشــف عــن مواصــفات البنية المطلوبة لخريجى المدارس الفنية،من حيث المهارات الأساسية والفنية العامة والفنية التخصصية.

٤- تعرف واقع مخرجات التعليم الفنى، من حيث التخصصات والمهارات والسمات الشخصية المرتبطة بها.

٥- الوقوف على المشكلات التى يواجهها التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى القائم على الوصف والتحليل والتفسير، فى رصد وتشخيص احتياجات أسواق العمالة من التخصصات والمهارات وتقييم واقع التعليم الفنى.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها:

١- ربط التعليم الفنى بالاحتياجات الفعلية للمجتمع ومتطلبات سوق العمل.

٢- إكساب طلاب التعليم الفنى المهارات الأساسية والعامة والتخصصية.

٣- تنمية الموارد البشرية بقطاع التعليم الفنى.

٤- تطوير أساليب تقويم الطلاب.

٥- مراجعة مناهج التعليم الفنى لتتماشى مع المتغيرات العصرية وسوق العمل.

٦- جعل التدريب العملى فى مواقع العمل والإنتاج.

ثانيا: الدراسات الأجنبيـــــة:

١٣-دراسة اليونسكو (UNESCO,1995) [٢٦]

استهدفت الدراسة تعرف التعليم الفنى والمهنى للكبار وعلاقته بعالم العمل وإسهامه فى توفير وظائف للشباب.

وركـــزت الدراسة على المكونات الأساسية للتطوير المستقبلى للتعليم الفنى والمهـــنى، مـــثل الاهـــتمام باللغـــة والأهداف العامة وعالم العمل والمواد الثقافية والـــتمويل، والاهتمام بالمعلم والتعلم مدى الحياة والمنهج والتواصل واستراتيجيات التطبـــيق. واحـــتوت الدراسة على كثير من الدراسات، مثل التعليم الفنى والمهنى للكـــبار فى الهند، وإسهام التعليم الفنى والمهنى فى توفير وظائف للشباب، وتأثير الـــثقافة علـــى العامل والعمل وتعليم الكبار وتغيير العمل والتغييرات فى المحتوى والاتجاهـــات الـــتربوية والانـــتقال للعمـــل فى البيئات المختلفة، بالإضافة إلى أثر موضوعات الهوية الثقافية على سوق العمل المعاصر.

و أسفرت الدراسة عمايلى :

١- ضرورة توفير تعليم فنى ومهنى مستمر للكبار.

٢- الاهتمام بأثر الهوية الثقافية على إنتاجية العامل.

٣-مراعاة الاتجاهات التربوية عند تطوير التعليم الفنى والمهنى للكبار.

٤- ضرورة إسهام التعليم الفنى والمهنى بتوفير وظائف للشباب.

٥- الاهتمام بالأهداف العامة للتعليم الفنى والمهنى للكبار.

٦- الاهتمام بربط التعليم الفنى والمهنى بسوق العمل.

١٤-دراسة اليونسكو (UNESCO,1996) [٢٧]

اســـتهدفت الدراسة تعرف التحديات التى تواجه الدول الأفريقية فى سعيها لتطوير التعليم الفنى.

وتناولـــت الدراســـة مجموعة من دراسات الحالة للتعليم الفنى والمهنى فى أفريقـــيا، ناقشت الاتجاهات الحديثة داخل الإطار الاجتماعى والاقتصادى والتعليم الفـــنى والمهنى داخل البنية التعليمية الحالية، والتعاون بين مؤسسات التعليم الفنى والمهـــنى والقطاع الخاص، والتحديات الكبيرة التى تواجه الدول الأفريقية من أجل إصـــلاح التعلـــيم الفنى والمهنى، وكذلك الإجراءات الجديدة التى اتخذت من أجل مواجهـــة المشـــكلات والعقبات الموجودة. كما تناولت الدراسة سياسات وتشريعات التعلـــيم الفـــنى والمهـــنى؛ لتقوية التعاون بين التعليم الفنى والمهنى وسوق العمل والتعليم والتدريب والتوظيف، والتعاون بين مؤسسات التدريب والقطاع الصناعى والتجارى والزراعى.

وأوصت الدراسة بمايلى:

١- ضرورة ربط التعليم الفنى والمهنى بعالم العمل فى الدول الأفريقية.

٢- ضرورة إصلاح سياسات وتشريعات التعليم الفنى والمهنى.

٣-مشاركة القطاع الخاص فى إصلاح التعليم الفنى والمهنى.

٤- توثيق الصلة بين المؤسسات الإنتاجية والتعليم الفنى والمهنى.

٥- إســـهام التعلـــيم الفـــنى والمهنى فى تدريب الطلاب للحصول على وظيفة فى المستقبل.

١٥-دراسة بيتنا لانكرد براون (Bettina Lankard Brown, 1997)[١٤]

اســـتهدفت الدراسة تعرف الاستراتيجيات والمداخل التعليمية المستخدمة فى التعليم المهنى لإعداد الطلاب للعمل فى بيئة عالمية.

وتناولـــت الدراســـة الخصائص الواجب توافرها لدى العمال فى المستقبل، حيـــث أشـــارت إلى أن عمال المستقبل يحتاجون إلى تطوير الوعى العالمى وفهم العوامل الثقافية والاقتصادية والتنافسية التى تؤثر على طرق أداء الوظائف من أجل العمل فى المحيط العالمى ، فمن أجل مواجهة عصر المعلومات وتحديات الاقتصاد

العالمى، تبحث الشركات عن عمال لديهم معرفة عبر ثقافية ومهارات اتصال عبر ثقافية ووعى بالأحوال التكنولوجية والجغرافية والسياسية التى تؤثر على العمل فى البلدان الأخرى. لذا فإن إعداد الطلاب للعمل فى الاقتصاد العالمى يمثل تحدياً للمؤسسات التعليمية. وتناولت الدراسة أيضاً المداخل التى تمكن الشباب من التعامل مع سوق العمل فى المستقبل، وهى: الوعى العالمى، المنهج العالمى، تحسين الممارسات التعليمية، وتطوير برامج العمل ذات البعد العالمى، تطوير هيئة التدريس.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- أصبح سوق العمل العالمى حقيقة واقعة.

٢- أدت المنافسة العالمية إلى نمو الشركات متعددة الجنسيات.

٣-زاد حجم التجارة بين البلدان نتيجة تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية.

٤-يمكن للتعليم المهنى أن يسهم إسهاماً كبيراً فى تقدم الدول من خلال إضافة منظورات عالمية لبرامج التعليم فيه.

١٦-دراسة بيتنا لانكرد براون (Bettina Lankard Brown, 1997) [١٥]

استهدفت الدراسة تعرف نوع جديد من العمال والذين يمثلون أكثر الأنواع من بين القوى العاملة، من حيث الطلب كما استهدفت مناقشة القضايا المتعلقة بتوظيف وتدريب هذا النوع من العمال.

وتناولت الدراسة عوامل ظهور هذا النوع من العمال، ومنها: عولمة العمل والتطورات المستمرة فى التكنولوجيا، والتى أدت إلى تغيير طبيعة قوة العمل. فقد تم استبدال العمال ذوى الياقة الزرقاء بمتخصصين فى المعلومات أو ما يعرفون بعمال المعرفة، وهم العمال المعدون للحصول على التكنولوجيا والتوسع فى دور الريادة التكنولوجى فى القرن القادم، والذين يستطيعون التفكير والتعامل مع الأفكار وصنع القرارات. ويطلق عليهم أيضاً العمال ذو الياقة الذهبية. وتناولت الدراسة

أيضـــاً أوصـــافاً أخرى لعمال المعرفة، وهم أولئك العمال الذين يستطيعون تحليل وتركيـــب وتقويم المعلومات، واستخدام هذه المعلومات لحل مشكلات ذات محتوى مخـــتلف، وهناك طريقة ثالثة لوصف عمال المعرفة، وذلك عن طريق مهاراتهم وقدراتهـــم وهـــم أولـــئك الذين تلقوا تعليماً عالياً ومبتكراً، ولديهم علم بالكمبيوتر مهارات تسهل لهم التنقل من مكان لآخر.

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

١- هناك زيادة كبيرة فى المتخصصين فى المعلومات.

٢- سوف تختفى وظائف كثيرة بسبب الاعتماد على الأتمتة (عمال المعرفة)

٣- التعليم لسوق العمل الذى يعد الطلاب للتزود من مهارات تكنولوجيا المعلومات المطلوبة للوظائف يجب أن يكون له أولوية قومية.

٤- هناك نقلة اقتصادية من التصنيع لعمال المعرفة.

٥- يقع على عاتق التربية والتعليم إعداد عمال المعرفة.

١٧-دراسة ديفيد اتشوارينا فرانسواز كالودز

(David Atchoarena and Françoise Caillods, 1999) [١٨]

اســـتهدفت الدراســـة تعـــرف آليات إصلاح التعليم الفنى والمهنى لمواجهة العولمة الاقتصادية والبطالة والتنافسية والفقر والاستبعاد.

لـــذا، تناولت الدراسة أساليب إصلاح التعليم الفنى والمهنى، والتى تهدف إلـــى جعـــل التعليم الفنى والمهنى أكثر مرونة وعالى الجودة وقادر على الاستجابة لمتطلـــبات سوق العمل بطريقة أفضل، وفى نفس الوقت تقليل إنفاق الحكومة على هـــذا الـــنوع مـــن التعليم، وتدور هذه الإصلاحات حول خمسة أقسام رئيسة هى: الإصـــلاح الهـــيكلى، وتطوير المناهج المبنية على الكفاءة، وتوحيد إجراءات منح الشهادة، وتوفير تمويل ثابت مع تبنى اللامركزية، وتشجيع الذاتية والمشاركة.

وأسفرت عما يلى:

١- التعليم الفنى والمهنى يتغير للأفضل لمواجهة احتياجات سوق العمل.

٢- ليس هناك إهمال للوظيفة الاجتماعية للتعليم الفنى والمهنى.

٣- هـناك عوامـل كثيرة يمكن أن تؤدى إلى تغييرات مستقبلية، مثل أثر العولمة علـى المهـارات، والتقسيم الجديد للعمل والموارد البشرية، واستراتيجيات العمـل، وطغيان القطاع غير الرسمى على الاقتصاديات الأقل تقدماً، وتطور علاقات القوى بين مختلف المتنافسين.

١٨-دراسة اليونسكو (UNESCO,1999) [٢٥]

استـهدفت الدراسـة تقديـم رؤية مستقبلية للتعليم الفنى والمهنى فى القرن الحـادى والعشـرين؛ انطلاقـاً من فكرة أن التعليم والتدريب مدى الحياة من أهم الوسائل للتعامل الفعال مع المستقبل.

وتناولت الدراسة المطالب المتغيرة للقرن الحادى والعشرين والتحديات التى يفرضـها على التعليم الفنى والمهنى، من أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة الاقتصادية، والتى تتضمن تنافسية مضاعفة، كما تناولت ضرورة تحسين الـنظم التعليمـية الـتى تقدم التعليم والتدريب مدى الحياة، وتحديث عملية التعليم والتدريب مع ضرورة تغيير التعليم الفنى والمهنى للجميع، وضرورة تغيير الأدوار التى تقوم بها الحكومات والمعنيون بالتعليم الفنى والمهنى، وضرورة تدعيم التعاون بين الدول فى مجال التعليم الفنى والمهنى.

وأوصت الدراسة بمايلـى:

١- ضـرورة التأكـيد على أن الوظيفة الأساسية للتعليم الفنى والمهنى هى تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للقرن الحادى والعشرين.

٢-إصلاح نظم التعليم الفنى والمهنى من أجل تحقيق المرونة والتجديد والإنتاجية.

٣-تكوين شراكة جديدة بين التعليم الفنى والمهنى وعالم العمل.

٤- تنمـــية الكفايات الأساسية وأخلاقيات العمل والمهارات التكنولوجية الضرورية، مع تقوية القيم والمعايير الإنسانية من أجل تكوين مواطن مسئول.

٥- ربط الخبرات التعليمية فى التعليم الفنى والمهنى بالخبرات الحياتية وبالجوانب الثقافية والبيئية والاقتصادية.

٦- إعـــادة الـــنظر فـــى مناهج التعليم الفنى والمهنى، بحيث تتماشى مع القضايا والموضوعات الجديدة ذات الأهمية فى القرن الحادى والعشرين.

١٩-دراسة كريستين أوفرتوم (Christine Overtoom ,2000) (١٧)

اســـتهدفت الدراسة تعرف المهارات التى يريدها أصحاب الشركات، وإلى أى مـــدى تـــتفق هذه المهارات مع خبرات سوق العمل وكيف تستطيع برامج التدريب والتعليم إعداد الأفراد للدخول فى سوق العمل سريع التغير.

وتناولت الدراسة خصائص سوق العمل الخمس، وهى : (١) تكامل المهام والوظـــائف (٢) إعطاء العمال مزيداً من المبادرة وتحمل مزيداً من المسئولية (٣) قـــيام الموظفيـــن بحـــل المشـــكلات فـــى مواقف غير روتنية. (٤) تأكيد التحسن المستمـــر (٥) توقع فهم العمال لوظائفهم فى سياق الأهداف الواسعة للمنظمة التى يعملون فيها. وبعد ذلك استعرضت الدراسة مهارات التمكن من الوظيفة، وهى :

١- مهارات الكفاية الأساسية، وتشمل مهارات القراءة، والكتابة و الحساب.

٢- مهارات الاتصال، وتشمل مهارات التحدث والاستماع.

٣- مهارات التكيف وتشمل مهارات حل المشكلات والتفكير الابتكارى.

٤- المهـــارات الـــتطورية وتشمل مهارات تقدير الذات، والدافعية، وتحديد الهدف، والتخطيط المهنى.

٥- مهـــارات الفعالـــية الجماعـــية وتشمل المهارات الشخصية والعمل الجماعى والتفاوض.

٦-مهارات التاثير وتشمل مهارات فهم الثقافة التنظيمية والمشاركة فى القيادة.

وأسفرت الدراسة عما يلى:

١- هــناك حاجة لمزيد من البحوث الخاصة بتأليف وتقييم المنهج الذى يدمج تعلم مهارات التمكن من الوظيفة من خلال السياق.

٢- يجــب أن تكون هناك روابط صادقة وثابتة بين هذا المنهج والتحصيل المبنى على الكفاءة والأداء للمتعلم.

٣- يجــب إيجــاد نظــم اتصال مفتوحة وانسيابية بين نواتج البحوث والمؤسسات التعليمية وبين أصحاب الشركات.

٢٠ -دراسة ريتشارد لاينتش (Richard Lynch ,2000) [٢٠]

اســتهدفت الدراســة تعــرف الاتجاهات الحديثة للتعليم الفنى والمهنى فى المدارس العليا الأمريكية ووصفها خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

واســتخدمت الدراســة المقــابلات الجماعية المركزة والمقابلات التليفونية والمقــابلات وجهــاً لوجه، كما استخدمت الحوارات مع المشاركين فى المؤتمرات المــتعلقة بالتعلــيم الفنى والمهنى، ومع المتخصصين من رجال الصناعة والتجارة والــنقابات المهنــية وهيئة التدريس ومديرى المدارس وعمداء الجامعات والكليات وموظفى الحكومة.

وتناولــت الدراســة القــوى الأربع التى تدعم الطلب للإصلاح فى التعليم المهــنى فــى المــدارس العلــيا، وهى: (١) الاقتصاد الجديد (٢) التوقعات العامة للطلاب، (٣) البحوث الجديدة المتعلقة بتعلم الطلاب والدافعية والتدريس الفعال (٤) الدعــوة الملحــة لإصلاح المدرسة الأمريكية العليا، كما تناولت الدراسة الأهداف الأربعة للتعليم الفنى والمهنى فى المدرسة العليا فى القرن الحادى والعشرين، وهى : (١) تقديم تخطيط واستكشاف مهنى (٢) تدعيم الدافعية والتحصيل الأكاديمى لتعلم المــزيد (٣) إكســاب الكفايات المهمة للعمل والمهارات المفيدة للوظيفة (٤) وضع

مســارات لاستمرار التعليم والتعلم مدى الحياة. وتناولت الدراسة الأفكار الرئيسة للتعلــيم الفــنى والمهــنى فــى المدرســة العليا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وهى : (١) دمج التخطيط المهنى فى المنهج بأكمله (٢) وضع البرامج الفنية والمهنية ضمن الإصلاح فى المدرسة العليا (٣) تحسين صورة التعليم المهنى وتطويره (٤) إعداد خريجى المدرسة العليا لكل من أسواق العمل والتعليم المستمر. وأخيراً تناولت الدراسة المكونات الستة الضرورية، للإصلاح، وهى : تخصصات المدرسة العليا، والتعلم والتعليم السياقى، والتعلم القائم على العمل، والتقييم الصحيح، والأكاديميات المهنية، والإعداد المهنى.

٢١-دراسة بوركارت سيلين (Burkhart Sell in ,2001) [١٦]

اســتهدفت الدراســة زيــادة جودة وفعالية أنظمة التعليم والتدريب وتسهيل الدخول والانضمام لهذه الأنظمة، مع فتح أنظمة التعليم والتدريب لعالم أوسع.

وتناولــت الدراســة ســيناريوهات واستراتيجيات التعليم والتدريب المهنى والتعلم مدى الحياة فى أوربا من خلال تعرف الاتجاهات العالمية فى نظم التدريب والتعلــيم المهــنى وذلــك لتأكيد أهمية الشراكة وإعادة البناء الاقتصادى لتحسين التنافسية ودعم التغيرات فى سوق العمل وزيادة مرونة الأيدى العاملة. كما تناولت الدراســة تحسين جودة العمل وتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص ومحاربة الفقر والاستبعاد ودعــم التنمــية الاقتصــادية المستمرة والتنمية المستدامة وجودة الحياة لكل فرد. وشملت الاستراتيجيات المقترحة تحسين دوافع كل الأطراف للمشاركة فى التدريب وتحسين مبدأ الشفافية فى منح المؤهلات مع تبنى عنصر الدينامية.

وأسفرت الدراسة عما يلى :

١- تقوية البعد الاجتماعى للتعليم المهنى والتدريب والتعلم مدى الحياة.

٢- تطوير المؤسسات المسئولة عن التعليم المهنى والتدريب والتعلم مدى الحياة.

٣- تطويـــر البنـــية المســـئولة عـــن منح الشهادات والمؤهلات فى التعليم المهنى والتدريب.

٤- تحديث العمل.

٢٢-دراسة روبرت شمر (Robert Shumer ,2001) (٢١)

استهدفت الدراسة تعرف مستقبل التعليم المهنى فى القرن الحادى والعشرين لمواجهة التحديات المتوقعة فى العمل وأساليب الإنتاج.

لذا، اهتمت الدراسة بحاجة القطاعات الإنتاجية لإعداد الطلاب إعداداً جيداً للعمـــل. وركزت على كيفية إعداد الطلاب فى مدارس التعليم المهنى ليكونوا عمالاً مهـــرة، كمـــا اهتمت الدراسة بضرورة تنمية شخصية الطلاب بطريقة شاملة مثل الاهتمام بالتنمية الأخلاقية للطالب وتنمية الإحساس بالانتماء فى مجتمع ديمقراطى، وركـــزت الدراسة على ضرورة مسايرة التغيرات التكنولوجية فى العمل وأساليب التصنيع باستخدام الكمبيوتر، لذا ، تشير الدراسة أن التحدى الأكبر هو كيفية تكوين بيئات تعلم اجتماعية لكى يستطيع الطلاب تنمية مهاراتهم وقدراتهم واتجاهاتهم من أجل التعلم مدى الحياة.

وأوصت الدراسة بمايلى :

١- ضرورة اهتمام التعليم المهنى بالتنمية الشاملة لشخصية الطالب.

٢- ضرورة اهتمام التعليم المهنى بالجانب العملى فى تعلم الطلاب.

٣- مراعاة ربط التعليم الأكاديمى بالتعليم العملى.

٤- مراعاة استخدام الكمبيوتر والإنترنت فى عمليتى التعليم والتعلم.

٥- ضرورة تطوير مناهج التعليم المهنى بما يتماشى مع التغيرات المتلاحقة.

٦- ضـــرورة تعاون المدرسة ومكان العمل ومنظمات المجتمع والأسرة فى ضوء برامج التعليم المهنى.

٢٣-دراسة جاى روجيوسكى (Jay Rojewski, 2002) [١٩]

اســتهدفت الدراسة تقديم معلومات عن واقع ومستقبل التعليم الفنى والمهنى باستخدام إطار عمل مفاهيمى كأداة لتنظيم وتقديم القضايا الجوهرية.

لــذا، تناولــت الدراسة ضرورة مراجعة وتغيير المناهج القديمة وتطوير بــرامج جديــدة لمواجهة متطلبات سوق العمل وتوجهات الأسرة، و كذلك تناولت إعداد الطلاب لمواجهة العولمة الاقتصادية والتى تتميز بعدة خصائص منها : (١) انــتقال الإنتاج من إنتاج كثيف الحجم إلى إنتاج عالى الجودة (٢) البحث عن عمال ذوى مهــارات عالــية يمــتلكون ملكــات تجديدية وإبداعية لإنتاج منتجات جديدة وخدمــات مــع تسويق هذه البضائع الجديدة والخدمات للمستهلكين (٣) التعامل مع المعلومــات سواء من حيث التخزين والنقل والإنتاج (٤) ممارسات إدارة الأعمال تغيرت حيث تركز على الشباب الذين لديهم القدرة على إدارة المعرفة (٥) المنافسة الشرســة وماينتج عنها من ضغوط، وتناولت الدراسة إطار العمل المفاهيمى للتعليم الفــنى والمهــنى من خلال التعرف على الأدبيات المرتبطة بهذا النوع من التعليم والوضــع الحــالى لإصلاح التعليم والاتجاهات المستقبلية للاقتصاد ومطالب العمل والأسرة والمجتمع والتعليم الفنى والمهنى. ومن أجل فعالية إطار العمل المفاهيمى، فــإن هــناك ضــرورة لتوضيح.الأهداف العامة للتعليم الفنى والمهنى والتمعن فى المعتقدات والمنظورات المتضمنة فى مرتكزاته مع تشكيل توجه حالى و مستقبلى.

وأسفرت الدراسة عما يلى:

١- هــناك تطــور ضــعيف فى ميدان التعليم الفنى والمهنى فيما يتعلق بالجوانب الفلسفية والمفاهيمية والنظرية.

٢- هــناك تغــير حــدث نتــيجة تطور الإعداد الفنى ونماذج الدمج بين الجوانب الأكاديمية والفنية.

٣- يمكن لإطار العمل المفاهيمى أن يقدم إرشاداً لأولويات التمويل، وتطور البرامج والتعليم الفصلى والعلاقات مع المنظمات الأخرى.

٢٤- دراسة ڤان زولنجين (Van Zolingen ,2002) [١٩]

اســتهدفت الدراســة تعرف دور المؤهلات الرئيسة فى الانتقال من التعليم المهنى للعمل.

لذا، تقدم الدراسة تعريفاً جديداً للمؤهلات الرئيسة المتعلقة بالمهن مبنيًا على بحــث موســع فــى الأدبيات، وقدم خبراء متخصصون فى التعليم وسوق العمل تعليقات على التعريفات الجديدة للمؤهلات الرئيسة فى هولندا، وبينت الدراسة أهمية المؤهــلات الرئيســة فى هولندا، وكذلك أهمية المؤهلات الرئيسة للموظفين، حيث تمكــنهم من الأداء بكفاءة، وعلى الرغم من اعتقاد الخبراء الهولنديين بالدور الذى يمكــن أن يلعبه التعليم المهنى فى إكساب المؤهلات الرئيسة، فإنهم يرون ضرورة تطويــر عملية التعلم مدى الحياة أثناء المهنة، وتعد الطرق غير التقليدية مثل التعلم عــن طــريق مشروع والتعلم عن طريق حل المشكلات والتعلم العملى ومواجهة المشــكلات الرئيسة للمهنة مناسبة لاكتساب المؤهلات الرئيسية فى التعليم المهنى، وتناولــت الدراسة التغيرات فى نظام العمل والحاجة للمؤهلات الرئيسة. وأخيراً، تناولت الدراسة المؤهلات الرئيسة المطلوبة لسوق العمل، وهى:-

١- تعلم كيفية التعلم شاملة المهارات الأساسية.

٢- الأساسيات الأكاديمية شاملة مهارات القراءة والكتابة والحساب.

٣- الاتصال شاملة مهارات التحدث والاستماع.

٤- مهارات التكيف شاملة مهارات حل المشكلات والمهارات الإبداعية.

٤- النمو الشخصى شاملة مهارات تقدير الذات، الدافعية والمهارات الشخصية.

٥- الفاعلــية الجماعية شاملة المهارات عبر شخصية، مهارات التفاوض ومهارات العمل فى فريق.

٦- التأثير شاملة مهارات الفعالية التنظيمية ومهارات القيادة.

٢٥-دراسة، اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية(UNESCO and ILO ,2000) [٢٤]

اســتهدفت الدراســة تطويــر التعلــيم الفنى والمهنى والتدريب لمواجهة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية، وكذلك مواجهة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتتضمن الدراسة ضرورة ربط التعليم الفنى بعالم العمل وبالمجتمع ككــل، مــع ضرورة أن يتسم التعليم الفنى بالاستمرارية مع أهمية إدخال التعليم الفنى فى كل مراحل التعليم العام، وضرورة إيجاد بنية تعليمية مرنة ومفتوحة مع الأخذ فى الاعتــبار احتياجات الطلاب التعليمية وتطور المهن والوظائف، كما يجب أن يسهم التعليم الفنى فى تحقيق الأهداف المجتمعية فيما يتعلق بمزيد من الديمقراطية ومزيد مــن التنمــية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع تنمية قدرات الأفراد للمشاركة الفعالة فى تحقيق وتطبيق هذه الأهداف، لذا يجب على التعليم الفنى أن يسمح بالنمو المتكامل وتدعيم القيم الإنسانية والروحية والقدرة على التفاهم مع الآخرين والحكم علــى الأشياء والتفكير الناقد والتعبير عن الذات، وأن يعد للتعلم مدى الحياة وتنمية القــدرة علــى اتخــاذ القــرار وجعل الطلاب قادرين على التعامل مع التطورات المتسارعة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأسفرت الدراسة عمايلى:

١- توجيه سياسة التعليم الفنى نحو تحسين البنية والكيف.

٢- صياغة سياسة التعليم الفنى طبقاً لأهداف العملية التعليمية.

٣-ضرورة استجابة عملية تخطيط التعليم الفنى للاتجاهات المجتمعية والاقتصادية والإقليمية.

٤- ضرورة وضع معايير لتأكيد الجودة بواسطة السلطات الوطنية المسئولة.

٥- ضرورة قيام الهيئات الإدارية بالتقويم والإشراف والاعتمادات.

٢٦-دراسة البنك الدولي (The World Bank, 2003) [٢٢]

استــتهدفت هــذا الدراسة تعرف الاقتصاد المعرفي والاحتياجات المتغيرة لســوق العمل، كجزء من تقرير للبنك الدولي بعنوان " التعلم مدى الحياة واقتصاد المعرفة العالمي: تحديات على الدول النامية".

وتناولــت الدراسة طبيعة الاقتصاد المعرفي، من حيث إنه يعتمد بدرجة كبــيرة علــى اســتخدام الأفكار أكثر من استخدام القدرات الجسمية، وعلى تطبيق التكنولوجيا أكثر من نقل المواد الخام أو استغلال العمالة الرخيصة. فهو اقتصاد يتم فيه إنتاج واكتساب ونقل واستخدام المعرفة بطريقة فعالة بواسطة الأفراد والشركات والمــنظمات والمجتمعات لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالاقتصاد المعرفي يغــير متطلــبات سوق العمل في اقتصاديات جميع دول العالم، ففي الدول المتقدمة هناك طلب على العمال ذوي المهارة العالية وخصوصاً العمال ذوي المهارة العالية فــي تكنولوجــيا الاتصـــالات والمعلومات. وتناول الفصل أيضا ملامح الاقتصاد المعــرفي، وهي: (١) تطبيق وتطوير المعرفة من خلال طرق جديدة مثل شبكات المعلومـــات (٢) حلقات المنتج أصبحت أقصر والحاجة للتجديد أصبحت أكبر (٣) اتساع التجارة على المستوى العالمي مع ازدياد المتطلبات التنافسية على المنتجين، (٤) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخدمي تلعب دوراً فاعلاً في كل مــن الــنمو الاقتصـــادي والتوظيف، وأخيراً، تناولت الدراسة تأثيرات الاقتصاد المعرفي على التعليم والتدريب حيث أشارت إلى أن التنافس في الاقتصاد المعرفي يتطلب إعداد عمال من خلال نموذج جديد من التعليم والتدريب، نموذج للتعلم مدى الحــياة، ويضم نموذج التعلم مدى الحياة التعلم في جميع فترات العمر من الطفولة المــبكرة وحتى سن التقاعد، ويشمل هذا النموذج الجديد التعليم والتدريب الرسمي وغــير الرســمي، ويشمل التعليم والتدريب الرسمي البرامج المنظمة التي ينظمها التعلــيم الرســمي وتــؤدي إلــى شهادات معترف بها، بينما يشمل نموذج التعليم والتدريــب غير الرسمي التعلم غير المنظم التي يمكن أن يحدث في أي مكان مثل المنزل والمجتمع أو سوق العمل.

٢٧-الان س. جراير (Alan S. Grier, 2005) (١٣)

اســتهدفت الدراسة تعرف إدخال طريقة تحديد الاحتياجات لتطوير مناهج التعليم الفنى والمهنى.

وتناولت الدراسة أسلوب تحديد الاحتياجات، حيث إنها أداة فعالة يمكن أن تســاعد فى توضيح وبيان الاحتياجات الحقيقية، هذا بالإضافة إلى أن إدخال طريقة تحديــد الاحتياجات فى عملية تطوير المنهج تفيد كلاً من المتعلمين والمجتمع. كما تناولــت الدراسة كيفية تطوير المنهج، وأشارت إلى أن عملية تطوير المنهج تتكون من عنصرين ضروريين هما: أسلوب تطوير المنهج، والضمير المنهجى، وتشير أساليب تطوير المنهج إلى العمليات الأساسية المهمة المستخدمة للتوصل إلى منهج، أمــا الضمير المنهجى فهو القدرة على فهم آثار ونتائج القرارات المنهجية، وتعد عملــية تحلــيل الاحتــياجات مهمــة لعنصرى تطوير المنهج؛ فالمعلومات عن الاحتــياجات الحقيقية مطلوبة للتطوير الإجرائى للبرنامج، ويمكن أن تساعد أيضاً تعــرف علــى بعــض الآثار والنتائج التى تساعد مصمم المنهج فى اتخاذ الأحكام القيمــية المطلوبــة الــتى تعد جزءاً لا يتجزأ من الوعى النقدى. وأخيراً تناولت الدراسة أسئلة تايلور (Tyler) المقترحة عند تطوير المنهج، وهى:

١- ماأهداف البرنامج ؟

٢- ما الخبرات المحتملة لتحقيق هذه الأهداف ؟

٣- كيف يمكن تنظيم هذه الخبرات بطريقة فعالة ؟

٤- كيف يمكن تقويم فعالية التعلم ؟

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

١- لــم تقدم أسئلة تايلور طريقة لكيفية الحصول على المعلومات الخاصة بتطوير المنهج.

٢- أساليب تحليل الاحتياجات تقدم طرقاً لجمع المعلومات المطلوبة.

٣- يجب أن يكون لدى مطورى المناهج معلومات جديدة لتطوير مناهج ذات جودة.

٤- تعد الطرق المختلفة لتحديد الاحتياجات أدوات قيمة تزود مطورى المناهج بالمعلومات.

٢٨-دراسة توم كارميل (Tom Karmel , 2005) (٢٣)

استهدفت الدراسة تعرف الجوانب التى تحقق الارتباط بين التعليم والتدريب المهنى فى أستراليا وسوق العمل.

لذا، تناولت الدراسة مجموعة من الجوانب التى تحقق الارتباط بين التعليم والتدريب المهنى فى أستراليا وسوق العمل، وهى : (١) الربط المؤسسى، وهو البنية الإدارية والقانونية الرسمية التى تعمل على ربط التعليم والتدريب المهنى بسوق العمل، ويشمل: عقود التدريب والحزم التدريبية ومجالس المهارات الصناعية والتنظيمات الاستشارية الصناعية والترتيبات الخاصة بمنح الرخصة (٢) تطوير المهارات العامة، ويقوم المدخل الأسترالى فى هذا الجانب على فكرة أن التعليم والتدريب يزيد رأس المال البشرى للفرد، وهناك عائد لهذا الاستثمار، لذا يتم النظر إلى جانبين من نواتج سوق العمل، وهما: احتمال الحصول على الوظيفة والأجر (٣) الجانب الثالث والأخير، هو: ديناميات سوق العمل، ويتضمن هذا الجانب الجوانب المعقدة، ويغطى أشياء مثل الحراك المهنى والتناقض بين المهنة المحدودة والمهارات العامة والطريقة التى يتغير بها التعليم المهنى والتدريب ليعكس التغيرات فى بنية سوق العمل والطريقة التى يختار فيها الأفراد التدريب، ويتناول هذا الجانب أيضاً أن سوق العمل سريع التغير ولايمكن الاعتقاد بأن النظام التعليمى يمكن أن يلبى متطلبات سوق العمل على المستوى المهنى. لذا أصبح من الضرورى أن يقوم النظام التعليمى بتزويد الأفراد بمهن مختلفة لأن الأفراد سوف يغيرون المهن الخاصة بهم على مدار السنين، كما يجب التنبيه إلى أن كثير من الخريجين لن يعملوا فى الوظائف التى تدربوا عليها.

واسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

١- تحتاج مؤسسات التعليم المهنى والتدريب إلى تعديل حتى تواكب متطلبات سوق العمل.

٢- التدريب المحدد لوظيفة محددة لايصلح لمواجهة متطلبات سوق العمل.

٣- نظام التعليم والتدريب المهنى يجب أن يكون مرناً ومستجيباً للتغيرات فى سوق العمل.

ثالثا : التعليق العام على الدراسات السابقة:

يتضح من عرض الدراسات السابقة مايلى:-

١- أن بعض الدراسات السابقة تناولت التعليم الفنى بصفة عامة مثل (دراسة سوزان محمد المهدى، ١٩٩٤)، والتى تناولت كيفية تحقيق الارتباط بين مخرجات التعليم الثانوى الفنى واحتياجات التنمية من القوى العاملة، و(دراسة معهد التخطيط القومى، ١٩٩٧)، والتى تناولت وضع استراتيجية لتطوير التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة،* ودراسة اليونسكو(UNESCO , 1995)، والتى تناولت علاقة التعليم الفنى والمهنى للكبار، ودراسة (UNESCO , 1996)، والتى تناولت التحديات التى تواجه الدول الأفريقية لتطوير التعليم الفنى، ودراسة (David Atchoorena & Françoise Caillads, 1999)، والتى تناولت آليات إصلاح التعليم الفنى والمهنى لمواجهة العولمة الاقتصادية ودراسة (UNESCO , 1999)، والتى تناولت الرؤية المستقبلية للتعليم الفنى والمهنى فى القرن الحادى والعشرين، ودراسة (Richard Lynch, 2000)، والتى تناولت الاتجاهات الحديثة للتعليم الفنى والمهنى ، ودراسة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية(UNESCO & ILO,2002)، والتى تناولت تطوير التعليم الفنى والمهنى والتدريب لمواجهة التطورات المعاصرة، وهذه الدراسات أوصت بضرورة تطوير التعليم الفنى لمواجهة التحديات المعاصرة.

٢- أن بعض الدراسات تناولت العلاقة بين التعليم الفنى والمهنى وسوق العمل مثل دراسة (عبد العزيز محمد عبد الصمد سعد، ٢٠٠٠)، والتى تناولت دور التعليم الفنى فى تحقيق متطلبات سوق العمل، ودراسة (سعيد مصطفى، ٢٠٠٥)، والتى تناولت تطوير التعليم الفنى لتلبية احتياجات سوق العمل، ودراسة (محمد فؤاد الفاتح، ٢٠٠٥)، والتى تناولت السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل الناجمة عن التحولات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، ودراسة (محمد حسن الحبشي، ٢٠٠٦)، والتى تناولت تطوير التعليم الفنى فى ضوء احتياجات سوق العمل، ودراسة (**Christine Over toom,2000**)، والتى تناولت المهارات التى يريدها أصحاب الشركات، ودراسة (Robert Shummer, 2001)، والتى تناولت مستقبل التعليم المهنى فى القرن الحادى والعشرين لمواجهة التحديات المتوقعة فى العمل وأساليب الإنتاج، ودراسة (Van Zolingen, 2000)، والتى تناولت دور المؤهلات الرئيسة فى الانتقال من التعليم للعمل، ودراسة (The World Bank, 2003)، والتى تناولت الاقتصاد المعرفى والاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، ودراسة (Tom Karmel, 2005)، والتى تناولت الارتباط بين التعليم والتدريب المهنى فى أستراليا وسوق العمل، وأوصت معظم هذه الدراسات بضرورة تحقيق الارتباط بين التعليم الفنى والمهنى وسوق العمل من خلال إشراك رجال الأعمال وأصحاب الشركات فى وضع برامج التعليم الفنى والمهنى.

٣- بعض الدراسات تناولت المتغيرات الاقتصادية المعاصرة مثل دراسة (مرفت ميخائيل، ٢٠٠٠)، والتى تناولت بيان تأثير المتغيرات الاقتصادية المعاصرة على الاقتصاد المصرى ومن أبرزها اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية، ودراسة (عادل عبد العزيز على السن، ٢٠٠١)، والتى تناولت تأثير وانعكاس سياسة تحرير التجارة على أداء الاقتصاد المصرى، ودراسة (عبد الله عباس إبراهيم الشال، ٢٠٠٢)، والتى تناولت فاعلية تحرير التجارة فى الخدمات

لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد المصرى، ودراسة (عادل محمد أحمد العالم، ٢٠٠٣)، والتى تناولت تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الدولية الحديثة علـى بنوك القطاع العام التجارية المصرية، ودراسة (هبة محمود الطنطاوى البـاز، ٢٠٠٣)، والتى تناولت تحليل التطورات الحديثة للصناعة المصرفية، ودراسة (داليا عادل رمضان الزيادى، ٢٠٠٦)، والتى تناولت نظام الجودة الشـاملة والمواصفات القياسية العالمية، وكل هذه الدراسات توصى بضرورة إصـلاح الاقتصاد المصرى لمواجهة المتغيرات المعاصرة، والتى من أبرزها متطلبات سوق العمل فى المجال الاقتصادى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

تم الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالى:

١- تعرف طبيعة التعليم الثانوى التجارى.

٢- تعرف التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية.

٣- بـناء قائمـة متطلـبات سوق العمل، التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى.

٤- وضع قائمة بالمفاهيم الاقتصادية فى ضوء متطلبات سوق العمل.

٥- إعداد التصور المقترح لمناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- داليا عادل رمضان الزيادى: " دور الجودة الشاملة فى تنمية الصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الغزل والنسيج" **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة عيم شمس، ٢٠٠٦ .

٢-سعيد مصطفى: " ربط التعليم الفنى باحتياجات السوق على المستويين المحلى والعالمى" **المؤتمر** والمعرض الفنى (التقنى) الأول، تعليم فنى متطور رؤية مستقبلية واقعية (**١٧-١٨ابريل ٢٠٠٥**) القاهرة، وزارة التربية والتعليم.

٣- سوزان محمد المهدى : التعليم الثانوى الفنى " رؤية للمستقل " مجلة التربية والتنمية (تصدر عن المكتب الاستشارى للخدمات التربوية بالقاهرة)، ع٥ ، يناير ١٩٩٤م.

٤- عادل عبد العزيز على السن : " سياسة التجارة الخارجية فى إطار منظمة التجارة العالمية والاقتصاد المصرى" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

٥- عادل محمد أحمد العالم : " أثر المتغيرات الإقتصادية الدولية الحديثة على بنوك القطاع العام التجارية المصرية" رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة قناة السويس، ٢٠٠٣.

٦- عبد العزيز محمد عبد الصمد : " التعليم الفنى ودوره فى تحقيق متطلبات سوق العمل" رسالة دكتوراه"، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٧- عبد الله عباس إبراهيم الشال: " الآثار الإقتصادية لتحرير تجارة الخدمات فى ظل منظمة التجارة العالمية على الإقتصاد المصرى" رسالة دكتوراه"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.

٨- محمــد حســن الحبشــى : تطوير التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات فى **ضوء** احتــياجات سوق العمل، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ٢٠٠٦.

٩- محمــد فــؤاد الفــاتح : " الســمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل" **المؤتمر** والمعرض الفنى(التقنى) الأول : تعليم فنى متطور، رؤية مستقبلية واقعيــة (١٧-١٨ إبريل ٢٠٠٥) القاهرة، وزارة التربية والتعليم.

١٠- مرفــت ميخائــيل رزق ميخائــيل : " مستقبل التعاون الاقتصادى بين مصر والاتحاد الأوربى فى ظل المتغيرات العالمية، دراسة مقارنة مع بعض الدول، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

١١- معهــد التخطيط القومى، استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الفنى (صناعى، زراعى، تجارى) فى ضوء متطلبات الثورة التكنولوجية المعاصرة، القاهرة، ١٩٩٧ .

١٢- هــبة محمــود الطــنطاوى الباز : " التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفى واستراتيجية عمل البنوك فى مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر" رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

13-Alan S.Grier : "Integrating Needs Assessment into Career and Technical Curriculum Development '' , Journal of Industrial Teacher Education , vol., 42, No.l, Spring 2005.

14- Bettina Lankard Brown : " Adding International Perspectives to Vocational Education" ERIC Digest NO.183,1997.

15- Bettina Lankard Brown : "Future Work " Trends and Issues" Alert No. 4, 1999.

16- Burkart Sellin : Scenarios and Strategies for Vocational Training and Life – Long Learning, Greece, European Centre for the Development of Vocational Training , 2001.

17- Christine Overtoom : " Employability Skills : An Update" ERIC Digest , No. 220, 2000.

18- David Atchoarena and Françoise Coillods " Can Technical and Vocational Education be Reformed ? " IIEP Newsletter , vo,XVIII,No.1, 1999.

19- Jay W .Rojewski " Preparing the Workforce of Tomorrow Aconceptual Framework for Career and Technical Education ,Journal of Vocational Education Research vol. 27, Issue 1. 2002.

20- Richard Lynch : " High School Career and Technical Education for the First Decade of the 21 st Century" , Journal of Vocational Education Research , Vol. 25, Issue2 , 2000.

21- Robert Shumer : A New , Old Vision of Learning, Working and Living, Vocational Education in the 21 st Century , Journal of Vocational Education Research , Vol.,26, No.3,2001.

22- The World Bank : Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy : Challenges for Developing Countries , The World Bank , Washing ton DC., 2003.

23- Tom Karmel: " Linkages between Austria lian Vocational Education and Training and the Lab our Market "Paper presented to 2 nd Sino – Australian Vocational_Education and Training Conference , (3-5August), Congaing , 2005.

24- UNESCO and ILo : Technical and Vocational and Education and Training for the Twenty – First Century , Paris,2002.

25-)-UNESCO: Technical and Vocational Education and Training : Vision Ian for the Twenty- First Century, Seoul , April (26- 30), 1999.

26- UNESCO : The Challenge of the Future : Trends_in Adult and Continuing Technical and Vocational Education, Berlin, 1995.

27- UNESCO: The Development of Technical and Vocational Education in Africa , Dakar, Regional office of Education in Africa , 1996.

28- Van Zolingen : "The Role of Key Qualifications in the Transition From vocational Education to Work, Journal of Vocational Education Research , vol.,27, No2,2002

الفصل الثالث

أدبيات البحث

أولاً : التعليم الفنى.

ثانياً : التعليم التجارى.

ثالثاً : متطلبات سوق العمل.

رابعاً: واقع مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى.

الفصل الثالث

أدبيات البحث

مقدمة

يدخل العالم الآن ونحن فى بداية الألفية الثالثة حقبة جديدة من التقدم الإنسانى نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية والتدفق المعرفى، ولقد أصبح االاقتصاد العالمى يعتمد على المعرفة العلمية بعد أن كان يعتمد على استخدام المصادر ورأس المال والعمالة الكثيفة، وبذلك أصبحت قدرة أى دولة تتمثل فى رصيدها المعرفى، وأصبحت المعرفة أكثر أدوات الإنتاج قوة ومصدراً مهماً للثروة والدخل.

ومن ثم يعتبر التعليم دعامة قوية لمساندة النظم العاملة فى القطاعات الاقتصادية والثقافية والصحية والأمنية والاجتماعية، ولايمكن لهذه النظم أن تقوم بدورها – مع التحولات الكبرى فى تشكيل المجتمعات الحديثة إلا بفضل التعليم، الذى يمنحها ماتتطلبه من عقليات مستنيرة ومهارات مدربة، وسلوكيات سوية، بدونها يقف التمويل ويتجمد التطوير.

ويعد المعيار الرئيس فى نوع التعليم الذى نحتاجه ونتوسع فيه هو التعليم الذى يحتاج إليه سوق العمل، المستفيد المباشر من مخرجات هذا التعليم، وتشهد مصر الآن حركة إصلاح اقتصادى واسع المدى وذلك للاستعداد لمواجهة منافسة قوية على المستويين المحلى والعالمى.

أولا: التعليم الفنى :

يعتبر التعليم الفنى ركيزة أساسية لتحقيق أى نهضة اقتصادية حيث يمَكن قطاعات الإنتاج المختلفة من مواجهة التطورات السريعة فى مجال سوق العمل والتقدم التكنولوجى، وهو المسئول عن إمداد سوق العمل بالكوارد الفنية القادرة على التعامل مع أساليب ونوعيات الإنتاج والخدمات، والقادرة على تحسين المنتج

وتخفيض الفاقد فى العمليات وفى الوقت المستخدم، كما أنه يمثل ركيزة أساسية فى التنمـــية الشـــاملة فهو من المصادر الرئيسة لتوفير القيادة الفنية الماهرة والمدربة واللازمـــة لإدارة مشـــروعات الإنتاج والخدمات ويساعد الأفراد فى المجتمع على إعادة بناء مجتمعهم وتطوير تنظيمه.

وبـــناءً على ماتقدم فقد تحددت المفاهيم التى يقوم عليها التعليم الفنى كتعليم تطبيقى متعدد النوعيات فيما يلى: (١٢ : ١١٩ – ١٢٠) .

١- ارتـــباط العلـــوم الـــنظرية بالتطبـــيق العملى والعلمى بالممارسة والمعرفة بتطبيقاتها التكنولوجية، من خلال التربية الشاملة التى تربط العلم بالعمل.

٢- القدرة على التطوير والتوسع حتى يلاحق التقدم العلمى السريع والتكنولوجيا المتطورة، وبتكيف مع احتياجات العصر.

٣- إمـــداد قطاعـــات الإنـــتاج والخدمـــات، والمؤسســـات العامـــة والخاصة، والمشـــروعات المســـتقبلية، بحاجتها الحالية والمستقبلية، من القوى البشرية المتخصصـــة والمدربـــة على مستويات مختلفة من الكفاية والمهارة والثقافة، وتلبية احتياجات سوق العمل المحلية والعربية والأفريقية.

٤- إعداد الخريج إعداداً جيداً، مع ضمان تحقيق المستوى الفنى والثقافى والعلمى والســـلوكى المطلـــوب للانخراط فى المهنة بكفاءة تجعله منتجاً متميزاً، وأن يجمـــع بيـــن مهارة الفكر وتقانة اليد، ويكتسب من برامجه ومناهجه مهارات بمســـتويات محـــددة فـــى هرم العمالة الفنية، وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- أن يكون التخطيط له بالاشتراك مع المختصين فى قطاعات الإنتاج والخدمات والمؤسســـات العامـــة للصـــناعة والزراعة والتجارة ومراكز البحث العلمى وأجهـــزة منح تصاريح مزاولة المهنة، حيث يشارك من يستقبلون مخرجاته ويستفيدون منه فى تخطيطه وتقويمه وتطويره، ليتم بذلك بناء كل جوانبه فى ضوء الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والكفايات المطلوبة لسوق العمل.

٦- الدراســة والبحث المستمر فى وسائل انطلاق هذا التعليم وتطويره وتقويمه، لإعــداد مواطن يعيش عصره، ويعى حركته التكنولوجية السريعة، ويكتسب مهاراتها اللازمة لمعايشة منجزاتها.

ويــرى المشــتغلون بالتربية أن التعليم مطالب بأن يشتق أهدافه من أهداف المجــتمع الــذى يطبق فيه، وبناءً على ذلك فقد تحددت أهداف التعليم الفنى الأساسية فى الآتـــى : (٢٢: ٥)

١- استكمال الإعداد الإنسانى والقومى للطلاب.

٢- إعــداد القــوى العاملــة الفنية المدربة للعمل فى أحد المجالات الصناعية أو الزراعية أو التجارية، على مستوى " فنى " بالنسبة للمدارس الثانوية الفنيــة (نظــام السنوات الثلاث)، و" فنى أول " أو " مدرب " بالنسبة للمدارس الفنية المتقدمة " نظام السنوات الخمس".

٣- تأهــيل الطــلاب ليتمكنوا بعد تخرجهم من استمرارية السعى لرفع مستواهم العلمى والمهنى، والارتقاء بالمستوى المهارى فى مجالات العمل التخصصية.

٤- المســاهمة فى الإنتاج القومى، عن طريق تحويل المدارس الفنية إلى وحدات إنتاجــية تعليمــية تعمل فى نطاق إطار مشروع رأس المال بها، للمساهمة الفعلية فى تنفيذ خطط التنمية.

٥- تعتــبر هذه النوعية من التعليم بمثابة قناة من القنوات المفتوحة لتعليم الكبار، وذلــك بإتاحــة الفرصة للعمالة المصرية لتحسين مستوياتها المهارية والفنية والثقافية على نظام إلحاق العمال بالمدارس.

٦- المســاهمة فــى الإعداد الفنى والمهنى لمعلمى التعليم الأساسى فى المجالات المختلفة(تجارى – زراعى – صناعى) وفقاً لاحتياجات كل مديرية تعليمية.

٧- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة فى نظمها التعليمية والتعاون معها، ومثال ذلك التعاون المصرى الألمانى لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر (برنامج مبارك/ كول).

ثانيا : التعليم التجارى.

يعد التعليم التجارى أحد الفروع الرئيسة للتعليم الفنى، حيث يهدف إلى تزويد الطلاب بالمفاهيم والمهارات التى تؤهلهم لمزاولة الأعمال المالية والتجارية والكتابية، وإعدادهم لسد حاجة سوق العمل فى المجال التجارى بما يتناسب والتقدم التكنولوجى والتغيرات الاقتصادية فى المجتمع، أى أن التعليم التجارى يلعب دوراً أساسياً فى التنمية البشرية والاقتصادية للمجتمع، خاصة فى تلك البلدان التى يغلب على اقتصادها أن يكون اقتصاداً قائماً على الخدمات، مثل مصر، فمن أهم مواردنا : قناة السويس، البترول، السياحة، هذا إلى جانب تكاثر الوكالات التجارية فى ظل سياسية الانفتاح الاقتصادى، كذلك يستأثر التعليم الثانوى التجارى بنسبة كبيرة من أعداد التلاميذ بالتعليم الفنى عامة، ويوضح الجدول التالى أعداد المدارس والطلاب لكل من النوعيات الثلاث للتعليم الثانوى الفنى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. [١٨]

جدول (١)

أعداد المدارس والطلاب لكل من النوعيات الثلاث للتعليم الثانوى الفنى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

النوعية	المدارس	الطلاب
الزراعى	(١٧٩)	(٢٢٤٣٤٩)
الصناعى	(٨٦٩)	(١٠٠٢١٠٣)
التجارى	(٥٥٠)	(٧٤٧٧٩٣)

ولقد شهد التعليم التجارى (٢١: ٢-٣) خلال مراحل تطوره منذ أن أدخله محمد على فى مصر أول مرة حتى الآن، مراحل عديدة من الازدهار والانحسار نتيجة الارتباط الوثيق بين التعليم التجارى والحالة الاقتصادية للبلاد، حيث تعتبر

الـــتجارة عمـــاد الاقتصاد، ولذا بدأت الدولة منذ عام ١٩٧٣ انتهاج سياسية تعليمية جديدة فى مجال التعليم الثانوى التجارى لتطوير وتحديث المدرسة الثانوية التجارية العامـــة، بمـــا يتمشـــى مع المتغيرات الاقتصادية والإدارية الجديدة، وذلك لربط نوعـــيات التعلـــيم الفنى بقطاعات الإنتاج والخدمات وتوفير العمالة الفنية التجارية اللازمـــة للعمـــل فى المجالات الاقتصادية التى كانت نتاجاً طبيعياً لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وسد احتياجات المجتمع من التخصصات النوعية المختلفة ذات الكفايـــات المهنـــية المتـــنوعة وماتحويه من معارف ومهارات مختلفة، فاستحدثت ماســـمى بالتعليم الثانوى التجارى النوعى فى صورة مدارس ثانوية تجارية نوعية نظام الثلاث سنوات أو الخمس سنوات ويمنح الناجحون فى نهايتها دبلوم المدارس الثانوية التجارية فى أحد التخصصات الآتية :-

- الشئون القانونية.
- المعاملات التجارية.
- التأمينات التجارية.
- الشئون الفندقية.
- المشتريات وأعمال المخازن.
- إدارة موانئ وتجارة دولية.

وقد شهدت السنوات التالية لعام ١٩٧٧ الذى يمثل البداية الحقيقية للمدارس الـــثانوية الـــتجارية النوعية المزيد من التوسع فى هذه النوعية من المدارس، لتلبية احتـــياجات خطـــط التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتسعى وزارة التربية والتعليم بين الحين والآخر وحتى الآن إلى التوسع فى هذه النوعية من المدارس عن طـــريق تحويـــل بعـــض المدارس الثانوية التجارية العامة إلى مدارس نوعية ذات طبيعة خاصة أو إنشاء شعب وتخصصات جديدة أو استحداث شعب أخرى، وأصبح التعليم التجارى يتسم بالتنوع على النحو التالى:- [٢٣]

١-مدارس ثانوية تجارية (نظام السنوات الثلاث) :-

(لاتوجد بها شعب أو تخصصات).

٢-مدارس ثانوية فنية للإدارية والخدمات (نظام السنوات الثلاث) :-

- شعبة الشئون القانونية.
- شعبة المشتريات وأعمال المخازن.
- شعبة المعاملات التجارية.
- شعبة التأمينات التجارية.

٣-مدارس فنية متقدمة تجارية (نظام السنوات الخمس) :-

- تخصص تأمينات.
- تخصص إدارة وسكرتارية.
- تخصص مصارف.
- تخصص إدارة موانئ وخدمات بحرية.

٢- مدارس فنية للشئون الفندقية والخدمات السياحية (نظام الثلاث السنوات – نظام الخمس سنوات).

- تخصص مطبخ.
- تخصص مطعم.
- تخصص إشراف داخلى.
- تخصص خدمات سياحية.

وفـــى ضوء ما تقدم تتحدد وظيفة المدرسة الثانوية الفنية التجارية فى ثلاثة أبعاد متكاملة على النحو التالى : (١٩)

اولا : استكمال الإعداد والنمو القومى للطلاب عن طريق :

- إنماء القوى والاتجاهات الدينية والإنسانية والاجتماعية.
- إنماء مهارات الطالب اللغوية (العربية والأجنبية).
- معــرفة وفهــم ظــروف ومشكلات المجتمع بحيث يكون الطالب قادراً على المشاركة فى تطوير المجتمع سواء من موقعه كمواطن أو كمشتغل فى مهنة محددة.
- معــرفة وفهــم أساسيات المعرفة العلمية والإنسانية المعاصرة، بحيث يكون قادراً على الاستفادة منها فى تطوير حياته ومهنته ومجتمعه.
- إنماء الاتجاه الإيجابى نحو العمل فى مختلف صوره.
- إنماء الميل نحو الاستمرار فى التعليم والنمو.
- إنماء القدرات الجسمية للطالب على نحو يمكنه من الحياة فى صورة صحيحة وسليمة.

ثانــيا : إعــداد الطلاب للعمل فى المجال التجارى على مستوى الكادرات الفنية المتوسطة، وذلك وفقا للمواصفات المحددة للمجال التجارى، ويتطلب ذلك:

- الإلمــام بــأهم التعبــيرات والمصــطلحات الفنية باللغة العربية والأجنبية واســتخدامها فى كتابة الرسائل والمستندات التجارية، وإجراء القيود الدفترية المهمة.
- إتقان المراسلات التجارية بكافة أشكالها وأنواعها.
- دراسة أهم وسائل تنشيط عمليات الشراء والتسويق.
- الإلمام بالأعمال المصرفية والمخزنية والقانونية.
- دراسة أعمال الفندقة والخدمات السياحية فى جميع فروعها.

ثالثا : تأهيل الطلاب لمواصلة تعليمهم والنمو المعرفى، ويتطلب ذلك:

- إنماء المفاهيم العلمية الأساسية التى يتطلبها العلم فى مستوياته الأعلى.
- إنماء مهارات التعليم الذاتى.

ومـن خـلال ماسبق تتلخص الأهداف الخاصة للتعليم التجارى فيما يـلى:-(٤: ١٨٨- ١٩٠).

أولا : إعداد الطلاب للحياة العامة ذات الصبغة التجارية، ويشمل ذلك :

أ- تحقيق المطالب الاقتصادية للفرد، وذلك من خلال:

- التربية الاستهلاكية للطالب.
- إعـداد الطالـب لممارسة الأعمال التجارية والإدارية للتنظيمات الاجتماعية المختلفة وخاصة الأسرة.
- تدريب الطالب على إدارة شئونه المالية الشخصية الحاضرة.
- مساعدة الطالب على التكيف مع بيئته الاقتصادية والاجتماعية.
- توعيه الطالب بدور التجارة فى تقدم المجتمع، وتعريفه بحقوق وواجبات كل من المنتج والمستهلك والمدخر والمقترض.

ب- تحقيق المطالب الاقتصادية للمجتمع، وذلك من خلال:

- تنمـية قـدرة الطالـب علـى الإسهام فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
- تنمية فهم واضح للاقتصاد المحلى والقومى والعالمى لدى الطلاب.
- تنمية قدرة الطلاب على الاستفادة بخدمات المجتمع ذات الطابع التجارى.

- تنمـــية فهـــم واضح للأوجه الاقتصادية والتجارية للمواطنة مما يؤكد لدى الطـــلاب مســـئوليتهم مســـتقبلاً من الإسهام بإيجابية فى الشئون الاقتصادية لمجتمعهم.

ثانيا : إعداد الطلاب للحياة العملية ذات الصيغة التجارية، وذلك من خلال:

- اكتســـاب معلومات مهنية تساعد فى اختيار الطالب ما يناسب قدراته وميوله من مجالات وأنواع العمل التجارى، وأيضاً مساعدته على التكيف مع ظروف العمل.
- اكتساب ثقافة عامة تخدم الثقافة المهنية.
- تنمية سمات الشخصية المرغوبة فى مجالات العمل التجارى.
- احترام آداب المهنة التجارية وتذوقها وتقدير وظيفتها الاجتماعية.
- تنمية التفكير العلمى لدى الطلاب وتقديم الفرص التى تنمى لديهم الابتكار.
- تقديـــم الحقـــائق والنظريات والمهارات والميول والاتجاهات اللازمة لإعداد الطلاب لمجالات العمل المحاسبية والإدارة والتوزيعية.
- اكتساب خبرات عملية بواسطة التدريب العملى فى المنشآت التجارية.
- تنمـــية مقـــدرة الطلاب على التعلم المستمر للاطلاع على كل جديد مما يتيح الفرصــــة للدراسة التجارية الأعلى للمتفوقين منهم وللترقية لوظيفة أعلى لمن يلتحقون بالعمل.

وفى ضوء هذه الأهداف يصبح التساؤل هو :

هـــل يلـــبى التعلـــيم الفـــنى الـــتجارى احتـــياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية ومشـــروعاتها المختلفة من العمالة الفنية المدربة والماهرة فى مختلف تخصصاتها ؟

ثالثا : متطلبات سوق العمل:

ولمـــا كـــان سوق العمل التجارى بصفة خاصة يتسم بسرعة التغير، وكذلك بالتنوع الشديد أفقياً، من حيث تعدد التخصصات ورأسياً، من حيث مستويات المهـــارة، حيـــث يشـــهد الكثير من التحول فى مهن قائمة سواء بالتطوير أو بالاضـــمحلال أو بروزمهـــن جديـــدة، وهذا الأمر يحتم علينا التركيز على قضيتين أساسيتين، وهما:

- ما التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية التى يشهدها المجتمع ؟
- مـــا متطلبات سوق العمل من خريجى المدرسة الثانوية التجارية فى ضوء هذه التطورات.
- **التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية :**

يواجه الاقتصاد المصرى الآن الكثير من التحديات الداخلية (المحلية)، كما يواجـــه أيضا تحديات خارجية (عالمية)، مما أدى إلى تطور دور الدولة فى الفكـــر الاقتصـــادى للحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادى، وفيما يلى نوجـــز بعض هذه التحديات المحلية والعالمية، ودور الدولة فى مواجهة تلك التحديات ومحاولات إصلاح الاقتصاد المصرى.

١- التحديات الاقتصادية المحلية:

يمر الاقتصاد المصرى منذ فترة طويلة بأزمات اقتصادية أثرت على مختلف قطاعـــات النشـــاط الاقتصادى، وقد بدت ملامح هذه الأزمات واضحة على الاقتصاد القومى كما يلى: (٨: ١٦٩ – ١٧٠)

- صعوبة تصريف التجار للبضائع وتكدس المخازن بها.
- انخفاض حجم التعاملات التجارية.
- زيادة الإجراءات القانونية المتخذة من جانب البنوك ضد عملائها.

- انخفاض حجم السيولة النقدية.
- تعثر رجال الأعمال وعدم قدرتهم على سداد القروض للبنوك.
- زيـــادة نســـبة القـــروض الرديئة إلى إجمالى القروض المصدرة من الجهاز المصـــرفى، وبالتالى عدم قدرة البنوك على الاستمرار فى القيام بدورها فى منح الائتمان وضخ الأموال فى المشروعات الاقتصادية المختلفة.
- انخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع والشركات.
- تضـــخم الديـــون المســـتحقة علـــى الحكومة، وخصوصاً المستحقه لشركات المقاولات.
- زيادة أعداد المتعطلين عن العمل زيادة كبيرة وواضحة.
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية ارتفاعاً كبيراً.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة كبيرة.
- ســـيادة روح التشـــاؤم بين فروع النشاط الاقتصادى وانخفاض الحافز على الاستثمار.
- وجود حوالى ٢٠ مليار دولار، و١٠٠ مليار جنيه خارج الأوعية الادخارية الرســـمية (فـــى البـــيوت) قـــد يكون بسبب التخوف من الضرائب أو لعقد الصفقات بأسعار السوق.
- سوء الإدارة فى معظم المؤسسات.

وهذه المشاكل الاقتصادية قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد القومى للبلاد.

٢- التحديات الاقتصادية العالمية :

إن العالم من حولنا تغير كما تغيرت البيئات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، وتحول العالم من حدود جغرافية وسياسية إلى عالم بلا حدود، عالم متداخل ولن تستطيع دولة قومية أن تقف وتصمد أمام التيار المنحدر من

المعلومات والتقنية وانتشار الثقافات والحضارات، فقد أصبح العالم قرية كونية بحكـم ثـورة الاتصـالات والتقدم التقنى الفائق، وحرية نقل واستثمار جميع عوامـل الإنـتاج مـن أيدى عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا وأرض، وسـطوة شـركات متعددة الجنسيات تسعى من أجل الهيمنة ليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها أو لقومية محددة، فقد انفتحت كل دول العالم على بعضها البعض، ولذلك يشهد العالم الآن تحولات وتطورات اقتصادية عميقة وجذرية، لإزالـة العديد من الحواجز الفاصلة بين الشعوب، وحواجز القومية، وحواجز الطـبقات، وحواجـز اللغـة، وحواجز اللون، وحواجز الجنس، حتى يصبح الطريق ممهداً لإنشاء سوق عالمية واحدة، سوق متكاملة الصروح ومترامية الأطراف، ومتعددة وممتدة الجوانب، هذا وتتمثل آليات السوق العالمية الجديدة فيما يلى : (١٣: ٢٢- ٢٤) (٩: ٦-٦٩)

- حـركة اندمـاج وتكتل اقتصادى غير مسبوقة، من أجل اكتساب اقتصاديات حجـم ونطاق وتحقيق وفورات واسعة غير مسبوقة تؤهل المشروعات على العمل على نطاق شديد الاتساع فتزداد امتداداً كل يوم.

- تقديـم منـتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم إنتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة للدرجة التى يكاد يكون نصيب الوحدة المنتجة منها من عناصر التكلفة الثابتة صفراً.

- استخدام نظم تسويق فورية الإتاحة على جميع المستويات، خاصة مع انتشار نظـم التجارة الإلكترونية، والشراء والتعامل من بعد، وسياسات تسعير وبيع بالتقسيط تتناسب مع كافة المستهلكين فى العالم.

- اسـتخدام نظـم تمويل قائمة على مؤسسات مصرفية وتمويلية عالمية بالغة الضـخامة، لهـا قـدرة هائلة على صناعة الفرص الاقتصادية، وعلى تحييد الحكومات وجعلها تتنازل كثيراً عن سيادتها، فأى دولة تفرض قيوداً اقتصادية على حركة هذه المؤسسات سوف تقوم الأخيرة بتحويل استثمارتها ومعلوماتها

إلى أماكن أخرى، وبذلك تفقد الدول ذات الأنظمة الجامدة فرص النمو والتقدم وتزداداً تخلفاً وفقراً.

- إنشاء منظمة التجارة العالمية " W.T. O " في عام ١٩٩٦ وفقاً لمبادئ اتفاقية الجات التي تنص على السماح بتحرير التجارة الدولية – وتعتمد فلسفة المنظمة على الميزة النسبية، إذ لكل دولة مقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها وتلك المقومات تسمح لها بإنتاج سلع وخدمات بأسعار وجودة تنافسية على المستوى العالمي، وتعمل المنظمة على إتاحة الحرية والمنافسة للسلع والخدمات لكي تنساب دون عوائق وعلى المستوى العالمي مما يؤدى إلى ارتفاع وزيادة النمو والرخاء الاقتصادى للدولة المصدرة، وبما يؤدى عالمياً إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية.

- استخدام نظم استثمار في البشر فعالة، نظم قائمة على البحث عن كوارد بشرية متعولمة، ذات تأهيل متخصص، وذات قدرات فائقة على الإبداع وعلى الخلق وعلى التطوير، وعلى إحداث التحسين المستمر، وعلى اكتشاف الفرص والاستفادة منها واستثمارها.

- إصدار مواصفات قياسية دولية لنظم إدارة الجودة " معايير الجودة العالمية – الأيزو " I S O " لتوحيد نظام الجودة في كافة دول العالم وصفات تنفيذ مواصفات الجودة المتفق عليها.

ونظراً لهذه التغيرات الاقتصادية التي تدعو إلى حرية التجارة والاتجاه العالمي نحو إرساء قواعد النظام الرأسمالي الحر، بالإضافة إلى سوء أحوال الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، فقد قررت الحكومة المصرية تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى واسع النطاق ينقل الاقتصاد المصرى من النموذج الاشتراكي الذي ساد منذ الستينيات من القرن الماضي وحتى منتصف السبعينيات إلى النموذج الرأسمالي الحر، والتحول إلى نظام السوق والاعتماد على آليات العرض

والطلـــب، وكانـــت مكونـــات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى على النحو التالى: (٨: ١٥٤).

- برنامج التثبيت لضبط جانب الطلب الكلى من خلال السياسات المالية والنقدية الـــتى تهـــدف إلى تخفيض العجز المالى الداخلى والخارجى، وقد تمثلت فى تحريـــر سعر الصرف وتحرير سوق رأس المال مع ترشيد الإنفاق الحكومى وتخفيض الدعم.
- بـــرنامج التكيف الهيكلى لضبط جانب العرض الكلى من خلال مجموعة من الإصلاحات لتشجيع القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام، وقد تمثلت فى تحرير التجارة الخارجية والإصلاح الضريبى وإصلاح القطاع المالى وسوق رأس المـــال والانـــتقال مـــن الملكـــية العامة إلى الملكية الخاصة فى إطار الخصخصة.
- إيجـــاد شـــبكة الضمان الاجتماعى لاحتواء الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الإصـــلاح الاقتصـــادى مـــثل: الـــبطالة، وذلك من خلال إنشاء الصندوق الاجـــتماعى للتنمـــية الذى يهدف إلى تشجيع المشروعات الصغيرة وتمويلها لشباب الخريجين وصغار الحرفيين.

ولن يحقق برنامج الإصلاح الاقتصادى أهدافه إلا إذا كانت كفايات ومهارات العامليـــن علـــى اخـــتلاف مســـتوياتهم الوظيفية مناسبة لاحتياجات الأنشطة الاقتصـــادية الـــتى يستهدفها البرنامج، ومن هذا المنطلق، وفى ضوء اتجاه الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص والتوظف الذاتى وإنشاء المشروعات الصـــغيرة، حدثـــت تغيرات فى متطلبات سوق العمل والكفايات المطلوبة من العمالـــة، فكلمـــا حـــدث تطويـــر للسياســـات الاقتصادية، فإن ذلك ينعكس بالضرورة على احتياجات سوق العمل.

ومن هنا يتطلب الأمر الوقوف على متطلبات سوق العمل الحالية من خريجى التعليم التجارى فى إطار سياسة السوق الحر واحتياجات القطاع الاستثمارى والخصخصة.

❖ **متطلبات سوق العمل من خريجى المدرسة الثانوية التجارية :**

لقد تغيرت موازين العرض والطلب، وأصبحت آليات السوق تحكمها عوامل جديـدة فرضـتها الأوضاع الاقتصادية الجديدة التى تسببت فى زيادة نسبة مشـاركة القطـاع الخاص فى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة حدة المنافسة بين مؤسسات الأعمال والشركات المتماثلة على تميز الخدمـات و نوعـية المنتجات ورخص الأسعار وخدمة العملاء، وما ترتب عليه رصد سـمات جديـدة لاحتياجات سوق العمل من العمالة من أهمـها:- (١٥: ١٩٩- ٢٠١).

- زادت الحاجـة إلى توظيف عمالة ذوى مهارات عالية، تمتلك ملكات تجديدية وإبداعية، لها القدرة على إنتاج منتجات وخدمات جديدة وتسويقها للمستهليكن.
- زادت حاجـة المستثمرين وأصحاب الأعمال إلى توظيف عمالة لديها القدرة على التعامل مع المعلومات، وعلى إدارة المعرفة.
- أصـبح العـامل أيـاً كان موقعه مسئولاً عن ضمان وتحسين الجودة، نتيجة لانتقال الإنتاج من إنتاج كثيف الحجم إلى إنتاج عالى الجودة، وقد استتبع ذلك تطبيق معايير الجدارة المهنية فى انتقاء واختيار الأصلح لشغل مكان العمل.
- مـع ازديـاد تشابك أنظمة العمل أصبح التنسيق بين أنشطة العمل المختلفة داخل المؤسسة وخارجها مطلوباً على جميع المستويات المهنية، مما أدى إلى ترسـيخ أسـلوب العمـل الجماعى وضرورة تأهيل العمال على أساليب حل المشكلات.

- اصـــبحت الاسواق تعرف الحاجة إلى وجود اتصال مباشر أكثر من ذى قبل بالمستهلك تعرف احتياجات المستهلكين والعملاء والاستجابة لها، واستحدثت تـــبعاً لذلـــك معايير جديدة لتأهيل العمال على خدمة العملاء وخدمات مابعد البيع.
- مـــع انفـــتاح الأسواق العالمية برزت أهمية توظيف عمالة متعددة المهارات، لديهـــا القـــدرة على التكيف السريع مع متطلبات التقنيات المطورة والاستفادة منها، كما أصبح الإلمام باللغات الأجنبية ضرورة يتطلع لها أصحاب الأعمال والمستثمرون فى توصيف كثير من الأعمال والوظائف.

وفى ظل هذه السمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل من العمالة المتخصصة مـــن خريجى التعليم الفنى – يتطلب الأمر توافر سبعة أوضاع للقوى العاملة يتعين الوصول إليها وتحقيقها : (١٤: ٣٠)

- عمالـــة فـــى تخصصـــات جديدة أفرزتها ثورة التطور التكنولوجى وأساليب العمل.
- عمالة متعددة المهارات على مستوى عالٍ يمكنها سرعة التجاوب مع متغيرات العصر والمستقبل.
- عمالـــة تمـــتلك مهـــارات العلوم الأساسية مثل اللغة واستخدام الحاسب الآلى المواتية لملاحقة التطور المعرفى.
- عمالة تتعامل بسلوكيات وأصول مهنية فنية وشخصية.
- عمالة تناسب احتياجات الأنشطة الصغيرة وتعمل على رقيها وتطورها.
- أصحاب مشروعات صغيرة، قادرون على إقامتها وإدارتها وتطويرها.
- تراخيص مهنية معتمدة بناءً على مستويات مهارة قومية.

وتجـــدر الإشارة هنا إلى وجود وظائف وتخصصات مستحدثة يتعين إدارجها فـــى مســـار التعليم الثانوى الفنى التجارى، لمالها من أهمية فى تلبية طلبات

الشـــركات والمؤسسات والوزارات والمستثمرين، ومن هذه الوظائف: (٢٥ : ٥٥).

٣- - الوظائف التجارية الإدارية : وتشمل :

ســكرتارية تنفـيذية، مشــرف مبيعات، مساعد تربوى، مساعد خبير جودة، إخصـــائى اقتصاديات التعليم، مشرف مكتبة، مساعد معمل تجارى،إخصائى حفظ وثائق، إخصائى معارض، إخصائى مكتبات.

٤- الوظائف الاقتصادية : وتشمل :

مساعد محاسب، مساعد جمركى، تحصيل، فنى تسويق، فنى مساعد خزينة، مســاعد بورصـــة، إخصائى ماكينات صرف آلى، رجل أعمال يدير مؤسسة صغيرة.

وتشـــير الأدبيات إلى أنه يتعين على المدرسة الثانوية الفنية أن تمكن طلابها مـــن اكتســـاب مجموعة من القدرات والمهارات والسمات الشخصية والخلقية اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

حيث ترى " كريستين" Christine " أن من أهم المهارات التى يجب أن يتحلى بها الخريجون للدخول فى سوق العمل مايلى : [٢٢]

- مهارات الكفاية الأساسية: وهى مهارات القراءة والكتابة والحساب.
- مهارات الاتصال : وهى مهارات التحدث، والاستماع.
- مهارات التكيف : وهى مهارات حل المشكلات ، والتفكير الابتكارى.
- المهـــارات التطورية: وهى مهارات تقدير الذات، والدافعية، وتحديد الهدف، والتخطيط المهنى.
- مهـــارات الفعالـــية الجماعية : وهى المهارات الشخصية، والعمل الجماعى، والتفاوض.

- مهارات التأثير : وهى ومهارات فهم الثقافة التنظيمية والمشاركة فى القيادة.

وكذلــك يوصـــى معهد التخطيط القومى فى إحداى دراساته عن التعليم الفنى وســوق العمــل بضرورة تأهيل وتسليح الخريجين بالمهارات الآتية: (١٦:- ١٦٦- ١٦٧).

- القدرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.
- القدرة على تقبل تغير شكل العمل وأساليب الإدارة والتنظيم.
- القدرة على التعلم الذاتى والرغبة فى التعلم المستمر.
- القدرة على المساهمة فى تطوير التكنولوجيا.
- القدرة على إنتاج المعرفة.
- المرونة فى تغيير المهنة.
- قوة إرادة وعزيمة لمواجهة أى تغيرات أو تطورات تكنولوجية.

كما حددت منظمة العمل الدولية، واليونسكو المهارات اللازمة لخريجى التعليم الفنى للنجاح فى سوق العمل على النحو التالى : [١٨]

- الكفايات الأساسية : القراءة والكتابة والحساب.
- القدرة على توظيف المعلومات والتكنولوجيا.
- القدرة على التفاهم مع الآخرين.
- القدرة على الحكم على الأشياء.
- القدرة على التعبير عن الذات.
- التفكير الناقد.
- القدرة على اتخاذ القرار.

- القـــدرة علـــى الـــتعامل مع التطورات المتسارعة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- القدرة على التعلم مدى الحياة.

هـــذا ويحدد " محمد فؤاد الفاتح " مهارات التمكن من الوظيفة فيمايلـــى : (١٥-٢٠٠).

أولا : المهارات الأساسية:

- القراءة والكتابة والحساب والتخاطب والاستماع.

ثانيا :المهارات التوظيفية :

- قابلية تعلم كيفية التعلم.
- الاستعداد للعمل مع الآخرين والقدرة على المفاوضة.
- مهارة حل المشكلات.
- القدرة على اتخاذ القرار المناسب.
- التفكير الإبداعى / الابتكارى.
- القدرة على تنظيم الوقت والموارد.
- القدرة على تحمل المسئولية والأمانة.
- المهارة فى توظيف المعلومات والتكنولوجيا والموارد.
- القدرة على فهم النظم والتعامل معها.
- الاستعداد للمساهمة فى تحسين فعالية النظام.
- مهارات خدمة العملاء.

ثالثا : المهارات الفنية :

- المهـــارات الفنية الخاصة بالمهنية (تختلف من مهنة لأخرى وبحسب طبيعة المهنة).
- اللغات الأجنبية (إتقان – إجادة – إلمام ... حسب المهنة).

وفـــى ضــــوء العــــرض السابق للواقع الفعلى لسوق العمل والمستجدات التى بـــرزت على الساحة والتى لها دورها فى تحديد مواصفات الخريجين، يلزم الإجابة هنا عن التساؤل التالى:

وهــل يلـــبى التعلـــيم الـــتجارى احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية المدربة؟ هل يمكن أن يمد المجتمع بالفرد القادر على الإنتاج بما لديه من مهارات والقادر على اكتساب الجديد بالسرعة المطلوبة وفى الوقت المطلوب؟

وللإجابـــة عـــن هـــذا التساؤل يجب أن نتفق على أن مايتم فى التعليم الفنى الـــتجارى مـــن توسعات كمية ونوعية بعيد كل البعد عن المجهود التربوى الجاد الواعـــى الواثـــق الخطوات، وأن الممارسات الموجودة الآن فى مدارس التعليم الـــتجارى تبعد المدرسة أكثر وأكثر من حاجات المجتمع وحاجات سوق العمل، حيـــث تشـــير الدلائـــل أن نسـبة كبيرة من خريجى التعليم التجارى، لا تؤهلهم مهاراتهم العملية أو العلمية للحصول على فرصة عمل مناسبة، ومن هذه الدلائل: (١ : ١٧٥).

- زيادة تراكمية لنسب البطالة الظاهرة والمقنعة بين الخريجين.
- زيادة معدلات الإنفاق القومى على تنفيذ سياسات التدريب للخريجين.
- انخفـــاض معـــدلات تصدير العمالة المصرية إلى الخارج نتيجة الخروج من دائـــرة المنافسة فى سوق العمالة الخارجية، وبصفة خاصة فى منطقة الخليج العربى.
- زيادة معدلات جذب العمالة المستوردة إلى داخل السوق المحلية.

- انخفاض معدلات الاجور عن القيمه الفعليه لفرص العمل المتاحة.
- انخفــاض مســتوى الإنتاجية من ناحية الجودة، نتيجة لانخفاض المستويات المهارية للخريجين.

ونخلــص ممــا تقــدم إلى عدم فاعلية التأهيل الذى تقوم به المدرسة الفنية الــتجارية، وأن المدرســة الفنية التجارية لا تستجيب لمتطلبات عصر التقدم العلمــي والتكــنولوجي ولاتفــي باحتــياجات ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

وتشير الدراسات التى بحثت فى واقع ومشكلات التعليم الثانوى التجارى أن السبب الرئيس فى فشل المدرسة الثانوية التجارية فى تحقيق أهدافها يرجع إلى مــناهجها الــتى لا تتمشــى مع متطلبات سوق العمل لا تخدم احتياجاته الفعلية المتجددة، ومنها: **دراسة المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى** [١١] التى أكدت أن مــناهج التعليم الفنى التجارى لا ترتبط بسوق العمل، ولاتوائم عصر العولمة أوصــت بضرورة مراجعة مناهج التعليم التجارى، وتحديد أهدافها، وتحديثها، وتطويــرها، وربطها بالبيئة، وحاجات المجتمع المحلى، والتطورات المتوقعة فــى سوق العمل، وضرورة مشاركة المعلمين والمتخصصين ورجال الأعمال فى وضعها.

" **ودراســة معهد التخطيط القومى**" [١٦] التى أشارت إلى أن خريجى التعليم الفنى الــتجارى مهــددون بالبطالة بسبب رداءة المناهج وعدم تطويرها وربطها بسوق العمل، وأوصت بضرورة تطبيق مناهج متكاملة وتطبيقية فى المدارس الثانوية الــتجارية تفى بمتطلبات المجتمع وحاجات سوق العمل القائمة والمرتقبة، وتأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية.

" **ودراســة فاطمــة محمــد** " [٧] الــتى أكدت انعدام التكامل بين التعليم الثانوى التجارى وسوق العمل، وعدم مناسبة الخريجين للالتحاق بسوق العمل وأوصت

بضـــرورة ربط مقررات التعليم الثانوى التجارى بسوق العمل، وضرورة تطوير مناهج التعليم الثانوى التجارى بما يتناسب مع مواصفات المهن.

ونخلص مما سبق أنه لايوجد ارتباط بين مناهج المدرسة الثانوية التجارية وســوق العمــل، وهــذا مؤشر خطير يستوجب على واضعى مناهج التعليم الفنى الــتجارى مراجعة احتياجات سوق العمل من العمالة الفنية التجارية ومحاولة تعديل وتطويــر المناهج لتتناسب مع تلك الاحتياجات، وبدون ذلك سوف تفشل المدرسة فى تحقيق أهدافها.

رابعا : واقع مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى:

وبالــنظر إلـــى خطة الدراسة التى تنفذها المدارس الثانوية التجارية نظام السنوات الثلاث لتحقيق أهدافها – نجد أنها تضم ثلاث مجموعات : (٢٤)

- **مواد ثقافية عامة :**

تهــتم بالــثقافة العامـــة للطلاب مثل (اللغة العربية، اللغات الأجنبية الأولى والثانية، علم النفس التجارى، جغرافية الموارد، الرياضيات العامة)

- **مواد تجاريـــــة :**

تهتم بالثقافة المهنية للطلاب التى تساعدهم على العمل بالمجالات التجارية بعد تخــرجهم مــثل (إمســاك الدفاتــر، المحاسبة المالية، المحاسبة الضريبية، المحاســبة الحكومــية، مبادئ التجارة، التسويق، فن البيع والترويج، رياضة مالية، إحصاء، اقتصاد، إدارة المشروعات، السكرتارية، أعمال المحفوظات، قوانين عمل وتأمينات اجتماعية).

- **تدريبات مهنية :**

تعمــل على تنمية المهارات المكتبية الخاصة مثل (الآلة الكاتبة عربى، الآلة الكاتبة إفرنجى، صيانة آلات، حاسب آلى).

ووفقــا لحــدود الدراسة فإنها تقتصر على ما يخص المدارس الثانوية الفنــية الــتجارية نظــام الــثلاث سنوات، حيث يتوزع إجمالى ساعات الخطة الأسبوعية للصفوف الثلاثة على مكونات مقررات الخطة (مقررات مواد الثقافة العامة،مقــررات المــواد التجارية – التدريبات المهنية) وفقاً لما يوضحه الجدول التالـــى [٢٤]

جدول (٢)

توزيع إجمالى ساعات الخطة الأسبوعية للدراسة بالمدارس الثانوية الفنية التجارية (نظام السنوات الثلاث) على مقررات الخطة

مقررات الخطة	الصف						الإجمالى	المعدل
	الأول		الثانى		الثلث			
١-مقررات المواد الثقافية	٢٣	% ٣٧,٧	٢١	% ٣٤,٤	١٧	% ٢٧,٩	٦١	%٤٨,٤
٢-مقررات المواد التجارية	١١	%٢٥,٥	١٣	% ٣٠,٢	١٩	% ٤٤,٣	٤٣	%٣٤,١
٣-التدريبات المهنية	٦	%٢٧,٢	٨	% ٣٦,٤	٨	% ٣٦,٤	٢٢	%١٧,٥
الإجمالى	٤٠	%٣١,٧	٤٢	% ٣٣,٣	٤٤	%٣٥	١٢٦	%١٠٠

❖ ويلاحظ من خلال الجدول السابق مايلى :

- يــبلغ العدد الإجمالى لساعات الخطة (١٢٦) ساعة للصفوف الثلاثة، يخص الصــف الثالــث منها حوالى (٣٥%) من عدد الساعات، يليه الصف الثانى بواقع (٣٣,٣ %) من عدد الساعات، ثم الصف الأول بواقع (٣١,٧%) من عدد الساعات.
- النسبة الأكبر من عدد ساعات الخطة لصالح المواد الثقافية (٤٨,٤%) يليها المواد التجارية (٣٤,١ %) ثم التدريبات المهنية (١٧,٥%).
- النســبة الأكبر من عدد ساعات الخطة لمقررات المواد الثقافية لصالح الصف الأول (٣٧,٧%) يلــيه الصــف الثانى (٣٤,٤%) ثــم الصف الثالث ٢٧,٨%).

- النسبة الأكبر من عدد ساعات الخطة لمقررات المواد التجارية لصالح الصف الثالث (٤٤,٣%) يليه الصف الثانى (٣٠,٢ %) ثـــم الصــــــــف الأول (٢٥,٥%).

- النسبة الأكبر من عدد ساعات الخطة للتدريبات المهنية لصالح الصف الثالث (٣٦,٤ %)، ويتســاوى معه الصف الثانى (٣٦,٤%)، ثــــم الصف الأول (٢٧,٢%).

وتعتــبر مواد الاقتصاد من المواد التجارية التخصصة والتى يدرسها طلاب المدرســة الثانوية التجارية بواقع "٤" ساعات من عدد ساعات الخطة الأسبوعية؛ إذ تســهم مع غيرها فى تحقيق أهداف المدرسة الثانوية التجارية، وذلك من خلال إكساب الطلاب قدراً من الثقافة الاقتصادية، والتى تعد من المكونات الأساسية للثقافة العامــة الــتى لايمكن الاستغناء عنها فى جميع مناشط الحياة، فالمعرفة الاقتصادية للطلاب تصقل من كفاياتهم المهنية.

علم الاقتصاد:

يعــد علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية المهمة، وهو علم لأنه يقوم باســتخدام الطــريقة العلمــية فــى تحلــيل السلوك الاقتصادى للأفراد والوحدات الاقتصادية، وهو اجتماعى لأنه ينصب على دراسة سلوك الفرد سواء كان مستهلكاً أو منتجاً– فى إطار علاقاته بباقى أفراد المجتمع.(٣ : ٣).

ونخلص من ذلك أن الاقتصاد علم اجتماعى يبحث الاستخدامات المتعددة للمــوارد لإنــتاج الســلع وتوزيعهــا للاستهلاك بين أفراد المجتمع بين الحاضر والمستقبل.

وترجع أهمية علم الاقتصاد إلى حتمية مواجهة الإنسان فى أى زمان وفى أى مكــان – لما يسمى المشكلة الاقتصادية – ويرجع ظهور هذه المشكلة إلـــى حقيقتيـــــن: (٥: ٢٠-٢١).

١- تعدد الحاجات الإنسانية :

ويقصـــد بالـــتعدد كـــثرة هذه الحاجات وتنوعها واختلافها باختلاف الزمان والمكـــان، وكذلك تجددها وتزايدها مع مرور الزمن ومع تطور المدنية ومع تغير العادات الاجتماعية.

٢- الندرة النسبية للموارد :

الموارد دائما نادرة لأنها تقارن بالحاجة إليها .. وهى ندرة نسبية؛ فالحاجات الإنســـانية دائما تزيد وتتطور مع استمرار طموحات الإنسان وتطوره، ولذلك تبدو الموارد دائماً فى سعى خلف الحاجات فى محاولة لتحقيقها.

وبسبب حقيقتى الندرة والتعدد يصبح من المنطقى أن يعمد الفرد إلى التفكير فى المفاضـــلة بيـــن الحاجات، من حيث أهميتها وإلحاحها لكى يقرر بعد ذلك ترتيب أولوياتهـــا، ثم يبحث كيفية استغلال موارده، حيث يقرر تفضيل طريقة معينة تعنى استخدام كم ونوع معين من الموارد.

وممـــا ســـبق يتضح أن علم الاقتصاد هو " ذلك العلم الذى يهتم بتفسير ووضع معايير للسلوك الإنسانى عند إقدامه على استخدام الموارد المتاحة والمحدودة لإشـــباع احتياجاته اللانهائية وغير المحدودة، بحيث توضع تلك الموارد فى أفضل اســـتخداماتها الممكنة ليتم الإنتاج طبقا لسلم التفضيل الجماعى، مع العمل المستمر على زيادة هذه الموارد كما وتحسينها نوعاً حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد القومى لضمان ارتفاعات حقيقية فى مستويات المعيشة" (٢ : ٤٢).

❖ أهمية علم الاقتصاد :

علم الاقتصاد له أهمية كبيرة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، حيث يتناول موضـــوعات تغطـــى جزءاً كبيراً من حياة الفرد ونشاطه، وكذلك جزءاً كبيراً من نشاط الدولة.

ويـــرى " عـــبد الهادى عبد الله " أن أهمية علم الاقتصاد تتضح من خلال النقاط التالية: (٦: ١٥-١٦).

- قـــد يتساءل البعض لماذا ندفع الضريبة للحكومة؟ وأين تذهب هذه الضرائب؟ ولمـــاذا لاتقـــوم الدولـــة بإيجاد فرص عمل لجميع الشباب ممن هم فى سن العمل،ولماذا لاتزيد المرتبات بنسب عالية تسمح بتغطية الاحتياجات من السلع والخدمـــات، من هنا تتضح أهمية علم الاقتصاد فى تقديم المعرفة الاقتصادية للأفراد، وذلك لمساعدتهم فى الإجابة عن هذه الأسئلة.

- قـــد تدور بعض المناقشات بين بعض الأفراد عن مشاكل الحياة الاقتصادية مـــثل ارتفاع مستوى المعيشة فى دولة ما وانخفاضه فى دولة أخرى، أو عن أسباب حالة الكساد أو حالة التضخم وطرق معالجته، ومن هنا يلعب الاقتصاد دوراً مهمـــاً فـــى تقديـــم المعرفة الاقتصادية للأفراد حتى يمكن مجادلة من ينصت لحديثهم حين تتاح الفرصة لذلك

- تنشـــر الصـــحف والمجلات الأحداث الاقتصادية الجارية مثل ارتفاع أسعار بعـــض السلع أو تغيير فى أسعار النقد أو تخفيض الضرائب أو تنشيط سوق الأوراق المالـــية أو فرص للعمل وزيادة الإنتاج، إلى غير ذلك من الأحداث الاقتصادية التى تهم أفراد المجتمع من مستهلكين أو مدخرين أو منتجين. من هـــنا أصـــبح علم الاقتصاد مهماً لكل فرد بما يقدمه له من معلومات يستطيع على أساسها أن يتخذ القرار السليم سواء من حيث الاستهلاك أو الاستثمار أو الإدخار أو الإنتاج.

- كما يرى كل من (ممدوح عبد الهادى، برهامىعبد الحميد" أن أهمية دراسة علم الاقتصاد ترجع إلى أنها : (١٧: ٣٦٢- ٣٦٣).

- تزيد من خبرة الإنسان على إشباع رغباته فى حدود إمكاناته وحدود إمكانات المجتمع الذى يعيش فيه.

- تزيد من الإمكانية الثقافية للفرد، لأنها تساعد الفرد على الإحاطة بكثير من المظاهـر التى تحيط به، والتى هى فى معظمها مظاهر اقتصادية ومشاكل اقتصادية فى صورة مشكلات سياسية ومشكلات اجتماعية.
- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكثير من الأمور التى تتعلق بحياتنا وتصرفاتنا اليومية، مـثل الشـراء والبـيع، والاستهلاك، والمفاضلة بين أنواع السلع المختلفة، والتضحية بشئ فى مقابل الحصول على شئ آخر.
- تسـاعد الفـرد علـى القيام بدوره كعضو فعال فى المجتمع، وكمنتج للسلع والخدمـات، وكمسـتهلك رشـيد، وكمستثمر واعٍ فى ظل المتغيرات المحلية والدولية.

وكذلك يحدد" المجلس القومى الأمريكى لتعليم الاقتصاد، أهمية علم الاقتصاد ودراسته فى النقاط التالية: (١٠: ٩- ١١).

- يسـاعد الأفـراد علـى التحليل الموضوعى والمنطقى والتوصل إلى أحكام وقـرارات منطقـية فـى المسـائل الاقتصـادية الشخصية وقضايا السياسة الاقتصادية الأوسع فى عالم معقد ومتغير.
- يسـاعد الأفراد على أن يصبحوا أعضاءً منتجين فى القوة العاملة، ومواطنين راشـدين يتسمون بالمسئولية، ومستهلكين على دراية، ومدخرين ومستثمرين يتسـمون بالحصـافة، ومشـاركين بفعالية فى الاقتصاد العالمى، وصانعى قرارات أكفاء.
- يساعد الأفراد على أن يصبحوا قراءً أذكياء للصحف والمجلات، ومشاهدين واعيـن للتليفزيون، ومستمعين منتبهين للإذاعة، ومراقبين بعين النقد للعملية السياسية، ومقيمين للأداء الاقتصادى والسياسات الاقتصادية.

كما تضيف جمعية تعليم التجارة والاقتصاد أن علم الاقتصاد [٢١]يرجع أهميته إلـى أنـه علـم من العلوم المهمة التى يقاس عن طريقه مدى تقدم أو تخلف

الـــدول، حيـــث يعـــد النمو والتقدم الاقتصادى لأى دولة معياراً لاستقرارها وتقدمها بين الدول.

ممـــا سبق تتضح أهمية علم الاقتصاد لجميع أفراد المجتمع، حيث إن دراسة الاقتصـــاد ليست مقصورة على المتخصصين، بل هناك حاجة ملحة لدى كل فـــرد مـــن أفـــراد المجتمع أن يلم بقدر من الثقافة الاقتصادية، ومن هنا كان ضـــرورياً إدخـــال المعـــرفة الاقتصادية فى مناهج الاقتصاد بمراحل التعليم المختلفة وخاصة المرحلة الثانوية التجارية.

❖ **أهداف مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية :**

تعتـــبر مـــناهج الاقتصاد من المناهج التى يدرسها طلاب المدرسة الثانوية التجارية للحصول على المعرفة الاقتصادية، حيث إنها تسهم مع غيرها من المناهج فى تحقيق أهداف التعليم التجارى، إذ تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية : [٢٠]

١- إكســـاب الطـــلاب المعلومـــات الصحيحة من النشاط الاقتصادى، وأنواعه " (تجارى – زراعى– صناعى –خدمات – مائى).

٢- توضيح قواعد وأسس قيام النشاط الاقتصادى الناجح وعوامل استمراره.

٣- إكســـاب الطلاب القدر المناسب من نظريات وقواعد النشاط الاقتصادى الكلى فيما يختص بالدخل القومى وعوامل زيادته.

٤- إكساب الطلاب القدر المناسب من نظريات وقواعد النشاط الاقتصادى الجزئى فـــيما يخـــتص بالنقود والبنوك ونظريات العرض والطلب والتجارة الخارجية وعوامل الإنتاج.

٥- إكساب الطلاب القدر المناسب من الحقائق والمعلومات عن التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى.

٦- تأصيل الحقائق العلمية حول نشاط البنوك المتخصصة ودورها فى دعم وتحقيق التنمـــية الاقتصـــادية والاجتماعية، ودور البنك المركزى فى دعم هذه البنوك ومساندتها وصولاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- تأكيد المفاهيم الصحيحة للمصطلحات الاقتصادية.

٨- تنمية القدرة على الربط بين القواعد والنظريات الاقتصادية وبين التطبيقات المستخدمة فى الحياة العملية.

٩- تنمية القدرة على استخدام المعرفة فى كشف أسباب الظواهر الاقتصادية وآثارها المختلفة.

نلاحظ من خلال عرض أهداف مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية أنها تهدف إلى تكوين المواطن الفعال الإيجابى تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً من النواحى الوجدانية والقومية والتعليمية والاجتماعية والسلوكية، وذلك من خلال التركيز على ضرورة إكساب الطلاب معلومات وحقائق حول النشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى والتجارة الخارجية، ولابد لكى يكتسب الطلاب هذه المعلومات والحقائق أن يلموا بالتطورات والتغيرات الاقتصادية الجديدة التى يشهدها المجتمع المصرى، من حيث الاتجاه نحو نظام السوق والخصخصة واتباع سياسة التحرر الاقتصادى، بما يتطلب على واضعى مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية مراعاة هذه التطورات، حيث يجب أن تستجيب تلك المناهج للتطورات التى تحدث فى المجتمع، الأمر الذى يتطلب المراجعة والتطوير المستمر فى تناول المفاهيم الاقتصادية التى يدرسها الطلاب وكذلك إضافة المفاهيم الاقتصادية الجديدة بمحتوى مناهج الاقتصاد، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

المراجع

١- أحمد حلمى محمد: دور مؤسسات التدريب فى منظومة تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى، المؤتمر والمعرض الفنى(التقنى) الأول، بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٧-١٨ إبريل ٢٠٠٥.

٢- أشرف بهجات عبد القوى: فاعلية وحدة مقترحة فى الاقتصاد فى إكساب طلاب المدرسة الثانوية التجارية بعض المفهومات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٨.

٣- باهر محمد عتلم: مبادئ الاقتصاد، مكتبة آداب، جامعة صنعاء، د.ت.

٤- عادل على صادق وآخرون: طرق تدريس المواد التجارية، الجزء الأول، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.

٥- عبد الفتاح محمد قنديل، سلوى على سليمان: مبادئ الاقتصاد، مركز جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، ٢٠٠٠.

٦- عبد الهادى عبد الله أحمد على : تقويم مناهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية فى ضوء المفاهيم الاقتصادية اللازمة للطلاب، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٦.

٧- فاطمة محمد السيد: التعليم الثانوى التجارى فى مصر- تصور مقترح لتطويره فى ضوء التجربة اليابانية وآراء المختصين، المؤتمر العلمى الثالث- التربية والثقافة فى عالم متغير، ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١.

٨- فتحى أبوالفضل وآخرون : دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

٩- فلاح سعيد جبر: انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠١.

١٠- المجلـس القومــى لتعلـيم الاقتصــاد : إطار لتدريس المفاهيم الاقتصادية الأساسية، ٢٠٠٦.

١١- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى: تطوير التعليم الفنى التجارى لتحقيق مطالب التنمية، المجالس القومية المتخصصة، د٢٥، ١٩٩٧.

١٢- المجلـس القومــى للتعليم والبحث العلمى : متابعة وتقويم نظم التعليم الفنى، المجالس القومية المتخصصة، د٢٧، ١٩٩٩.

١٣- محســن أحمد الخضيرى : العولمة – مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠.

١٤- محمــد حســن الحبشى : تطوير التعليم الفنى نظام الثلاث سنوات فى ضوء احتــياجات سوق العمل، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥- محمــد فــؤاد الفــاتح : الســمات الجديدة لاحتياجات سوق العمل، المؤتمر والمعــرض الفنى(التقنى) الأول، بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٧-١٨ إبريل٢٠٠٥.

١٦- معهــد التخطــيط القومى: التعليم الفنى وتحريات القرن الحادى والعشرين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣١، يناير ٢٠٠٠.

١٧- ممدوح عبد الهادى وبرهامى عبد الحميد: فاعلية برنامج فى الاقتصاد لمعلمى الاقتصــاد بالمــرحلة الثانوية العامة فى ضوء احتياجاتهم، المؤتمر العلمى الخــامس لكلــية التربــية، جامعــة طــنطا، " المدرسة فى القرن الحادى والعشرين- رؤية مستقبلية، ٢-٣مايو ٢٠٠٠.

١٨- وزارة التربــية والتعليم : الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى، إحصاء التعليم قبل الجامعى، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦.

١٩- وزارة التربية والتعليم : اهداف التعليم التجارى، ٢٠٠٦.

٢٠- وزارة التربـية والتعلـيم : الأهداف العامة لمادة الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية، ٢٠٠٦.

٢١- وزارة التربية والتعليم : تقرير عن تطور التعليم التجارى، د.ث.

٢٢ وزارة التربية والتعليم : دليل التعليم الفنى، ٢٠٠٧.

٢٣- وزارة التربية والتعليم : دليل الشعب والمجالات والتخصصات بالتعليم الفنى، ٢٠٠٥.

٢٤- وزارة التربية والتعليم : مجموعة خطط الدراسة بالتعليم التجارى، ٢٠٠٥.

٢٥- هـانى عبد المجيد الشرقاوى: التعليم الفنى بين الحاضر والمستقبل، المؤتمر والمعرض الفنى (التقنى) الأول، وزارة التربية والتعليم، ١٧-١٨ابريل ٢٠٠٥.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

26- Christine Overtoon : "Employability Skills : update " Eric Digest, No 220, 2000.

27-UNESCO and Ilo : Technical and vocational Education and Training for the Twenty- First century ,paris, 2000.

28-The Economics & Business Education Association: Business Studies, 2004, http:// www.ebea.org.uk/ebea/

الفصل الرابع

إجراءات البحث، ونتائجه

إجراءات البحث، ونتائجه

يتناول هذا الفصل مايلى:

أولا: إعداد استبانة متطلبات سوق العمل، من خلال:

١. إعداد قائمة مبدئية بمتطلبات سوق العمل التجاري فى مجال الاقتصاد.

٢. إعـــداد قائمة المتطلبات النهائية الواجب توافرها فى مناهج الاقتصاد للتعليم الثانوى التجاري.

٣. صدق وثبات الاستبانة.

ثانيا: تطبيق الاستبانة على عينة البحث، واشتقاق قائمة المفاهيم الاقتصادية، من خلال:

١. توصيف المجموعة عينة البحث.

٢. تطبيق الاستبانة على عينة البحث.

٣. إعـــداد قائمـــة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من القائمة النهائية لمتطلبات سوق العمل.

ثالثا: تحليل محتوى كتب الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية، من خلال:

١. تحديد الهدف من عملية تحليل المحتوى.

٢. تحديد وحدة التحليل.

٣. اختيار العينة المراد تحليلها.

٤. تحديد قواعد التحليل .

٥. ثبات تحليل المحتوى.

٦. نتائج تحليل المحتوى.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: إعداد استبانة متطلبات سوق العمل:

تـــم إعداد استبانة متطلبات سوق العمل التجاري فى مجال الاقتصاد، وفق المراحل التالية:

1. **إعداد قائمة مبدئية بمتطلبات سوق العمل التجاري فى مجال الاقتصاد اللازمة لطالب التعليم التجاري، فى ضوء ما يلى:**

أ. نـــتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بمجال الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل التجاري.

ب. فحص بعض الكتب المتخصصة فى علم الاقتصاد.

ج. طبيعة علم الاقتصاد، وما يتفق مع طالب التعليم الثانوى التجاري.

د. تصـــنيف متطلـــبات العمل التجاري فى مجال الاقتصاد إلى تسعة محاور رئيسة يرتبط بها مجموعة من المفاهيم الفرعية المباشرة لكل محور.

2. **إعـــداد قائمـــة المتطلبات النهائية الواجب توافرها فى مناهج الاقتصاد للتعليم الثانوى التجاري، فى ضوء ما يلى:**

تـــم صـــياغة ما تم التوصل إليه من متطلبات سوق العمل الواجب توافرها فى مـــناهج الاقتصـــاد فـــى التعليم الثانوي التجاري فى صورة استبانة[1]، وقد تضمنت الاستبانة :

أ- بيانات تعريفية عن المستجيب.

ب- وظيفته وتخصصه الدقيق.

ج- جهة العمل.

د- سنوات الخبرة.

---

[1] ملحق (١)

وقد روعي عند إعداد الاستبانة مايلي:

- تصـــميم الاستبانة في صورة أسئلة مقيدة، وعلى المستجيب أن يضع الـــتقدير المناســـب وفقاً لدرجة الأهمية، ومدى مناسبتها لطالب التعليم الثانوي التجاري.
- تقسيم كل متطلب إلى مجموعة من العناصر الفرعية المرتبطة به.
- اســـتخدام مقـــياس ثلاثي متدرج لدرجة الأهمية: مهم جدًا/ مهم/ قليل الأهمية، وثنائي لمدى ملاءمته لكل عبارة: مناسب/ غير مناسب.
- إضافة جزء خاص بالملاحظات أو الإضافات التى يراها المستجيب.

٣. صدق وثبات الاستبانة:

ولكـــي تكون هذه الاستبانة صالحة للتطبيق تم التأكد من صدقها وثباتها كما يلي:

أ- الصدق*:

إن مـــن أهـــم صـــفات الاستبانة الجيدة هو الصدق، وقد تم التأكد من صدق الاســـتبانة بعرضـــها علـــى مجموعـــة مـــن المحكمين المتخصصين فى مجال الاقتصاد بالجامعات ووزارة التربية والتعليم؛ بهدف مراجعة الاستبانة من حيث:

- دقة صياغة المتطلبات.
- صحة تبويب المتطلبات الفرعية.
- مـــدى تمثـــيل وشمول الاستبانة لمتطلبات سوق العمل التجاري فى مجال الاقتصاد.

وقد تم تعديل المفردات فى ضوء آراء ومقترحات المحكمين، وأُدخِلت بعض الـــتعديلات علـــى توزيع المفردات على محاور الاستبانة التسعة، كما أقر السادة المحكمون أن الاستبانة تحقق الهدف التى أُعدت من أجله، وبالتالى تم التحقق من صدق الاستبانة، وأنها تقيس ما وضعت لقياسه.

---

* ملحق (٢) بأسماء المحكمين

ب-**الثبات:**

قـد تـم التأكد من ثبات الاستبانة عن طريق تحليل التباين بين استجابات أفـراد العينة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، وكان معامل ألفا وهو يمثل معامل الثبات كما يلى:

معامل ألفا كرونباخ = ٠,٨٥

وهـو معامل ثبات مرتفع بين مفردات الاستبانة ، و كان معامل الارتباط بين مفـردات الاستبانة وباقى المحاور مرتفعًا، وأيضًا بين كل محور على حدة ، وقد تـراوح بين (٠,٧٦ – ٠,٥٥) وهو معامل ارتباط موجب مرتفع، كما يتضح من الجدولين (١)، (٢) التاليين:

جدول (١)

معاملات الارتباط بين محاور الاستبانة

محاور الاستبانة الرئيسة	معامل ارتباط كل محور مع المحاور الأخرى
علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	٠,٦٣٧
الإنتاج	٠,٥٤٩
السوق	٠,٦٤٩
النقود	٠,٥٨١
البنوك	٠,٧١٤
الدخل القومى	٠,٧٦٠
المالية العامة	٠,٧٠٥
التحرر الاقتصادى	٠,٧٤٩
التجارة الدولية	٠,٧٠١

جدول (٢)

مصفوفة الارتباط بين مفردات الاستبانة

التجارة الدولية	التحرر الاقتصادى	المالية العامة	الدخل القومى	البنوك	النقود	السوق	الإنتاج	علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	
٠,٤١٤	٠,٤٨٤	٠,٥٤٧	٠,٦٠٩	٠,٤٢٦	٠,٥٣٠	٠,٥	٠,٥٣	١	**علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية**
٠,٣٢١	٠,٤٤٠	٠,٤١٤	٠,٤٢٣	٠,٥٢٨	٠,٥٧٢	٠,٤٥٤	١	٠,٥٢٨	**الإنتاج**
٠,٥٣٨	٠,٥١٠	٠,٤٨٠	٠,٦٠٤	٠,٤٩٤	٠,٥١٦	١	٠,٤٥٤	٠,٥٣٢	**السوق**
٠,٣٧٨	٠,٤٤٠	٠,٤٤٠	٠,٥٧٤	٠,٤٥٢	١	٠,٥١٦	٠,٥٧٢	٠,٥٣٠	**النقود**
٠,٥٠٩	٠,٦٧٩	٠,٦١٨	٠,٤٨٤	١	٠,٤٥٢	٠,٤٩٤	٠,٥٢٨	٠,٤٢٦	**البنوك**
٠,٦٤٩	٠,٦٣٢	٠,٥٨٠	١	٠,٤٨٤	٠,٥٧٤	٠,٦٠٤	٠,٤٢٣	٠,٦٠٩	**الدخل القومى**
٠,٥٦٨	٠,٦٠٢	١	٠,٥٨٠	٠,٦١٨	٠,٤٤٠	٠,٤٨٠	٠,٤١٤	٠,٥٤٧	**المالية العامة**
٠,٦٤٥	١	٠,٦٠٢	٠,٦٣٢	٠,٦٧٩	٠,٤٤٠	٠,٥١٠	٠,٤٤٠	٠,٤٨٤	**التحرر الاقتصادى**
١	٠,٦٤٥	٠,٥٦٨	٠,٦٤٩	٠,٥٠٩	٠,٣٧٨	٠,٥٣٨	٠,٣٢١	٠,٤١٤	**التجارة الدولية**

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
٠,٨٥٢	٩

ثانــيا: تطبــيق الاستبانة على عينة البحث، واشتقاق قائمة المفاهيم الاقتصادية، وذلك من خلال:

١. توصيف المجموعة عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث من الفئات التالية:

أ.خــبراء فـــى ســوق العمــل من مختلف التخصصات الاقتصادية (بنوك – بورصة– قطاع استثمار...).

ب. خبراء فى تدريس وتوجيه مناهج الاقتصاد بوزارة التربية والتعليم.

ج. أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى مجال الاقتصاد بالجامعات.

ويوضح الجدول (٣) توصيف عينة البحث:

جدول (٣)

توصيف عينة البحث

مجموعة العينة	العدد	النسبة المئوية
الجامعات	١٠	١١,٩ %
وزارة التربية والتعليم	٣٤	٤٠ %
سوق العمل	٤٠	٤٧,٦ %
المجموع	٨٤	١٠٠ %

ويتضـــح مـــن جـــدول(٣) أن أفراد عينة سوق العمل فى مجال الاقتصاد والعمـــل التجاري مثلت النسبة الأكبر من المحكمين المتخصصين (٤٧,٦ % من إجمالي العينة)؛ حيث إنهم الأكثر دراية بمتطلبات سوق العمل الفعلية، نظرًا لطبيعة البحث الذى يهدف إلى تطوير مناهج الاقتصاد فى ضوء متطلبات سوق العمل، ثم مجموعـــة الخـــبراء والمتخصصـــين من وزارة التربية والتعليم فى مجال التعليم الـــتجاري (بنســـبة ٤٠ % مـــن إجمالي العينة) الذى يمكن الاستفادة من خبراتهم التعليمـــية فـــى مـــادة الاقتصاد وخبراتهم التربوية فى مدى مناسبة هذه المتطلبات لطلاب التعليم الثانوي التجاري، وجاء فى المرتبة الثالثة آراء أعضاء هيئة التدريس

بالجامعـــات (١١,٩%) فـــى المجـــال التجاري والذين تم الاستفادة من خبراتهم الأكاديمية فى مجال الاقتصاد.

وقـــد روعـــى فى البحث تفاوت سنوات الخبرة لأفراد العينة من المحكمين للاســـتفادة مـــن مخـــتلف الخـــبرات سواء حديثي التخرج الذين يعملون فى مجال الاقتصاد (١- ٥ سنوات) ممن هم أكثر دراية بمستحدثات التعليم، مع التركيز على ذوى الخبرة (أكثر من ١٠ سنوات خبرة) للاستفادة من خبراتهم السابقة فى مجال العمـــل الاقتصادى، ولذلك كانت أفراد العينة ممثلة من مختلف الخبرات كما يتضح من جدول (٤) فيما يلى:

جدول (٤)

سنوات الخبرة وعدد المحكمين

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
١ – ٥ سنوات	٦	٧ %
٦ – ١٠ سنوات	١١	١٣ %
أكثر من ١٠ سنوات	٦٧	٨٠ %

٢. تطبيق الاستبانة على عينة البحث ونتائج استجاباتهم:

تم تطبيق استبانة متطلبات سوق العمل على العينة التى تم تحديدها سلفًا على خلال شهر مارس ٢٠٠٧م، وتم جمع البيانات وتوصيفها لتحليلها وتفسير النتائج التى تم التوصل إليها كما يلى*:

*باستخدام برنامج SPSS

- **نتائج استجابات أفراد العينة:**

بمقارنـــة الفروق بين نتائج استجابات أفراد العينة تبعًا لتخصصاتهم وجهة عملهـــم (أعضـــاء هيـــئة تدريس بالجامعة/خبراء ومتخصصين فى وزارة التربية والتعليم/رجال أعمال ومتخصصين فى سوق العمل التجاري والاقتصادى)، أتضح اتفاق جميع أفراد العينة من مختلف التخصصات فى استجاباتهم على بنود الاستبانة مـــن حيث درجة الأهمية مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجاباتهم علـــى جميع المحاور الرئيسة للاستبانة، فيما عدا التباين فيما بينهم على استجابات بنود المحور الخاص بالنقود، فقد كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، كما يتضح من الجدول (٥) فيما يلى:

جدول (٥)

استجابات أفراد العينة

محاور الاستبانة الرئيسة	F	Sig.	مستوى الدلالة
علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	٣,٣٦٤	٠,٠٦	غير دالة
الإنتاج	٧,٠٧٤	٠,٠٧١	غير دالة
السوق	٤,٣١٢	٠,٠٨٧	غير دالة
النقود	٤,٧٠٥	**٠,٠١٢	دالة إحصائيًا عند ٠,٠٥
البنوك	٢,٤٤٤	٠,٠٩٣	غير دالة
الدخل القومى	٢,١٤٢	٠,١٢٤	غير دالة
المالية العامة	٢,٩٢٥	٠,٠٦٠	غير دالة
التحرر الاقتصادى	٠,٨٢٠	٠,٤٤٤	غير دالة
التجارة الدولية	١,٥٣٣	٠,٢٢٣	غير دالة

وفيما يلى النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على بنود المحور الخاص بالنقود وفقًا لتخصصاتهم موضحة فى الجدول (٦) التالى:

جدول (٦)

النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على بنود المحور الخاص بالنقود وفقا لتخصصاتهم

بنود المحور الخاص بالنقود	الجامعة			وزارة التربية والتعليم			سوق العمل		
	مهم جدًا	مهم	غير مهم	مهم جدًا	مهم	غير مهم	مهم جدًا	مهم	غير مهم
معنى المقايضة	%٧٠	%٢٠	%١٠	%٢٦,٥	%٢٦,٥	%٤٧	%٢٢,٥	%٣٠	%٤٧,٥
تعرف أنواع النقود (سلعية – معدنية – ورقية......)	%٩٠	%١٠	٠	%٢٧,٣	%٥١,٥	%٢١,١	%٢٥	%١٧,٥	%٥٧,٥
تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود	%٦٠	%٤٠	٠	%٣٨,٢	%٤٤,١	%١٧,٦	%٣٧,٥	%٥٠	%١٢,٥
تعرف التضخم (مفهومه- أسبابه -طرق علاجه)	%٦٦,٧	%٢٢,٢	%١١,١	%٦٧,٦	%٢٦,٥	%٥,٩	%٧٢,٥	%٢٠	%٧,٥

جدول (٧)

مستوى الدلالة لاستجابات أفراد العينة على بنود المحور الخاص بالنقود

بنود المحور الخاص **بالنقود**	F	Sig.	مستوى الدلالة
معنى المقايضة	٣,٣٦٤	**٠,٠٠	دالة إحصائيًا
تعــرف أنــواع النقود (سلعية – معدنية – ورقية......)	٧,٠٧٤	**٠,٠١	دالة إحصائيًا
تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود	٤,٣١٢	٠,٠٩	غير دالة
تعرف التضخم (مفهومه- أسبابه -طرق علاجه)	٤,٧٠٥	٠,٠٧	غير دالة

** دالة عند مستوى ٠,٠٥

ويتضح من الجدولين (٦)، (٧) أن أفراد العينة بنسبة (٤٧,٥%) يرون أن معــنى المقايضة غير مهم بالنسبة لمتطلبات سوق العمل؛ حيث إنها لم تعد تستخدم فــي أســواق الاقتصـــاد والمال والتجارة الحالية، بينما أختلف معهم أعضاء هيئة الــتدريس بالجامعـــات؛ حيث رأى (٧٠%) من أفراد العينة أهمية معنى المقايضة كدراســة نظرية لابد للطالب من التعرف عليها، أما بالنسبة لخبراء التعليم التجارى فقــد رأى (٢٦,٥%) مــن أفــراد العيــنة أن هــذا المفهــوم مهم جدًا، وقد رأى (٢٦,٥%) منهم أيضًا أنه مهم، بينما رأى (٤٧,١%) من أفراد عينة وزارة التربية والتعليم أن دراسة معنى المقايضة لطالب التعليم التجارى قليل الأهمية.

كذلــك بالنســبة للبند الخاص بتعرف أنواع النقود فقد رأى (٥٧,٥%) من أفــراد عيــنة ســوق العمل أنه غير مهم خاصة وأن معظم المعاملات الاقتصادية والــتجارية الآن تعــتمد على الكروت الذكية (الإلكترونية)، بينما رأى (٩٠%) من أعضـــاء هيــئة التدريس بالجامعات أن هذا البند مهم جدًا، وهو ما أدى إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على هذا البند، وفيما عدا ذلك فقــد كان هناك اتفاق بين استجابات جميع أفراد العينة على باقى بنود الاستبانة لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، كما يوضحها الجدول (٥) السابق.

ولـتحديد النسـب المـئوية لنـتائج استجابات جميع أفراد العينة بمختلف تخصصاتهم على بنود الاستبانة؛ تم رصد بيانات الجدول (٨) كما يلى:

جدول (٨)

النسب المئوية لنتائج استجابات أفراد العينة بمختلف تخصصاتهم على بنود الاستبانة

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
(١)	**علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:**			
١-١	تعريف علم الاقتصاد.	٧٠,٢	٢٣,٨	٦
١-٢	التمييز بين أنواع الاقتصاد (جزئى - كلى)	٤٧	٣٩,٨	١٣,٣
١-٣	تحديـد قطاعات الاقتصاد المختلفة (خدمى - إنتاجي)	٥٠	٤٢,٧	٧,٣
١-٤	معـرفة مجالات الاقتصاد المختلفة (زراعى - سياحى - صناعي)	٥٧,٩	٣١,٨	١٠,٣
١-٥	تعريف المشكلة الاقتصادية.	٧٣,٥	٢٤,١	٢,٤
١-٦	تحديد عناصر المشكلة الاقتصادية. (المـوارد - الحاجات - الندرة - الاختيار)	٧٥	٢٢,٦	٢,٤
(٢)	**الإنتاج**			
٢-١	تعرف تقسيمات السلع والخدمات.	٤٤	٤٦,٤	٩,٥

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
٢-٢	تحديد عوامل الإنتاج (الأرض- العمل - رأس المال - التنظيم)	٦٥,٩	٣١,٧	٢,٤
٢-٣	تحليل أساسيات الإنتاج (التخصص- تقسيم العمل- التبادل...)	٤٧	٣٤,٩	١٨,١
(٣)	**السوق.**			
٣-١	تعريف السوق	٧٠,٢	٢٥	٤,٨
٣-٢	تعرف تنظيمات السوق . (المنافسة الكاملة- الاحتكار المطلق- المنافسة الاحتكارية- احتكار القلة).	٦٣,١	٣٢,١	٤,٨
٣-٣	تعريف معنى العرض والطلب.	٦٦,٧	٣٢,١	١,٢
٣-٤	تحديد العوامل المؤثرة فى الطلب والعرض.	٦٧,١	٣١,٧	١,٢
٣-٥	معنى المرونة الاقتصادية	٤٨,٨	٤١,٧	٩,٥
٣-٦	تحديد - العوامل المؤثرة فى مرونة العرض والطلب	٥٣,٦	٣٤,٥	١١,٩
٣-٧	رسم منحنى العرض والطلب	٥٩,٥	٢٠,٢	٢٠,٣
٣-٨	تحديد سعر التوازن بالسوق.	٦٠,٤	٢٨,٧	١٠,٩
٤)	**النقود**			

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
٤-١	معنى المقايضة	٢٨,٨	٣٠,٧	٤٠,٥
٤-٢	تعرف أنواع النقود (سلعية – معدنية – ورقية......)	١٨,١	٣٣,٧	٤٨,٢
٤-٣	تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود	٤٠,٥	٤٦,٤	١٣,٣
٤-٤	تعرف التضخم(مفهومه- أسبابه- طرق علاجه)	٦٩,٩	٢٢,٩	٧,٢
(٥)	**البنوك**			
٥-١	تعريف البنوك	٦٥,٥	٢٨,٦	٦
٥-٢	تعرف هيكل القطاع المصرفى فى مصر.	٥٨,٣	٢٦,٢	١٥,٥
٥-٣	تحديد دور البنك المركزى.	٦٨,٧	٢٠,٥	١٠,٨
٥-٤	تحديد أنواع البنوك وطبيعة نشاط كل نوع منها. (البنوك التجارية – البنوك المتخصصة- البنوك الإسلامية – البنوك الاستثمارية).	٧٠,٢	٢١,٤	٨,٣
٥-٥	تعرف بعض قضايا البنوك المستحدثة (غسيل الأموال – دمج البنوك – خصخصة البنوك – الديون المتعثرة)٠	٦٥,٥	٢٣,٨	١٠,٧

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
(٦)	**الدخل القومى**			
٦-١	التميـيز بين الإنتاج القومى والناتج القومى.	٦٣,١	٢٩,٨	٧,١
٦-٢	تعرف مفهوم الدخل القومى	٥٦	٣٥,٧	٨,٣
٦-٣	تعرف معادلة قياس الدخل القومى	٤٢,٩	٣٢,١	٢٥
٦-٤	التمييز بين أنواع الدخل (فردى – متوسط – نقدى – حقيقى)	٥١,٢	٣٦,٩	١١,٩
٦-٥	تعـرف معـنى (الإنفاق القومى – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار)	٦٠,٧	٣١	٨,٣
٦-٦	تحديـد علاقة الدخل القومى بالنمو الاقتصادى.	٥٦,٦	٣٢,٥	١٠,٨
(٧)	**المالية العامة**			
٧-١	التمييز بين (الحاجة العامة – الحاجة الفردية – الحاجة الأجتماعية)	٤٢,٢	٣٦,١	٢١,٧
٧-٢	تحديـد أنـواع النفقات العامـة والإيرادات العامة.	٥١,٦	٣٣,٨	١٤,٦
٧-٣	تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:			
٧-٣-١	– المالية العامة.	٥٣	٣٠,١	١٦,٩
٧-٣-٢	– الدين العام.	٤٩,٦	٣٤,٩	١٥,٥
٧-٣-٣	– الرسوم.	٥١,٤	٤٠,٢	٨,٤
٧-٣-٤	– الضرائب.	٦٢,٩	٣٠,١	٧
٧-٣-٥	– الموازنة	٥٥,٦	٣٤,٩	٩,٥

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
٧-٣-٦	– الميزان التجارى	٥٠,٨	٣٧,٣	١١,٩
٧-٣-٧	ميزان المدفوعات	٥١,٩	٣٤,٩	١٣,٢
٧-٤	تحديد المبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية.	٣٧,٩	٣٥,٥	٢٦,٦
٧-٥	تحديد المقصود بمبدأ توازن الموازنة العامة.	٤٥,٥	٣١,٥	٢٣
٧-٦	**تصميم النماذج الاقتصادية الآتية:**			
٧-٦-١	– الميزان التجارى .	٤٨,٤	٢٠,٥	٣١,١
٧-٦-٢	– ميزان المدفوعات .	٤٧,٤	٢٢,٧	٢٩,٩
(٨)	**التحرر الاقتصادى**			
٨-١	**تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:**			
٨-١-١	التحرر الاقتصادى.	٥٢,٦	٣٦,٦	١٠,٨
٨-١-٢	سعر الصرف.	٥١,٤	٤٠,٥	٨,١
٨-١-٣	تحرير سعر الصرف.	٤٨,٩	٣٥,٨	١٥,٣
٨-١-٤	سوق المال (البورصة).	٦٢,٧	٣٠,١	٧,٢
٨-٢	تحيد نظم الصرف المختلفة.	٤٢,٩	٣٤,٥	٢٢,٦
٨-٣	إجراء العمليات الرياضية لحساب أسعار الصرف.	٣٩,٣	٣٨,١	٢٢,٦
٨-٤	تعرف نشاط البورصة المصرية. (نظام العمل بالبورصة – أنواع المتعاملين فيها– العاملون فيها	٥٤,٨	٣٥,٧	٩,٥

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
٨-٥	مؤشـــرات البورصـــة(ماهيتها – أهميتها – طرق حسابها).	٥٣,٦	٢٦,٢	٢٠,٢
٨-٦	كيفية تقييم الأوراق المالية المتداولة فى البورصة.	٥٢,٤	٢٨,٦	١٩
(٩)	**التجارة الدولية**			
٩-١	تعرف مفهوم التجارة الدولية.	٦٤,٣	٢٥	١٠,٧
٩-٢	تحديــد طبــيعة العلاقات التجارية والنقدية الدولية.	٥٥	٣٢,٥	١٢,٥
٩-٣	معــرفة أسس ومبادئ قيام التجارة الدولية. (مــبدأ حــرية الــتجارة – قانون الــنفقات المطلقــة– نظرية النفقات النسبية).	٤٨,٨	٣٣,٣	١٧,٩
٩-٤	تعــرف الــنظام الــتجارى الدولى (اتفاقــية الجات – منظمة التجارة العالمية).	٥٧,١	٣٤,٥	٨,٣
٩-٥	تعــرف التكنولوجــيا الحديــثة فى الــتجارة الدولــيـــــــة(التجارة الإلكترونية). (المفهــوم – الوظائف – المجالات – المتطلبات – المشكلات)	٦٤,٣	٢٧,٤	٨,٣

م	متطلبات سوق العمل	درجة الأهمية		
		مهم جدا %	مهم %	قليل الأهمية %
٩-٦	تعرف إدارة الجودة الشاملة. (المفهوم – المبادئ – الفوائد).	٥١,٨	٣٨,٦	٩,٦
٩-٧	تعريف الآيزو.	٥٢,٦	٣١	١٦,٤
٩-٨	المقصود بالتكتل الاقتصادي	٥٠,٢	٣٩	١٠,٨
٩-٩	أشكال التكتلات الاقتصادية فى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. (الاتحاد الأوربي – النافتا- الآسيان – الإيبك).	٤٨,٩	٣٨,٢	١٢,٩
٩-١٠	تعرف التكامل الاقتصادي العربي(المفهوم – الأهداف – العوائق)٠	٥٠,٢	٢٩,٨	٢٠
٩-١١	تعرف النظام النقدي الدولي. (صندوق النقد الدولي – مجموعة البنك الدولي)	٥٢,٦	٣٦,٩	١٠,٥

يتضح من جدول (٨) السابق اتفاق عينة البحث على أهمية تلك المتطلبات لطلاب التعليم الثانوى التجارى؛ حيث تراوحت النسبة المئوية لمتوسط تقديرهم للأهمية (مهم جدًا – مهم) بين (٩٨ % - ٦٨,٩ %)، وهى نسبة اتفاق مرتفعة.

أما بالنسبة لتقدير مدى مناسبة هذه المتطلبات لطلاب التعليم التجارى فقد تم الاعتماد فى تقديرها على استجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والخبراء

والمتخصصـــين فى التعليم التجارى فقط؛ لأن معظم أفراد العينة من سوق العمل لم يجيبوا على هذه الجزئية من الاستبانة، ولقد تراوحت النسبة المئوية لاستجابات تلك العيـــنة بيـــن (٩٤,٧% – ٦١,٥ %) علـــى مناسبة هذه المتطلبات لطلاب التعليم التجارى، وهى نسبة اتفاق مرتفعة، كما يوضحها الجدول (٩) التالى:

جدول (٩)

النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على مناسبة متطلبات سوق العمل لطلاب التعليم التجارى

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
(١)	**علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:**		
١-١	تعريف علم الاقتصاد.	٨٨,٨	١١,٢
١-٢	التميـــيز بين أنواع الاقتصاد (جزئى – كلى)	٧٩,٣	٢٠,٧
١-٣	تحديـــد قطاعـــات الاقتصـــاد المختلفة (خدمى – إنتاجي)	٧٦,٣	١٣,٧
١-٤	معـــرفة مجـــالات الاقتصـــاد المختلفة (زراعى – سياحى – صناعي)	٨٨,٢	١١,٨
١-٥	تعريف المشكلة الاقتصادية .	٩٣,٣	٦,٧
١-٦	تحديد عناصر المشكلة الاقتصادية . (المـــوارد – الحاجـــات – الـــندرة – الاختيار)	٩٠,٣	٩,٧
(٢)	**الإنتاج**		
٢-١	تعرف تقسيمات السلع والخدمات.	٨٣,٢	١٦,٨

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
٢-٢	تحديد عوامل الإنتاج (الأرض- العمل - رأس المال - التنظيم)	٨٤,٨	١٥,٢
٢-٣	تحليل أساسيات الإنتاج (التخصص- تقسيم العمل- التبادل...)	٧٧,٥	٢٢,٥
(٣)	**السوق.**		
٣-١	تعريف السوق	٩٣,٤	٦,٦
٣-٢	تعرف تنظيمات السوق:(المنافسة الكاملة- الاحتكار المطلق- المنافسة الاحتكارية- احتكار القلة).	٨٦,٥	١٣,٥
٣-٣	تعريف معنى العرض والطلب	٩٤,١	٥,٩
٣-٤	تحديد العوامل المؤثرة فى الطلب والعرض.	٨٨,٨	١١,٢
٣-٥	معنى المرونة الاقتصادية.	٨٢,٢	١٧,٨
٣-٦	تحديد العوامل المؤثرة فى مرونة العرض والطلب.	٧٩,٧	٢٠,٣
٣-٧	رسم منحنى العرض والطلب.	٨٠,٤	١٩,٦
٣-٨	تحديد سعر التوازن بالسوق.	٨٢,٨	١٧,٢
(٤)	**النقود**		
٤-١	معنى المقايضة.	٧٧,٧	٢٢,٣
٤-٢	تعرف أنواع النقود (سلعية – معدنية – ورقية...).	٧٨,١	٢١,٩
٤-٣	تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود.	٧٧	٢٣

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
٤-٤	تعرف التضخم(مفهومه- أسبابه-طرق علاجه).	٧٩,١	٢٠,٩
(٥)	**البنوك**		
٥-١	تعريف البنوك.	٨٤,٤	١٥,٦
٥-٢	تعرف هيكل القطاع المصرفى فى مصر.	٨١	١٩
٥-٣	تحديد دور البنك المركزى.	٨٤,٥	١٥,٥
٥-٤	تحديد أنواع البنوك وطبيعة نشاط كل نوع منها. (البنوك التجارية – البنوك المتخصصة- البنوك الإسلامية – البنوك الاستثمارية).	٩١,١	٨,٩
٥-٥	تعرف بعض قضايا البنوك المستحدثة(غسيل الأموال – دمج البنوك – خصخصة البنوك – الديون المتعثرة).	٧٧,٧	٢٢,٣
(٦)	**الدخل القومى**		
٦-١	التمييز بين الإنتاج القومى والناتج القومى.	٨٩,٣	١٠,٧
٦-٢	تعرف مفهوم الدخل القومى.	٨٤,٧	١٥,٣
٦-٣	تعرف معادلة قياس الدخل القومى.	٧٥,٧	٢٤,٣

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
٦-٤	التمييز بين أنواع الدخل (فردى – متوسط – نقدى – حقيقى).	٨٣,٧	١٦,٣
٦-٥	تعرف معنى (الإنفاق القومى – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار).	٩٤,٧	٥,٣
٦-٦	تحديد علاقة الدخل القومى بالنمو الاقتصادى.	٨٨	١٢
(٧)	**المالية العامة**		
٧-١	التمييز بين (الحاجة العامة – الحاجة الفردية – الحاجة الاجتماعية).	٧٩,٩	٢٠,١
٧-٢	تحديد أنواع النفقات العامة والإيرادات العامة.	٨٠,٣	١٩,٧
٧-٣	**تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:**		
٧-٣-١	– المالية العامة.	٧٥	٢٥
٧-٣-٢	– الدين العام.	٧٤,٦	٢٥,٤
٧-٣-٣	– الرسوم.	٨٤,٢	١٥,٨
٧-٣-٤	– الضرائب.	٨٨,٣	١١,٧
٧-٣-٥	– الموازنة.	٨٠,٦	١٩,٤
٧-٣-٦	– الميزان التجارى.	٨٤,٤	١٥,٦
٧-٣-٧	ميزان المدفوعات.	٧٧,٧	٢٢,٣
٧-٤	تحديد المبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية.	٦٩,١	٣٠,٩

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
٧-٥	تحديـد المقصود بمبدأ توازن الموازنة العامة.	٦٣,٦	٣٦,٤
٧-٦	**تصميم النماذج الاقتصادية الآتية:**		
٧-٦-١	- الميزان التجارى.	٧٧,٧	٢٢,٣
٧-٦-٢	- ميزان المدفوعات.	٧٧,٣	٢٢,٧
(٨)	**التحرر الاقتصادى**		
٨-١	**تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:**		
٨-١-١	التحرر الاقتصادى.	٨٣,١	١٦,٩
٨-١-٢	سعر الصرف.	٨٤,٤	١٥,٦
٨-١-٣	تحرير سعر الصرف.	٧٦,٣	٢٣,٧
٨-١-٤	سوق المال (البورصة).	٨٥,١	١٤,٩
٨-٢	تحيد نظم الصرف المختلفة.	٧٤,١	٢٥,٩
٨-٣	إجراء العمليات الرياضية لحساب أسعار الصرف.	٧١,٥	٢٨,٥
٨-٤	تعرف نشاط البورصة المصرية. (نظـام العمـل بالبورصـة - أنـواع المتعاملين فيها- العاملون فيها)	٨٠,٩	١٩,١
٨-٥	مؤشـرات البورصة(ماهيتها - أهميتها - طرق حسابها).	٧٦,٣	٢٣,٧
٨-٦	كيفية تقييم الأوراق المالية المتداولة فى البورصة.	٧٦,١	٢٣,٩

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
(٩)	**التجارة الدولية**		
٩-١	تعرف مفهوم التجارة الدولية.	٨٠,٤	١٩,٦
٩-٢	تحديد طبيعة العلاقات التجارية والنقدية الدولية.	٦١,٥	٣٨,٥
٩-٣	معـرفة أسـس ومـبادئ قيام التجارة الدولـية:(مبدأ حرية التجارة – قانون النفقات المطلقة– نظرية النفقات النسبية)	٦٨,٧	٣١,٣
٩-٤	تعـرف النظام التجارى الدولى (اتفاقية الجات – منظمة التجارة العالمية).	٨٤,٧	١٥,٣
٩-٥	تعـرف التكنولوجيا الحديثة فى التجارة الدوليـــــة (التجارة الإلكترونية). (المفهـوم – الوظائف – المجالات – المتطلبات – المشكلات).	٨٢	١٨
٩-٦	تعرف إدارة الجودة الشاملة:(المفهوم – المبادئ – الفوائد).	٧٦,٧	٢٣,٣
٩-٧	تعريف الآيزو.	٧٥	٢٥
٩-٨	المقصود بالتكتل الاقتصادي.	٨٢,١	١٧,٩
٩-٩	أشـكال التكتلات الاقتصادية فى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. (الاتحاد الأوربي – النافتا– الآسيان – الإيبك).	٧٧	٢٣

م	متطلبات سوق العمل	الملاءمة	
		مناسب %	غير مناسب %
٩-١٠	تعرف التكامل الاقتصادي العربي(المفهوم – الأهداف – العوائق)٠	٧٧,٥	٢٢,٥
٩-١١	تعرف النظام النقدي الدولي. (صندوق النقد الدولي– مجموعة البنك الدولي).	٧٨,٣	٢١,٧

نتائج استجابات أفراد العينة على الأسئلة المفتوحة:

وبعد أن تم تحليل استجابات أفراد العينة على الأسئلة المفتوحة أقترح بعض المستجيبين إضافة بعض البنود التي لم يتم تضمينها في الاستبانة في صورتها الأولية، وكانت كما يلي:

- **الاقتصاد وتضمن ما يلى:**
  - المشكلة السكانية وعلاقتها بالمشكلة الاقتصادية.
  - مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
  - نبذة عن بعض علماء الاقتصاد المصريين.
  - كيفية مواجهة بعض المشاكل الاقتصادية في البلاد الأخرى للإقتداء بها.
- **السوق وتضمن ما يلى:**
  - الأسواق العالمية ومقارنتها بالسوق المحلى.
- **النقود وتضمن ما يلى:**
  - علاقة التضخم وسعر الفائدة.
- **البنوك وتضمن ما يلى:**
  - البنوك الأجنبية وتأثير وجودها على مصر.

٣. إعداد القائمة النهائية لمتطلبات سوق العمل :

فـــى ضوء التحليل الإحصائي لنتائج استجابات أفراد عينة البحث، تم التوصل إلى القائمة النهائية لمتطلبات سوق العمل التى يجب مراعاتها فى تطوير مناهج الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية؛ ومن ثّم إعداد قائمة بالمفاهيم الاقتصادية المشتقة من القائمة النهائية لمتطلبات سوق العمل[1]، والتى ينبغى تضمينها فى مناهج الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية.

ثالثًا: تحليل محتوى كتب الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية

تم تحليل محتوى كتب الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية كما يلى:

١- تحديد الهدف من عملية التحليل:

تهـدف عملـية التحلـيل فى هذا البحث إلى تعرف مدى تضمين كتب الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل التى تم التوصل إليها.

٢- تحديد وحدة التحليل :

وحـدة التحلـيل فـى هذا البحث هى مساحة الصفحات التى تتضمن كل مفهوم من قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل.

٣- اختيار العينة المراد تحليلها:

تناولـت عملـية التحلـيل محتوى كتب الاقتصاد المقررة بالمدارس الثانوية التجارية كما يلى:

أ. كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى.

ب. كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثالث.

---

(١) الملحق (٣)

٤- تحديد قواعد التحليل:

تم تحديد قواعد التحليل كمايلى:

أ. قراءة كتب العينة المختارة قراءة فاحصة.

ب. استخلاص المفاهيم الاقتصادية التى يتضمنها كل كتاب فى ضوء قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من قائمة متطلبات سوق العمل.

ج. رصد تكرار ورود المفهوم الاقتصادى إذا تكرر، وتسجيل مساحة الصفحات.

د. إنشاء جداول تُبين نتائج عملية التحليل متضمنة المفاهيم الاقتصادية ومساحة الصفحات لكل منها.

٥- ثبات وصدق تحليل المحتوى:

وذلك بالتأكد من ثبات تحليل المحتوى وصدقه كما يلى:

أ. ثبات تحليل المحتوى؛

وقد تم ذلك بقيام أحد الباحثين بإجراء عملية التحليل، فى حين قام آخر بعملية التحليل بعد تعرفهما الهدف من عملية التحليل وخطواتها، ثم المقارنة بين نتائج العمليتين، وقد تم ذلك فى تحليل محتوى كل من كتابى الاقتصاد للصفين الأول والثانى وتبين من المقارنة باستخدام معادلة كوبر مايلى :-

١. بالنسبة لمحتوى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى :

كانت نسبة الاتفاق = ٨٧% ، وهذه القيمة مرتفعة وتشير إلى صدق عملية التحليل.

٢. بالنسبة لمحتوى كتاب الاقتصاد للصف الثالث:

كانـــت نســـبة الاتفاق = ٨٢,٨%، وهذه القيمة مقبولة وتشير إلى صدق عملية التحليل.

٣. بالنسبة لمحتوى كتابى الاقتصاد للصفين الثانى والثالث معاً :

كانـــت نســـبة الاتفاق = ٨٤,٩ ، وهذه القيمة مقبولة وتشير إلى صدق عملية التحليل لمحتوى كتابى الاقتصاد للصفين الثانى والثالث معاً.

ب. صدق تحليل المحتوى :

وقد تم ذلك بعرض نتائج تحليل المحتوى على المتخصصين فى مجال مـــناهج الاقتصاد بغرض مراجعة التحليل، وتدوين أية تعديلات سواء بالإضـــافة أو الحذف لما يرونه مناسبًا من مفاهيم اقتصادية رئيسة أو فرعية لم يتضمنها تحليل المحتوى، وبالتالى تم التأكد من ثبات وصدق تحليل محتوى كتب الاقتصاد المقررة بالمدارس الثانوية التجارية.

٦- تحليل المحتوى فى ضوء قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل:

المحاور الرئيسة المشتقة من متطلبات سوق العمل	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى الثانوى التجاري	النسبة المئوية %	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثالث الثانوى التجاري	النسبة المئوية %
▪ علم الاقتصاد	▪ علم الاقتصاد وجميع مفهوماته الفرعية	%١٠,٧٥	ورد المفهوم بشكل مبسط	%٦,١٢
▪ الإنتاج	▪ الإنتاج وجميع مفهوماته الفرعية	%١٥,٧٥	وردت بعض المفاهيم الفرعية لعوامل الإنتاج بشكل مبسط	%١٦,٠٨
▪ السوق	▪ مفهوم فرعى تحت نظرية الثمن، وبدون تسلسل منطقى	%١٧,٧٥	ورد المفهومان الفرعيان العرض والطلب بشكل مبسط	%٢,٤٢
▪ النقود	▪ النقود ولم يُشر المحتوى إلى النقود البلاستيكية أو الإلكترونية كأحد أنواع النقود	%١٠,٧٥	-	

المحاور الرئيسة المشتقة من متطلبات سوق العمل	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى الثانوى التجاري	النسبة المئوية %	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثالث الثانوى التجاري	النسبة المئوية %
▪ البنوك	▪ البنوك وجميع مفهوماته الفرعية فيما عدا البنوك الإسلامية والبنك المحمول.	%٢٠,٧٥	▪ البنوك المتخصصة استعرض المحتوى جميع أنواع البنوك المتخصصة فيما عدا البنوك الإسلامية والبنك المحمول.	%٣٩,٩
▪ الدخل القومى	ورد المفهوم بشكل مبسط	%٥,٢٥	▪ استعرض المحتوى مختلف أنواع الدخول: المتوسط/ النقدى/ الحقيقى/ الصافى.	%١٩,٢٦
▪ المالية العامة	▪ اقتصر على المفاهيم الفرعية له وهى: ميزان المدفوعات والميزان التجارى ضمن باب التجارة الخارجية.	%٦,٧٥	▪ اقتصر على المفاهيم الفرعية منه: الضرائب والرسوم تحت مصادر تمويل الخطة الاقتصادية.	%٥,٦٩

المحاور الرئيسة المشتقة من متطلبات سوق العمل	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثانى الثانوى التجاري	النسبة المئوية %	المفاهيم الرئيسة المتوفرة فى كتاب مبادئ الاقتصاد للصف الثالث الثانوى التجاري	النسبة المئوية %
▪ التحرر الاقتصادى	▪ اقتصر على أحد المفاهيم الفرعية له وهو: سعر الصرف ضمن باب التجارة الخارجية.	%٢,٢٥	▪ اقتصر على أحد مفهوماته الفرعية وهى: البورصة تحت مصادر التمويل الداخلية.	%٢,٤٣
▪ التجارة الدولية	▪ اقتصر على المفهومين الفرعيان وهما: التجارة الخارجية وحرية التجارة تحت عنوان السياسات التجارية.	%٨,٢٥	▪ اقتصر على مفهومين من مفهوماته الفرعية وهما: التكامل الاقتصادى العربى ومجلس التعاون العربى.	%٨,١
▪ البطالة	▪ مفهوم فرعى تحت عامل العمل كأحد عوامل الإنتاجية.	%١,٧٥	–	

من الجدول السابق يتضح ان المحاور الرئيسة المشتقة من متطلبات سوق العمل كانت ممثلة فى محتوى المناهج المقررة كما يلى :

١- علم الاقتصاد :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى المفهوم الرئيس لعلم الاقتصاد وجميع مفهوماته الفرعية بنسبة (١٠,٧٥%)،فى حين ورد ذلك المفهوم فى منهج الصف الثالث التجارى بشكل مبسط بنسبة (٦,١٢%)؛ ويرجع ذلك إلى أنه تم تناولة فى الصف الثانى بشكل كاف.

٢- الانتاج:

تضمن منهج الصف الثانى التجارى المفهوم الرئيس للانتاج وجميع مفهوماته الفرعية بنسبة (١٥,٧٥%)، فى حين اقتصر فى الصف الثالث على بعض المفاهيم الفرعية لعوامل الانتاج بنسبة (١٦,٠٨%).

٣- السوق :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى المفهوم الرئيس للسوق كمفهوم فرعى تحت نظرية الثمن بدون تسلسل منطقى بنسبة (١٧,٧٥%)، فى حين ورد المفهومان الفرعيان (العرض – الطلب) بشكل مبسط فى الصف الثالث بنسبة (٢,٤٢%).

٤- النقود :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى النقود كمفهوم رئيس، ولم يشر إلى النقود البلاستكية أو الالكترونية كأحد انواع النقود بنسبة (١٠,٧٥%) ، فى حين لم يتعرض منهج الصف الثالث للنقود .

٥- البنوك :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى البنوك بجميع انواعها باستفاضة عدا البنوك الاسلامية والبنوك المحمولة بنسبة (٢٠,٧٥%) ، وبنفس الطريقة والكيفية تضمنه منهج الصف الثالث بنسبة (٣٩,٩%)، وهذا يمثل تكرارا يجب تفادية .

٦- الدخل القومى :

ورد مفهوم الدخل القومىفى منهج الصف الثانى بشكل مبسط بنسبة (٥,٢٥%)، فى حين تم تناوله فى منهج الصف الثالث بشكل موسع بنسبة (١٩,٢٦%) .

٧- المالية العامة :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى المالية العامة تحت باب التجارة الخارجية باعتباره احد المفاهيم الفرعية له بنسبة (٦,٧٥%)، فى حين اقتصر منهج الصف الثالث على التعرض لبعض المفاهيم الفرعية ضمن مصادر تمويل الخطة الاقتصادية بنسبة (٥,٦٩%) .

٨- التحرر الاقتصادى :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى المفاهيم الفرعية للتحرر الاقتصادى ضمن باب التجارة الخارجية بنسبة (٢,٢٥%)، فى حين اقتصر منهج الصف الثالث على البورصة باعتبارها احد المفهومات الفرعية للتحرر الاقتصادى ضمن مصادر التمويل الداخلية بنسبة (٢,٤٣%) .

٩- التجارة الدولية :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى التجارة الدولية ضمن السياسات التجارية و اقتصر على المفهومين الفرعيين لها (التجارة الخارجية - حرية التجارة) بنسبة (٨,٢٥%)، فى حين اقتصر منهج الصف الثالث على صور التكامل الاقتصادى العربى بنسبة (٨,١%) .

١٠- البطالة :

تضمن منهج الصف الثانى التجارى مفهوم البطالة كمفهوم فرعى تحت عامل العمل كاحد عوامل الانتاج بنسبة (١,٧٥%)، فى حين لم يتناول منهج الصف الثالث هذا المفهوم .

لذا يتطلب تزويد مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى بالمفاهيم النيسة التى لم ترد فى هذة المناهج من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة، ومتطلبات سوق العمل .

الفصل الخامس

التصور المقترح لمناهج الاقتصاد
فى التعليم الثانوى التجارى

الفصل الخامس

التصور المقترح لمناهج الاقتصاد

فى التعليم الثانوى التجارى

مقدمة :

يعتبر المنهج التعليمى عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة للتربية ولذا كان الإقرار بأهمـــية إصلاح المناهج التعليمية كأحد الأهداف التى تناولتها العديد من المؤتمرات الدولـــية والمحلـــية، وأحد أوجه الإصلاح أو التطوير للمناهج هو اشتراك قطاعات واســـعة مـــن المجـــتمع فى صياغة مضمون المنهج، وهذا بدوره يسهم فى إثراء العملية التعليمية من خلال استيعاب أفكار ومقترحات قطاعات سوق العمل المختلفة، ومـــنطلق ذلـــك أن التعليم هو الذى ينفع وتنعكس آثاره على الواقع المُعاش وتعود فوائده على المجتمع نمواً وتقدماً ورقياً كما أنه دائما يتطلع إلى المستقبل.

والتعلـــيم الفـــنى الـــتجارى مرتبط ارتباطا وثيقاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل ولابد من العمل على تحقيق الموائمة بينهما نظراً للدور الـــذى يلعبه التعليم الفنى التجارى فى إعداد الموارد البشرية والمهنية والفنية التى يحـــتاجها المجـــتمع لمواكبة التطورات التكنولوجية حيث أن المهن تتغير بصورة تفـــرض على التعليم الفنى التجارى التجاوب مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المـــتجددة الـــناتجة عـــن التقلبات الاقتصادية، وفى هذا الفصل يتم تناول التصور المقترح لتحقيق متطلبات سوق العمل، فى ضوء ما أسفرت عنه نتائـــــج الاستبانة وتحلـــيل المحتوى، ويتضمن التصور المقترح لمناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى ما يلى:

- الأهداف الإجرائية .
- موضوعات المحتوى.
- طرق وإستراتيجيات التدريس.

- الوسائط والأنشطة التعليمية.
- التقويم

◆ **الأهداف العامة لمقرر الاقتصاد فى السنوات الثلاث للتعليم الثانوى التجارى:**

لتحقيق متطلبات سوق العمل ينبغى أن تحقق مناهج الاقتصاد ما يلى:

١- اكتساب الطلاب الوعى والخبرة التى تؤهلهم لأن يمارسوا الأعمال المطلوبة لسوق العمل.

٢- اكتساب الطلاب الوعى الاستهلاكى للتمكن من تحديد الوقت المناسب للشراء والقدرة على التمييز بين العلاقات التجارية وتحديد المناسب والصالح من السلع ووضع أولويات الشراء فى حدود الإمكانيات المادية.

٣- اكتساب الطلاب للفهم السليم للنظم الاقتصادية وكيف تعمل.

٤- فهم الطلاب طبيعة المشكلات الاقتصادية والعمل على حلها.

٥- تنمية الوعى الاقتصادى والسلوكيات الاقتصادية السليمة لدى الطلاب.

٦- تزويد الطلاب بقدر مناسب من المعلومات والحقائق حول النشاط الاقتصادى الكلى.

٧- تقدير جهود علماء الاقتصاد فى خدمة المجتمع.

٨- اكتساب الثقة بالنفس والاعتماد عليها فى مواجهة أعباء الحياة.

٩-تزويد الطالب بأساس علمى يمكنه من حل المشكلات الحياتية التى تواجهه.

١٠- اكتساب الطالب القدرة على تخير العمل المناسب من بين إمكانيات العمل الموجودة فى المجتمع.

١١- تكوين الميول نحو دراسة علم الاقتصاد فى خدمة المجتمع.

١٢-إكســاب الطالــب القدرة على فهم السياسة الاقتصادية الموجهة لنظام السوق المصرى.

١٣- تــزويد الطالــب بالمعلومــات اللازمة ليفرق بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجــه ومعــرفة مــزايا وعــيوب كــل نظام ومدى مناسبته لسوق العمل المصرى.

١٤- اكتساب الطلاب القدرة على القيام بأعمال الوساطة والسمسرة.

١٥- تــزويد الطالــب بالمهــارات اللازمــة للبحث والاطلاع لمتابعة التطورات الاقتصادية والتجارية وفهم الأحداث الاقتصادية.

١٦- اكتساب الطلاب القدرة على إدراك معنى المفاهيم الاقتصادية اللازمة لسوق العمل المصرى.

١٧- اكتســاب الطــلاب الحقائق العلمية حول نشاط البنوك التجارية والمتخصصة والبنك المركزى ودورها فى دعم التنمية الاقتصادية.

١٨- أدارك الطلاب العلاقة بين المعارف الاقتصادية وتطبيقاتها بسوق العمل.

١٩- تزويد الطلاب بقدر مناسب من نظريات وقواعد النشاط الاقتصاد الجزئى فيما يخــتص بالــنقود والبــنوك ونظــريات العرض والطلب والتجارة الخارجية وعوامل الإنتاج.

٢٠- تزويد الطلاب بقدر مناسب من المعلومات عن التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى السوق المصرى.

٢١- اكتساب مهارات حل المشكلة الاقتصادية.

٢٢- تقديــر الدور الذى تلعبه آليات السوق (العرض - الطلب) فى تحديد أسعار السلع.

٢٣- اكتساب الطلاب مهارات البيع والشراء من خلال الإنترنت.

٢٤- تنمية الوعى باحتياطات الأمن والسرية خلال التعاملات الإلكترونية.

٢٥- إدراك دور نظم النقد الدولى فى الاقتصاد.

٢٦- المشـــاركة فـــى توعـــية أفراد المجتمع بأهمية التجارة الدولية وتأثيرها على الاقتصاد القومى.

٢٧- تنمية الوعى بدور التكامل الاقتصادى بين الدول.

♦ التصور المقترح لمناهج الاقتصاد فى التعليم الثانوى التجارى

أ- الصف الأول الثانوى التجارى

الوحدة	الأهداف الأجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
الأولـــــــــى	*- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن : ١- يضع تعريفاً لمفهوم علم الاقتصاد. ٢- يحدد أهمية علم الاقتصاد. ٣- يناقش مجالات علم الاقتصاد. ٤- يقارن بين أنواع علم الاقتصاد. ٥- يقدر أهمية علم الاقتصاد فى رفع مستوى معيشة الفرد المجتمع. ٦- يصنف المؤسسات الاقتصادية الموجودة بسوق العمل وفقاً لمجالات الاقتصاد المختلفة.	• --علم الاقتصاد. - مفهومه . - مجالات علم الاقتصاد. - أهمية دراسة علم الاقتصاد. - أنواع علم الاقتصاد. • كلى. • جزئى	•- أسلوب المناقشة •- العصف الذهنى.	*- أمثلة للمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع (سوق العمل) وربطها بمجالات الاقتصاد المختلفة. • - زيادة بعض المواقع الإلكترونية الخاصة لمجالات علم الاقتصاد.
الثانية	*- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن : ١- يوضح مفهوم المشكلة الاقتصادية. ٢- يربط بين احتياجات المستهلكين والسلع والخدمات فى مدينته. ٣- يميز بين أنواع الحاجات الفردية والعامة والاجتماعية. ٤- يقارن بين أنواع الموارد الاقتصادية المختلفة. ٥- يوضح العلاقة بين الحاجات والموارد. ٦- يستخدم عناصر المشكلة الاقتصادية (الندره - الاختيار - التضحية) فى حل المشكلة الاقتصادية	•- المشكلة الاقتصادية. • - مفهومه • - عناصرها : - الحاجات. - الموارد. أ -عامة ب- فردية ج - اجتماعية	•- حل المشكلات •- خرائط المفاهيم	* - تصميم مجلة حائط تتناول مقترحات لحل بعض المشكلات الاقتصادية الموجودة بسوق العمل. •- مجموعة أمثلة للحاجات والموارد لعمل منتج

أ- الصف الأول الثانوى التجارى

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٧- يقدر أهمية علم الاقتصاد فى حل المشكلة الاقتصادية. ٨- يستخدم قانون تناقص الغلة فى تحديد مستوى الإشباع. ٩- تصميم رسم بيانى لقانون إشباع الحاجات.	• خصائصها : - الندره. - الاختيار - التضحية		
الثالثة	*- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن : ١- يوضح مفهوم الإنتاج. ٢- يحدد أهمية دراسة الإنتاج. ٣- يحدد عوامل الإنتاج. ٤- يشرح العلاقة بين قانون تناقص الغلة والأرض كعامل من عوامل الإنتاج. ٥- يفرق بين ظاهرتى التخصص وتقسيم العمل.. ٦- يتنبأ بالنتائج المحتملة نتيجة المشكلة السكانية. ٧- يستخدم القوانين الاقتصادية لحل مشكلة البطالة. ٨- يفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول. ٩- يفسر عائد التنظيم كعامل من عوامل الإنتاج. ١٠- يستخدم نظرية التوزيع فى تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج. ١١- يقدر أهمية الإنتاج بالنسبة للفرد والمجتمع.	*- إقتصاد جزئى : *- الإنتاج. - مفهومه. - أهميته. - عوامل الإنتاج: أ - الأرض: العائد (الريع) وقانون تناقص الغلة. ب- العمل: العائد(الأجر) - التخصص - تقسيم العمل - كفاءة العمل - البطالة. - المشكلة السكانية ج- رأس المال: العائد (الفائدة)	• الاستقصاء • المناقشة • خرائط المفاهيم	• زيارة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصـــدية (سوق العمل) ليتعرف على عوامل الإنتاج فيها.

أ- الصف الأول الثانوى التجارى

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	١٢- يتعرف أنواع البطالة ١٣- يحدد الأسباب المؤدية لحدوث البطالة. ١٤- يقدر أهمية كفاءة العمل فى الحد من مشكلة البطالة	- مفهومه . - أنواعه : ثابت – متداول		
الرابعة	*- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :- ١- يوضح مفهوم السوق. ٢- يقارن بين تنظيمات السوق المختلفة من حيث المنافسة والاحتكار. ٣- يعطى بعض أمثلة للأنواع المختلفة لتنظيمات السوق. ٤- يميز بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية. ٥- يفرق بين الأنواع المختلفة للخدمات. ٦- يشرح الطلب من حيث المفهوم والقانون والمنحنى وعوامل تحديده. ٧- يوضح العرض من حيث المفهوم والقانون لمنحنى وعوامل تحديده. ٨- يشرح دور الطلب والعرض فى تحديد الثمن . ٩- يلخص نظرية الثمن. ١٠- يتنبأ بدور سياسات التسعير فى مكافحة الغلاء.	• السوق : • مفهومه. • تنظيمات السوق. - المنافسة :ومزاياها وعيوبها وأنواعها: الكاملة والاحتكارية. - الاحتكار : المطلق والقلة • السلع : أنواعها : إنتاجية واستهلاكية • الخدمات : إنتاجية وشخصيته . • الطلب : مفهومه- المرونة – القانون – المنحنى – عوامل تحديده . • العرض :	• حل المشكلات • التعلم التعاونى	• مجموعة بيانات لرسم منحنيات الطلب والعرض • زيارة ميدانية لأماكن تقديم الخدمات.

أ- الصف الأول الثانوى التجارى

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	١١- يقارن بين المنفعة الحدية والمنفعة الكليه. ١٢- رسم منحنى الطلب لإحدى السلع. ١٣- رسم منحنى العرض لإحدى السلع. ١٤- يؤمن بدور سياسات التسعير فى مكافحة الغلاء	مفهومه- المرونه - القانون- المنحنى - عوامل تحديده. • نظرية الثمن : - سعر التوازن. - سياسات التسعير. - مكافحة الغلاء • المنفعة : الكلية - الحدية - قانون تناقص الغلة		

ب- الصف الثانى الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات والتدريس	الأنشطة التعليمية
الأولى	•- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون كل طالبا قادراً على:- ١- يعرف مفهوم الدخل القومى. ٢- يربط بين عوائد عوامل الإنتاج والدخل القومى. ٣- يصنف طرق قياس الدخل القومى.	• الدخل القومى (الاقتصاد الكلى) - مفهومه وكيفيه تقديره. - الإنتاج القومى. - الناتج القومى.	• العصف الذهنى	• مجموعة بيانات لحساب الدخل القومى • استخدام الإذاعة المدرسية فى عرض بعض المعلومات عن دور الدخل القومى فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- الصف الثانى الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٤- يشرح علاقة الدخل القومى بالناتج القومى والإنفاق القومى. ٥- يميز بين الأنواع المختلفة للدخل القومى. ٦- يفرق بين أنواع الإنفاق الذى يحدث فى سوق العمل. ٧- يستنتج فائدة بيانات الدخل القومى فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ٨- يبين العلاقة بين الادخار والاستهلاك. ٩- يميز بين الاستهلاك الإنتاجى والاستهلاك الوسيط. ١٠- يحسب الدخل القومى باستخدام عوامل الإنتاج. ١١- يحسب صافى الدخل القومى. ١٢- يقدر أهمية الإنتاج القومى بالنسبة للدخل القومى.	- الاستهلاك وتنظيمه : أ- استهلاك إنتاجى. ب- استهلاك وسيط. - الإنفاق القومى : • أنواعه : حكومى - استهلاكى. - الادخار : • أنواعه ومفهومه . - الاستثمار :مفهومه. - الدخل القومى : الفردى - الوسيط النقدى - الحقيقى- الصافى	• المناقشة	
الثانية	•- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون كل طالبا قادراً على:- ١- يقيم نظام المقايضة. ٢- يذكر عيوب نظام المقايضة. ٣- يوضح خصائص النقود. ٤- يعطى أمثلة لاستخدامات النقود فى سوق العمل. ٥- يشرح أسس التمييز بين أنواع النقود المختلفة. ٦- يحدد مفهوم النقود الائتمانية ودور البنوك التجارية فى نشأتها.	• النقود والبنوك. • المقايضة وعيوبها. • مفهوم النقود وطبيعتها. • وظائف النقود. • خصائص النقود. • أنواع النقود أ- سلعية	• التعلم التعاونى • الاستقصاء	• استعراض أنواع النقود المختلفة. • عرض تمثيلى يقوم الطلاب به لتوضيح نشأة النقود وتطويرها.

ب- الصف الثانى الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
الثانية	٧- اكتساب مهارة الاستخدام الأمثل للنقود المختلفة. ٨- تنمية الوعى بدور النقود فى النشاط الاقتصادى. ٩- يدرك العلاقة بين النقود والتضخم النقدى. ١٠- يحدد أنواع المدفوعات الإلكترونية. ١١- يكتسب مهارات استخدام النقود البلاستيكية(ATM). ١٢- يكتسب مهارات التعامل بالنقود الإلكترونية.	ب- معدنية. ج- الورقية. د- مدفوعات إلكترونية : - بطاقات الائتمان. - بطاقات الخصم الفورى. - بطاقات الصرف الآلى (ATM). - البطاقات المدفوعة القيمة مقدماً. هـ- نقود إلكترونية : - بطاقات ذكية. - نقود رقمية. • التضخم : أسبابه وعلاجه.	• خرائط المفاهيم	
الثالثة	•- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون كل طالبا قادراً على:- ١- يوضح دور البنوك فى زيادة فرص الاستثمار ٢- يميز بين السوق النقدى والسوق المالى. ٣- يفرق بين أنواع البنوك المختلفة من حيث المفهوم والوظيفة . ٤- يحدد طبيعة البنك المركزى من حيث النشاط والأهداف. ٥- يعطى أمثلة على السياسات التى يتبعها البنك المركزى لمراقبة حجم الائتمان. ٦- يفرق بين أنواع البنوك المتخصصة من حيث المفهوم والوظيفة	• النظام المصرفى(البنوك). • البنك المركزى. أ- طبيعة : الأهداف – الملكية – الإدارة. ب- وظائفه : • إصدار أوراق البنكنوت. • بنك البنوك. • بنك الحكومة. • الرقابة على الائتمان.	• التعلم التعاونى	• الزيارات الميدانية لبعض البنوك للتعرف على أنشطتها. • زيارات ميدانية لمشروعات بعض البنوك.

ب- الصف الثانى الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
الثالثة	٧- تحديد دور بنك ناصر الاجتماعى فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى. ٨- يدرك العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزى. ٩- يقدر أهمية البنوك بالنسبة للمجتمع. ١٠- يحدد دور البنوك المتخصصة فى دعم الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية. ١١- يحدد دور البنوك المتخصصة فى تقديم الخدمات. ١٢- يقدر أهمية البنوك المتخصصة للاقتصاد القومى. ١٣- يحدد دور البنوك فى النظام المصرفى.	ج- أساليب التحكم فى الائتمان المصرفى: • أساليب الرقابة الكمية. • أساليب الرقابة الكيفية أو النوعية. • الرقابة المباشرة. • البنك التجارى ونشاطه. • البنك الاستثمارى ونشاطه. • البنوك المتخصصة. - البنوك الصناعية. - البنوك العقارية. - البنوك الزراعية. • البنوك الاجتماعية (ناصر) • البنوك الإلكترونية (المحمول)	• الاستقصاء. • اللمناقشة	
الرابعة	•- فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادراً على أن :- ١- يعرف مفهوم المالية العامة. ٢- يميز بين الحاجات الفردية والحاجات الاجتماعية فى إطار مبدأ الاستنثار . ٣- يشرح دور الدولة فى النشاط الاقتصادى. ٤- يقارن بين عناصر المالية العامة. ٥-يحدد مفهوم النفقات العامة.	• المالية العامة • مفهومها. • علاقتها بالحاجات العامة والاجتماعية والفردية . • دور الدولة فى النشاط الاقتصادى : - إشباع الحاجات العامة - تحقيق الاستقرار للنمو الاقتصادى.	• العصف الذهنى	• قيام الطلاب بإجراء بحوث ميدانية حول أهمية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى.

ب- الصف الثانى الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
الرابعة	٦- يوضح مبدأ أولوية النفقات العامة. ٧- يميز بين الضريبة والرسم. ٨- يفسر المبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية. ٩- يشرح مبدأ عمومية الموازنة العامة ومبدأ عموميتها. ١٠- يميز بين مبدأ سنوية الموازنة العامة ومبدأ عموميتها. ١١- يبين أهمية مبدأ توازن الموازنة العامة. ١٢- يشعر بأهمية دور الضرائب فى تمويل الخدمات العامة. ١٣- يصمم جدول توضيحى لعناصر المالية العامة.	- تحقيق عدالة التوزيع. • عناصر المالية العامة: أ- النفقات العامة : - المرتبات والأجور. - نفقات وتحويلات جارية. - استخدامات استثمارية. ب- الإيرادات العامة: - الضرائب. - الجمارك. - القروض. ج- الموازنة العامة . - مفومها. - مبادئها.	• حل المشكلات . • خرائط المفاهيم	

جـ- الصف الثالث الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
الأولى	• فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادرا على أن : ١- يحدد مفهوم التنمية الاقتصادية. ٢- يفرق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة: ٣- يميز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادى. ٤- يذكر أهمية التنمية الاقتصادية. ٥- يشرح مظاهر التخلف الاقتصادى. ٦- يستنتج أسباب التخلف الاقتصادى. ٧- يربط بين عجز الأجهزة الإدارية والتخلف الاقتصادى. ٨- يدرك أهمية التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع. ٩- يدراك العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادى.	• التنمية الاقتصادية والاجتماعية • تعريفها. • الفرق بينها وبين النمو الاقتصادى. • مظاهر التخلف الاقتصادى. - عدم الاستخدام الأمثل للموارد. - ضعف تراكم رأس المال. - التخلف الإنتاجى والتخصصات الدقيقة. - عجز الأجهزة الإدارية. - التباين الحاد بين مختلف أقاليم الدول النامية. - تخلف هياكل الإنتاج الصناعى.	• الاكتشاف الموجه. • العصف الذهنى. • المناقشة.	• عمل تقارير عن مظاهر التخلف الاقتصادى فى المجتمع المصرى وأسبابه. • تقديم بحوث تربط بين عجز الأجهزة الإدارية والتخلف الاقتصادى.
الثانية	• فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادرا على أن: ١- يميز بين أساليب التنمية الاقتصادية المختلفة. ٢- يتعرف سياسات التنمية الاقتصادية. ٣- يحدد العلاقة بين مشاكل التمويل ومعوقات التنمية الاقتصادية. ٤- يحدد المعوقات الأساسية ة للتنمية الاقتصادية. ٥- يوضح مفهوم التخطيط لتنمية الاقتصادية. ٦- يحدد أهمية التخطيط للتنمية الاقتصادية.	• سياسات وأساليب التنمية الاقتصادية: أ- سياسة تنمية القطاع الزراعى. ب-أسلوب العمالة الرأسمالية. ج- أسلوب العمالة الكثيفة. • معوقات التنمية الاقتصادية. أ- التمويل ب- زيادة عدد السكان ج- زيادة الاستهلاك.	- خرائط المفاهيم . - التعلم التعاونى.	• عمل لوحات حائط عن سياسات وأساليب التنمية الاقتصادية المختلفة. • إعداد مشروع خطة خمسية لبعض المشروعات الصغرى. .

جـ- الصف الثالث الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٧- يلخص خطوات التخطيط للتنمية الاقتصادية. ٨- يقدر أهمية التخطيط الاقتصادى للفرد والمجتمع.	د- عدم توافر العناصر التنظيمية الاقتصادية. • التخطيط للتنمية الاقتصادية • المفهوم والأهمية. • الأنواع :إقليمى- قومى- مركزى والامركزى- جزئى – شامل. • خطوات التخطيط الاقتصادى : ١- تحديد الأهداف. ٢- تحديد متطلبات الخطة. ٣- أعداد مشروع الخطة ٤- اشتراك الرأى العام. ٥- صورة الخطة النهائية. ٦- التنفيذ . ٧- التقويم.	• حل المشكلات • طريقة المشروع	
الثالثة	• فى نهاية الوحدة يجب أن يكون الطالب قادرا على أن : ١- يحدد مفهوم الاقتصاد الدولى. ٢- يميز بين التجارة الداخلية والخارجية الدولية. ٣- يذكر مبادئ التجارة الدولية. ٤- يقارن بين النفقات المطلقة والنفقات النسبية. ٥- يعرف ميزان المدفوعات. ٦- يقارن بين الصادرات والواردات فى ميزان المدفوعات. ٧- يصنف أقسام ميزان المدفوعات. ٨- يميز بين الميزان التجارى وميزان المدفوعات.	• الاقتصاد الدولى • مفومه. • • التجارة الدولية والفرق بينها وبين (الداخلية والخارجية). أ- مبادئ التجارة الدولية . ١- حرية التجارة الدولية. ٢- قانون النفقات المطلقة. ٣- نظرية النفقات النسبية.	• الاستقصاء • المناقشة	• مسح الأحداث الاقتصادية الجارية حول الاتفاقيات الدولية من خلال وسائل الإعلام المختلفة. • زيادة بعض المواقع الإلكترونية الخاصة بالتجارة الإلكترونية،

جـ- الصف الثالث الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٩- يربط بين اتفاقية الجات والنظام التجارى الدولى. ١٠-يشرح علاقة الأيزو بإدارة الجودة الشاملة فى التجارة الدولية. ١١-يحدد دور التكتلات الاقتصادية المختلفة فى النظام التجارى الدولى. ١٢-يفسر عوائق التكامل الاقتصادى العربى. ١٣- يعدا نموذج لميزان المدفوعات لاحدى المؤسسات. ١٤- يدرك العلاقة بين أسعار الصرف الخارجية وعلاج العجز فى ميزان المدفوعات. ١٥- يقدر أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للفرد والمجتمع. ١٦- يحدد سبل علاج العجز فى ميزان المدفوعات. ١٧- يقدر أهمية التكامل بين الدول. ١٨- يتعرف مفهوم التجارة الإلكترونية. ١٦- يحدد وظائف التجارة الإلكترونية. ٢٠- يعطى أمثلة لمجالات التجارة الإلكترونية. ٢١- يصيف متطلبات التجارة الإلكترونية فى سوق العمل المصرى. ٢٢- يحدد كيفية التغلب على مشكلة التجارة الإلكترونية. ٢٣- يتعرف ع نظم النقد الدولى.	ب- ميزان المدفوعات : • مفومه. • صادرات - واردات - خدمات - تحويلات - انتقالات رؤس الموال . • أقسام ميزان المدفوعات : - حساب العمليات الجارية. - حساب التحويلات الرأسمالية. - التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات. ج- الميزان التجارى. د- النظام التجارى الدولى والاتفاقيات المنظمة لها. ١. اتفاقية الجات. ٢. إدارة الجودة الشاملة. ٣. الأيزو. ٤- التكتلات الاقتصادية. ٥- التكامل الاقتصادى العربى: - المفهوم.	• التعلم التعاونى • التعلم المرتكز على المهام	

جـ- الصف الثالث الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٢٤- يميز بين صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى. ٢٥- يميل لاستخدام الأنترنت فى عملية البيع والشراء.	- الأهداف. - العوائق. ٦- التجارة الإلكترونية : - المفهوم - الوظائف - المجالات - المتطلبات. - المشكلات.		
الرابعة	• فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادرا على أن ١- يتعرف مفهوم التحرر الاقتصادى. ٢- يحدد كيفية تحرير سعر الصرف، ٣- يميز بين نظم الصرف المختلفة. ٤- يصف نظام العمل فى سوق المال (البورصة). ٥- يعطى أمثلة للمتعاملين والعاملين فى البورصة . ٦- يبين وظائف سوق المال (البورصة). ٧- يميز بين طرق حساب مؤشرات البورصة المختلفة. ٨- يحدد كيفية تقييم الأوراق المالية المتداولة بالبورصة. ٩- يفضل التعامل فى الأوراق المالية المتداولة بالبورصة.	• التحرر الاقتصادى • المفهوم. • سعر الصرف. • نظم الصرف المختلفة . • سوق المال. - المفهوم - الوظائف. - نظام العمل. - أنواع المتعاملين والعاملين . • مؤشرات البورصة ١- أهميتها ٢- طرق حسابها. • كيفية تقييم الإدارة المالية المتداولة بالبورصة	• خرائط المفاهيم . • الاستقصاء • المناقشة	• زيارة ميدانية لمقر سوق المال(البورصة) • تقديم نشرة اقتصادية عن أحوال البورصة فى الإذاعة المدرسية بصفى دورية.

جـ- الصف الثالث الثانوى التجارى.

الوحدة	الأهداف الإجرائية	موضوعات المحتوى	طرق واستراتيجيات التدريس	الأنشطة التعليمية
	٢٤- يميز بين صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى. ٢٥- يميل لاستخدام الأنترنت فى عملية البيع والشراء.	- الأهداف. - العوائق. ٦- التجارة الإلكترونية : - المفهوم - الوظائف - المجالات - المتطلبات. - المشكلات.		
الرابعة	• فى نهاية هذه الوحدة يجب أن يكون الطالب قادرا على أن ١- يتعرف مفهوم التحرر الاقتصادى. ٢- يحدد كيفية تحرير سعر الصرف، ٣- يميز بين نظم الصرف المختلفة. ٤- يصف نظام العمل فى سوق المال (البورصة). ٥- يعطى أمثلة للمتعاملين والعاملين فى البورصة . ٦- يبين وظائف سوق المال (البورصة). ٧- يميز بين طرق حساب مؤشرات البورصة المختلفة. ٨- يحدد كيفية تقييم الأوراق المالية المتداولة بالبورصة. ٩- يفضل التعامل فى الأوراق المالية المتداولة بالبورصة.	• التحرر الاقتصادى • المفهوم. • سعر الصرف. • نظم الصرف المختلفة . • سوق المال. - المفهوم - الوظائف. - نظام العمل. - أنواع المتعاملين والعاملين . • مؤشرات البورصة ١- أهميتها ٢- طرق حسابها. • كيفية تقييم الإدارة المالية المتداولة بالبورصة	• خرائط المفاهيم . • الاستقصاء • المناقشة	• زيارة ميدانية لمقر سوق المال(البورصة) • تقديم نشرة اقتصادية عن أحوال البورصة فى الإذاعة المدرسية بصفى دورية.

♦ التقويم

يمـــثل الـــتقويم أحد أهم عناصر منظومة المنهج، حيث يرتبط بعلاقة وثيقة ذات اتجاهيـــن (تأثير وتأثر) مع باقى عناصر المنهج، فمن خلاله يتم الحكم على جـــودة أو عـــدم جودة تلك العناصر، كما يهدف التقويم إلى تطوير عناصر النظام التعليمى ورفع كفاءة مخرجاته إلى أقصى حد ممكن.

ويذهـــب بعـــض العاملين فى ميدان التربية والتعليم إلى أن نجاح أى نظام تعلـــيمى مرهون بقوة ودقة عملية التقويم، كما أن التقويم هو أخطر عناصر النظام التعلـــيمى حيث تتركز خطورته فيما يترتب عليه من قررات وإجراءات تغيير أو تطوير هذا النظام أو ذاك.

ويهدف إجراء التقويم تحقيق مايلى:

١- تحديـــد مقـــدار ما تحقق من الأهداف التعليمية والتربوية والتى تم تحديدها فى التصور المقترح لمادة الاقتصاد وذلك من خلال:

أ- تقديـــر درجـــات للطلاب تعكس مدى اكتسابهم للمعرفة بأشكالها المختلفة، وقدرتهم على استخدامها وتوظيفها فى المواقف التعليمية والحياتية المختلفة.

ب-تقدير قدرة الطلاب على استخدام الأسلوب العلمى فى البحث والتفكير وحل المشكلات.

ج- درجة امتلاك الطلاب للعمليات والمهارات العقلية المختلفة.

د- قدرة الطلاب على القيام بالنشاطات العلمية واكتساب المهارات اليدوية والعملية.

هـــ- قدرة الطلاب لإتقان مهارات التعميم.

و- مـــدى اكتســـاب الطـــلاب للقيم والاتجاهات والميول ودرجة المشاركة فى النشاطات الصعبة.

٢- التقويم عملية تشخيصية علاجية تعطى للمعلم تغذية راجعة عن أدائه التعليمى وفاعلية تدريسه (أهداف ومحتوى وطريقه)، وعليه يتم تعزيز عناصر القوة فى العملية التدريسية ومعالجة عناصر الضعف لتحسين التدريس.

وعند إجراء عملية التقويم يجب أن يراعى مايلى:

أ- ينصب التقويم مباشرة على الأهداف المرجو تحقيقها.

ب- الشموليه عند إجراء التقويم فلا يقتصر على أحد الجوانب دون الأخرى.

ج- التنوع : يجب ألا يتخذ المعلم أسلوباً واحداً فى التقويم حتى لا يعتاد المتعلم على هذا الأسلوب الأمر الذى يعطى نتائج غير صادقة بالإضافة إلى الملل الذى يعانيه المتعلم بسبب الاعتماد على نمط واحد فقط من الاختبارات أو المقاييس التعليمية.

د- الاستمرار : يجب ألا يتم التقويم فى نهاية العملية التعليمية فقط بل لابد أن يبدأ قبل التنفيذ وأثناء التنفيذ ويظل حتى الانتهاء من تنفيذ العملية التعليمية.

ه- الموضوعية : يجب ألا تتأثر أساليب التقويم المستخدمة بالعوامل والآراء والأحكام الشخصية للقائمين بها.

و- مناسبة : يجب انتقاء أسلوب التقويم المناسب حيث لكل من عناصر العملية ما يناسبه كما أن لكل ناتج من نواتج العملية التعليمية ما يناسبه وكذلك إختيار الوقت المناسب لإجراء التقويم.

ز- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

ح- يجب أن تواكب أساليب التقويم التطورات الحديثة.

ط- يجب أن يكون أسلوب التقويم ذو بعد اقتصادى ولا يكون مكلفاً وممكن التنفيذ فى الواقع الفعلى.

ويتضمن التقويم فى البحث الحالى الأساليب التالية:

١- **تقويم نواتج التعلم المعرفية :**

أ- الإختبارات الشفهية :

وهـــى الاختبارات التى يلقيها المعلم على طلابه بشكل شفوى ويمكن من خلالها تحقيق :

اليقظة والاتصال بما يشرحه المعلم.

- تعديل بعض المفاهيم الخاطئة لدى المتعلمين.
- تقدم للمعلم تغذية راجعه فورية للوقوف على درجة فهم الطلاب للمادة.
- الوقـوف علـــى بعـض الأهداف التعليمية والتى يصعب معرفتها من خلال الاختبارات التحريرية مثل الاتجاهات – الميول- القيم.

ب- اختبارات المقال :

وهــذا الــنوع مـــن الأختبارات هو السائد لدى المعلمين ويمكن من خلاله قياس:

- القدرة على الإنتاج والتكامل والتعبير عن الأفكار (هذه لايصلح لها الاختبار الموضوعى).
- القدرة على إنتقاء المعلومات وتنظيمها والربط بينها.
- القدرة على التفكير الناقد والتقويم.
- مخرجات التعليم والتعلم المعرفيه من تذكر للمعلومات وللاستيعاب والتطبيق لها.

جـ- الاختبارات الموضوعية:

وتتميز هذه الإختبارات بعدم تدخل ذاتية المعلم فى تصحيحها والتى من أنواعها.

(جـ-١) أسئلة الاكمال والاجابات القصيرة والتى تتميز بـ

- سهولة الإعداد
- التركيز من خلالها على الحقائق والمعارف المهمة.
- تغطيتها لمعظم محتوى المنهج.
- لا يوجد بها مجال لتخمين الإجابة الصحيحة.

(جـ-٢) أسئلة الصواب والخطأ :

وعن طريقها يمكن قياس:

١- معرفة الحقائق والمفاهيم البسيطة ومعانى المصطلحات.

٢- قدرة المتعلم على اكتشاف المفاهيم الخاطئة.

(جـ-٣) أسئلة المزاوجه أو المطابقة :

وعن طريقها يمكن قياس:

- الأشياء التى ترتبط ببعضها مثل : المصطلحات ومعانيها، العلماء ونظرياتهم.
- مدى إتقان المتعلم لمفهوم معين أو مجموعة من المفاهيم أو المبادئ المترابطة.

(جـ-٤) أسئلة الاختبار من متعدد :

ويمكن عن طريقها قياس:

- التذكر : للمعلومات، الحقائق، المصطلحات، المبادئ، النظريات الاقتصادية.

- الفهم والاستيعاب : تفسير العلاقات والمقارنه.
- تطبيق المعلومات : الحقائق والمبادئ والنظريات الاقتصادية.
- القدر على التحليل للعناصر أو الأفكار المستخدمه فى وثيقة أو موقف.
- القدرة على التقويم : إصدار الأحكام فى ضوء معايير اقتصادية موضوعه سلفاً

٢- **تقويم نواتج التعلم المهارية :**

لاتقــل مخــرجات التعليم والتعلم المهارية أهمية عن المخرجات المعرفيه ســـواء كانت مهارات عملية (أدائية) أو عقلية ومادة الاقتصاد لا تخلو من نواتج تعلــم مهاريـــة مـــثل مهـــارة رســـم المنحنيات الاقتصادية ومهارة تحدد الجدوى الاقتصـــادية ويوجـــد عدد من الاختبارات يمكن أن يستخدمها معلم الاقتصاد لتقويم النواتج المهارية وهى كالآتى:

أ- احتبارات الورقة والقلم :

ويـــتم مـــن خلالهـــا قـــياس مهارات التعلم مثل مهارات رسم المنحنيات الاقتصادية.

ب- اختبارات محاكات الأداء :

يعتـــبر الموقـــف الطبيعى فى هذه الحالة هو محك الأداء وكلما أقتربنا من الموقف الطبيعى كانت درجة الواقعية فى موقف الأختبار أكبر ويطلب من الطلاب القيام بنفس الأنشطة التى يتطلبها القيام بالعمل الطبيعى.

ج- اختبارات المواقف الأدائية المكتوبة :

وهـــى مـــن افضل الأنواع فى قياس المهارات العقلية حيث تعرض بعض الأعمـــال أو المواقف أو المشكلات والتى تشبه مواقف العمل الحقيقية ويطلب من الطلاب كيفيه القيام بالعمل أو حل هذه المشكلات.

د- اختبارات عينات العمل الممثلة للموقف الكلى:

والـــتى فيها يطلب من المتعلم عمل مشروع أو الكتابة على الكمبيوتر وهو عبارة عن عينة من العمل الكبير.

٣- <u>تقويم نواتج التعلم الوجدانية</u>

نواتج التعلم الوجدانية(الاتجاهات- الميول - القيم ... وغيرها) لها أهميتها لأنها تحدد كيف يستجيب الأفراد للمواقف المختلفة وماهى الأشياء التى يسعون إلى تحقـيقها فـــى الحـــياة، والأدوات الـــتى تستخدم فى قياس هذه النواتج تختلف عن الأســاليب المستخدمه فى قياس نواتج التعلم المعرفيه(الإختبارات التحصيلية) حيث يقـــدم المعلـــم للطـــلاب عدد من العبارات أو عدد من المواقف ويتبع كل عبارة أو موقف عدد من الاستجابات التى يختار الطالب من بينها واحدة والتى تعبر عن رأية الشخصـــى أو شـــعوره أو درجـــة تفضيله ومن هذه الأدوات : مقاييس (الوعى- الميول- الاتجاهات .....)٠

٤- <u>تقويم السلوك :</u>

تهـــدف التربية إلى تعديل سلوك المتعلم إلى الأفضل وللتأكد من ذلك يمكن تقويم سلوك المتعلم من خلال :

أ- اختبارات المواقف :

ويمكـــن قياس سلوك الفرد باستخدامها عن طريق مجموعة من التساؤلات المرتـــبطة بمواقـــف وممارســـات وأنشطة ينبغى القيام بها أو عدم القيام بها حيث يوضع أمام كل سؤال اختبارين (نعم / لا) أو (أفعل / لا أفعل).

ب- الملاحظة :

وهـــى الطريقة التى تجمع بها البيانات عن المتعلم وهو فى موقف السلوك المعـــتاد ومـــن خـــلال الملاحظـــة يمكن للمعلم الوقوف على (درجة التعاون بين المتعلميـــــن - مـــــدى الانطـــــواء) وبـــــاقى أنـــــواع الســـــلوك الأخـــــر

الملاحق

ملحق (١)

م	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غير مناسب
(١)	علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:					
١-١	تعريف علم الاقتصاد.					
١-٢	التمييز بين أنواع الاقتصاد (جزئي – كلي)					
١-٣	تحديد قطاعات الاقتصاد المختلفة (خدمي – انتاجي)					
١-٤	معـــرفة مجالات الاقتصاد المختلفة (زراعي – سياحي – صناعي)					
١-٥	تعريف المشكلة الاقتصادية .					
١-٦	تحديد عناصر المشكلةالاقتصادية . (الموارد – الحاجات – الندرة – الاختيار)					
	- إضافة ما ترونه مناسبًا:					
(٢)	الإنتاج					
٢-١	تعرف تقسيمات السلع والخدمات.					
٢-٢	تحديـــد عوامل الانتاج (الأرض- العمل – راس المال – التنظيم)					
٢-٣	تحـليل أساسـيات الانــتاج (التخصص- تقسيم العمل- التبادل...)					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					
(٣)	السوق.					
٣-١	تعريف السوق					
٣-٢	تعرف تنظيمات السوق . (المنافسة الكاملة- الاحتكار المطلق- المنافسة الاحتكارية- احتكار القلة).					
٣-٣	تعريف معنى العرض والطلب					
٣-٤	تحديد العوامل المؤثرة فى الطلب والعرض.					
٣-٥	معنى المرونة الاقتصادية					

م	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غيرمناسب
٣-٦	تحديد - العوامل المؤثرة في مرونة العرض والطلب					
٣-٧	رسم منحني العرض والطلب					
٣-٨	تحديد سعر التوازن بالسوق.					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					
٤)	النقود					
٤-١	معنى المقايضة					
٤-٢	تعرف أنواع النقود (سلعية – معدنية – ورقية......)					
٤-٣	تحديد الوظائف الاقتصادية للنقود					
٤-٤	تعرف التضخم(مفهومه- اسبابه-طرق علاجه)					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					
(٥)	البنوك					
٥-١	تعريف لبنوك					
٥-٢	تعرف هيكل القطاع المصرفي فى مصر.					
٥-٣	تحديد دور البنك المركزى.					
٥-٤	تحديد أنواع البنوك وطبيعة نشاط كل نوع منها. (البنوك التجارية – البنوك المتخصصة- البنوك الإسلامية – البنوك الاستثمارية).					
٥-٥	تعرف بعض قضايا البنـــــوك المستحدثـــــــــــة (غسيل الأموال - دمج البنوك - خصخصة البنوك - الديون المتعثرة)٠					
	إضافة ماترونه مناسب :					

م	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غيرمناسب
(٦)	الدخل القومى					
٦-١	التمييز بين الإنتاج القومى والناتج القومى.					
٦-٢	التعرف على مفهوم الدخل القومى					
٦-٣	تعرف معادلة قياس الدخل القومى					
٦-٤	التميـــيز بين أنواع الدخل (فردى – متوسط – نقدى – حقيقى)					
٦-٥	تعرف معنى (الإنفاق القومى – الاستهلاك – الأدخار – الاستثمار)					
٦-٦	تحديد علاقة الدخل القومى بالنمو الاقتصادى.					
	إضافة ماترونه مناسب :					
(٧)	المالية العامة					
٧-١	التميـــيز بين (الحاجة العامة – الحاجة الفردية – الحاجة الاجتماعية)					
٧-٢	تحديد أنواع النفقات العامة والإيرادات العامة.					
٧-٣	تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:					
٧-٣-١	– المالية العامة.					
٧-٣-٢	– الدين العام.					
٧-٣-٣	– الرسوم.					
٧-٣-٤	– الضرائب.					
٧-٣-٥	– الموازنة					
٧-٣-٦	– الميزان التجارى					
٧-٣-٧	ميزان المدفوعات					
٧-٤	تحديـــد المـــبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية.					
٧-٥	تحديد المقصود بمبدأ توازن الموازنة العامة.					

م	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غيرمناسب
٧-٦	تصميم النماذج الاقتصادية الآتية :-					
٧-٦-١	- الميزان التجارى .					
٧-٦-٢	- ميزان المدفوعات .					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					
(٨)	التحرر الاقتصادى					
٨-١	**تعرف المفاهيم الاقتصادية الآتية:**					
٨-١-١	التحرر الاقتصادى					
٨-١-٢	سعر الصرف					
٨-١-٣	تحرير سعر الصرف					
٨-١-٤	سوق المال (البورصة)					
٨-٢	تحديد نظم الصرف المختلفة.					
٨-٣	إجراء العمليات الرياضية لحساب أسعار الصرف.					
٨-٤	تعرف نشاط البورصة المصرية. (نظام العمل بالبورصة – أنواع المتعاملين فيها– العاملون فيها					
٨-٥	مؤشرات البورصة(ماهيتها – أهميتها – طرق حسابها).					
٨-٦	كيفية تقييم الأوراق المالية المتداولة فى البورصة					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					
(٩)	التجارة الدولية					
٩-١	تعرف مفهوم التجارة الدولية.					
٩-٢	تحديد طبيعة العلاقات التجارية والنقدية الدولية					

م	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غيرمناسب
٩-٣	معرفة أسس ومبادئ قيام التجارة الدولية . (مبدأ حرية التجارة – قانون النفقات المطلقة– نظرية النفقات النسبية)٠					
٩-٤	تعرف النظام التجارى الدولى (اتفاقية الجات – منظمة التجارة العالمية).					
٩-٥	تعرف التكنولوجيا الحديثة فى التجارة الدولية (التجارة الإلكترونية). (المفهوم – الوظائف – المجالات – المتطلبات – المشكلات)					
٩-٦	تعرف إدارة الجودة الشاملة.					
	(المفهوم – المبادئ – الفوائد).					
٩-٤	تعرف النظام التجارى الدولى (اتفاقية الجات – منظمة التجارة العالمية).					
٩-٥	تعرف التكنولوجيا الحديثة فى التجارة الدولية (التجارة الإلكترونية). (المفهوم – الوظائف – المجالات – المتطلبات – المشكلات)					
٩-٦	تعرف إدارة الجودة الشاملة.					
٩-٧	تعريف الآيزو.					
٩-٨	المقصود بالتكتل الاقتصادي					
٩-٩	أشكال التكتلات الاقتصادية فى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. (الاتحاد الأوربي – النافتا– الأسيان – الإيبك).					
٩-١٠	تعرف التكامل الاقتصادي العربي(المفهوم – الأهداف – العوائق)٠					
٩-١١	تعرف النظام النقدي الدولي. (صندوق النقد الدولي – مجموعة البنك الدولى)					
٩-٧	تعريف الآيزو.					
٩-٨	المقصود بالتكتل الاقتصادي					

	متطلبات سوق العمل	درجة الاهمية			الملاءمة	
		مهم جدا	مهم	قليل الاهمية	مناسب	غيرمناسب
٩	أشـــكال التكـــتلات الاقتصـــادية فى النظام الاقتصادي العالمي الجديد. (الاتحاد الأوربي – النافتا– الآسيان – الإيبك).					
١	تعرف التكامل الاقتصادي العربي(المفهوم – الأهداف – العوائق)٠					
١١	تعرف النظام النقدي الدولي. (صندوق النقد الدولي – مجموعـــــة البنك الدولي)					
	إضافة ما ترونه مناسبًا:					

ملحق (٢)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

❖ أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

الأسم	الوظيفة	جهة العمل
أ.د / عادل على صادق	أستاذ	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة حلوان
أ.م.د/ محمد أبو اليزيد الصاوى	أستاذ مساعد	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة حلوان
أ.م.د/ سامى شلبى	أستاذ مساعد	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة حلوان
د. / عبد الهداى عبد الله	مدرس	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة حلوان
د. / محمد عبد السلام الجندى	مدرس	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة حلوان
د./ سيد الشرقاوى	مدرس	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة بنها
د./ أشرف بهجات عبد القوى	مدرس	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة القاهرة
د. / ابراهيم الشتا	مدرس	قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية جامعة المنصورة

❖ القيادات التربوية بالتعليم التجارى.

الأسم	الوظيفة	جهة العمل
أ. / مجدة محمود عبد الحميد	كبير أخصائى تعليمى	مكتب مستشار للتعليم التجارى
أ./ فايزة سيد محمد	موجه عام	الإدارة العامة للتعليم التجارى.
أ./ سناء أحمد شاكر	موجه عام	الإدارة العامة للتعليم التجارى.
أ./ سامية مصطفى شفيق	موجه عام	الإدارة العامة للتعليم التجارى.
أ. / أحمد حلمى	مدير إدارة	قسم التعليم التجارى بمشروع مبارك كول

ملحق (٣)

م	قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل
١	علم الأقتصاد
١-١	**الاقتصاد الجزئى.**
١-٢	**الاقتصاد الكلى.**
١-٣	قطاع الاقتصاد الخدمى
١-٤	الاقتصاد الإنتاجى
١-٥	الاقتصاد الزراعى
١-٦	الاقتصاد الصناعى
١-٧	الاقتصاد السياحى
١-٨	الاقتصاد التجارى
١-٩	المشكلة الاقتصادية
١-٩-١	الموارد
١-٩-٢	الحاجات
١-٩-٣	الندره
١-٩-٤	الأختيار
١-٩-٥	التضحية
(٢)	الإنتـــــاج
٢-١	السلع
٢-٢	الخدمات
٢-٣	عوامل الإنتاج
٢-٤	نظرية التوزيع
٢-٥	التخصص
٢-٦	تقسيم العمل
٢-٧	كفاءة العمل
٢-٨	التبادل
(٣)	السوق

م	قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل
٣-١	المنافسة
٣-٢	الاحتكار
٣-٣	العرض
٣-٤	الطلب
٣-٥	مرونة العرض
٣-٦	مرونة الطلب
٣-٧	منحنى العرض
٣-٨	منحنى الطلب
٣-٩	المنفعة
٣-١٠	سعر التوازن
٣-١١	نظرية الثمن
٣-١٢	سياسات التسعير
٣-١٣	قانون تناقض الغله
٣-١٤	مكافحه الغلاء
(٤)	النقود
٤-١	المقايضة
٤-٢	النقود السلعية
٤-٣	النقود الورقية
٤-٤	النقود المعدنية
٤-٥	النقود البلاستيكية
٤-٦	النقود الألكترونية
٤-٧	القوة الشرائيه للنقود
٤-٨	التضخم
(٥)	البنوك

م	قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل
٥-١	البنك المركزى
٥-٢	البنك التجاري
٥-٣	البنوك المتخصصة
٥-٤	البنوك الإسلامية
٥-٥	البنوك الاستثمارية
٥-٦	بنك ناصر الاجتماعى
٥-٧	البنك المحمول
(٦)	الدخل القومى
٦-١	الناتج القومى
٦-٢	الإنتاج القومى
٦-٣	الانفاق القومى
٦-٤	الانفاق الحكومى
٦-٥	الانفاق الاستهلاكى
٦-٦	الدخل الفردى
٦-٧	الدخل المتوسط
٦-٨	الدخل النقدى
٦-٩	الدخل الحقيقى
٦-١٠	الدخل الصافى
٦-١١	الاستهلاك
٦-١٢	الادخار
٦-١٣	الاستثمار
٦-١٤	النمو الاقتصادى
٦-١٥	التنمية الاقتصادية
(٧)	المالية العامة

م	قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل
٧-١	النفقات العامة
٧-٢	الايرادلت العامة
٧-٣	الحاجات العامة
٧-٤	الحاجات الفردية
٧-٥	الحاجات الاجتماعية
٧-٦	الدين العام
٧-٧	الرسوم الجمركية
٧-٨	الرسوم الضريبية
٧-٩	الموازنة العامة
٧-١٠	ميزان المدفوعات
٧-١١	الميزان التجارى
(٨)	التحرر الأقتصادى
٨-١	سعر الصرف
٨-٣	نظم الصرف
٨-٣	البورصة
(٩)	التجارة الدوليــة
٩-١	التجارة الخارجية
٩-٢	التجارة الداخلية
٩-٣	حرية التجارة
٩-٤	قانون النفقات المطلقه
٩-٥	قانون النفقات النسبية
٩-٦	اتفاقية الجات
٩-٧	منظمة التجارة العالمية
٩-٨	التجارة الإلكترونية

م	قائمة المفاهيم الاقتصادية المشتقة من متطلبات سوق العمل
٩-٩	الجودة الشاملة
٩-١٠	الايزو
٩-١١	التكتلات الاقتصادية
٩-١٢	التكامل الاقتصادى العربى
٩-١٣	مجلس التعاون العربى
٩-١٤	صندوق النقد الدولى
٩-١٥	مجموعة البنك الدولى
(١٠)	البطالـــــة
١٠-١	بطالة موسمية
١٠-٢	بطالة هيكليه
١٠-٣	بطالة احتكاكية
١٠-٤	بطالة مقنعه

ملخص البحث

ملخص البحث

استهدفت البحث وضع تصور مقترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل.

تمثلت مشكلة البحث فى " وجود قصور فى محتوى مناهج الاقتصاد بالمرحلة الثانوية التجارية، وعدم مسايرة تلك المناهج لمتطلبات سوق العمل" وتتحدد المشكلة فى التساؤلات التالية :-

١- ما متطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى ؟

٢- ماواقع مناهج الاقتصاد فى ضوء متطلبات سوق العمل التى تم التوصل اليها؟

٣- ما التصور المقترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى فى ضوء متطلبات سوق العمل؟

واستخدم المنهج الوصفى التحليلى، وتمثلت أدوات البحث فى استبانة تتضمن متطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى.

وتمثلت إجراءات البحث فيمايلى:

١- دراسة نظرية للمراجع والدراسات العربية والأجنبية فى مجال البحث.

٢- إعداد قائمة أولية بمتطلبات سوق العمل التى ينبغى مراعاتها عند تطوير مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى وعرضها على خبراء فى سوق العمل والتعليم التجارى من أساتذة الجامعات والموجهين والمعلمين للتعرف على آرائهم حول مدى أهمية هذه المتطلبات ومناسبتها لطلاب التعليم الثانوى التجارى، ومقترحاتهم بشان، تطوير مناهج الاقتصاد فى ضوئها.

٣- وضع قائمة المتطلبات فى صورتها النهائية.

٤- تحليل محتوى مناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى نظام الثلاث سنوات فى ضوء متطلبات سوق العمل.

٥- اعداد تصور مقترح لمناهج الاقتصاد بالتعليم الثانوى التجارى، ويتضمن:-

- الأهداف.
- المحتوى.
- أساليب واستراتيجيات التدريس.
- الانشطة التعليمية.
- التقويم .

Abstract

This Study aimed at devising a suggested concept f or Economics Curricula in commercial secondary education in the light of lab our market requirements.

The problem of the study refers to insufficiency in Economics curricula content in commercial secondary educations they dont keep pace with labour market requirements. So the problem was specified in the following questions:

1- What are the lab our market requirements that must be taken into account on developing Economics curricula in commercial secondary education ?

2- What is the reality of Economics curricula in the light of labour market requirements?

3- What is the suggested concept for developing Economics curricula in commercial Secondary education in the light of labour market requirements?

The study used the analytical descriptive methodology. The study tools consisted of a questionnaire that included Labour market requirements that should be taken into account on developing Economics curricula in commercial secondary education.

The Study procedures included the following;

1- A theoretical Study of Arabic and foreign literature in the field of the study .

2- Preparing a preliminary list of labour market requirements that should be taken into account on developing Economics curricula in commercial secondary education and showing at Labour market and Commercial education experts to identify their opinions of the importance of these requirements and how they suit commercial secondary education students in addition to their suggestions of how to develop Economics Curricula.

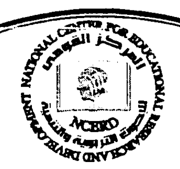
3- Putting a final list of requirements.

4- Analyzing Economics' Curricula content in commercial Secondary education (three- year system) in the light of labour market requirements .

5- Devising a suggested concept of Economics curricula in Commercial secondary education that included;

- A ins.
- Can tent.
- Teaching Strategies and methodology.
- Learning activities.
- Evaluation.





طبع بمطبعة
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
جمهورية مصر العربية
البرج الفضى ١٢ ش واكد من ش الجمهورية- القاهرة
الرمز البريدى ١١٥١١ ص . ب ٨٣٦ العتبة
تليفون: ٢٥٨٩٠٩٨٠-٢٥٨٩٠٤٨٢-٢٥٨٩١٧٤١
٢٥٩٣٠٤٧٣- ٢٥٩٣٠٤٦٨-٢٥٩٣٠٤٣٥-٢٥٩٣٠٤٥٤
فاكس: ٢٥٩٣٨٧٨٨
E-MAIL: ncerd@ncerd.org
WEB SITE: http:// www.ncerd.org

رقم الإيداع :١٥٧٤١/ ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I . S . B . N

977- 317-214-7